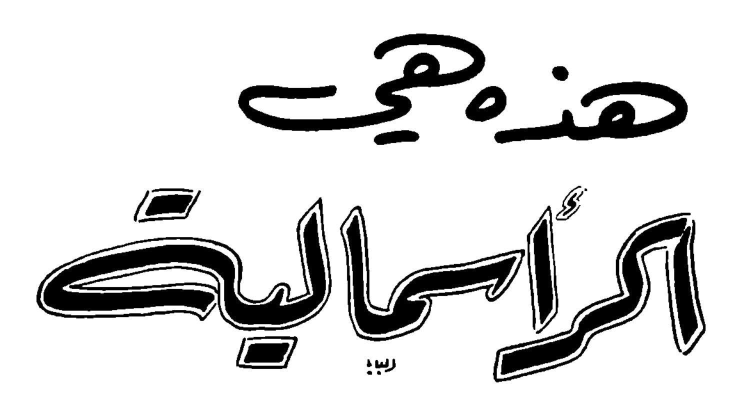
هذه هي الرأسمالية

تأليف
فرنسوا بيرو

ترجمة
محمّد عيتاني

دار بيروت
للطباعة والنشر



هذه هي الرأسمالية

تأليف
فرنسوا بيرو

ترجمة
محمّد عيتاني

دار بيروت
للطباعة والنشر
بيروت ١٩٥٣

تمهيد

اضحت «الرأسمالية» من كلمات الصراع .

وقد استخدمت المدرسة التاريخية الالمانية هذه الكلمة لتدل بها على مرحلة اقتصادية معينة وعلى نظام للانتاج والتبادل ، دون ان تتبنى ، باستخدامها ، نية مبيتة للعداء ام للتأييد . اما ماركس والماركسيون فدفعوها الى ساحة الصراع الاجتماعي ، وشحنوها بمتفجرات لم تستطع التخلص منها ابداً . وقد روى هنري دي مان ، منذ بضع سنوات ، كيف كانت الاوساط الجامعية والعلمية تتجنب ، يومئذ ، هذا التعبير ، وترفض استعماله . ولكن الحال تغيرت اليوم ، اذ ليس بوسعك ان تحيط اليوم بعدد العلماء والباحثين ، على اختلاف اجناسهم ولغاتهم ، الذين تمرّ على يراعتهم كلمة « الرأسمالية » فيثبتونها دونما رغبة قاصدة الى الهجوم او الدفاع . الا انه يخيّـــل اليّ ان كتابة بحث « موضوعي» ـ واتخلى عن الحذلقة اللفظية فاقول ـ وان كتابة بحث حيادي ، غير متحيز ، في الرأسمالية ، هي اقرب الى ان تكون مغامرة او رهاناً .

والرأسمالية انمــا هي في نظر الاتباع المخلصين للماركسية المبسطة الشعبية ، السبب الحقيقي الاول لجميع آلامنا ومصائبنا ، واليها يعزون جميع مظالم المجتمع وسائر العيوب في نظمه الحياتية من اقتصادية وسياسية واجتماعية واخلاقية . وغني عن القول ان المعارك القلمية حين تعلن ، وتتسع ، تنحصر خطتها الاولى في تعيين خصم بينٍ جلي ، يمكن ان تتركــز جهودها وقواهــا في صراعه ومجالدته ، ثم يعمد كل مناضل ، حسب متاعبه الشخصية وحسراته الفردية ، ووفق ما اصابه من فشل في الحياة ، فيجد شفاءه النفسي في القاء تبعة هذه المتاعب والحسرات عـلى كاهل وثن غاشم يناصبه العداء .

ان خصوم الرأسمالية عاقون . واذا هم تجاهلوها او جهلوها فأقطاب الماركسية يعرفون الرأسمالية حق المعرفة . وكذلك يعرفها الاشتراكيــون مــن امثال جوريس الذي يمجد الفضائل الخلاقة في الاقتصاد الرأسمالي ويقيم الادلة على ان العالم الحديث يدين لهذا الاقتصاد بصفات اهمها غناه في الانتاج ورقيه المادي.

ومنذ ان كانت الميول المتصارعة متعاكسة في اتجاهــاتها ، يهدف بعضها الى الحقيقة الواقعة ، بنت التجربة والعيش ، وبعضها الى الآمال الموهومة ، بنت التصور والخيال ، رأينا هذه الميول لا تخوض ميدان الصراع باسلحة متكافئة وحظــوظ متعــادلة . فللخيال حصانة تحميه من ركوب الملاحظة الدقيقة الصعبة . وهو يسخر بالحقائق اليومية ويتحداها ، ولكنّ لهذه الحقائق تأثيراً

كبيراً على كثير من اولي الالباب الذين يفضلون الحياة بشروطها الواقعية ، فلا يتهربون من الاحـداث المباشرة الصحيحة . لقد جاءت الثورة الروسية ، فـكانت السبّاقة الى انشاء اشتراكية فريدة خاضعـــة للتصميات[1] . وهي وحدهـا الجدية بين سائر اشتراكيات العالم ، وهذا الحـدث الغريب جعل تـدبر الصراع القديم بين الواقع والوهم امراً صعباً . ولا يعرف اليوم ، معرفة جلية دقيقة ، عمّ يتكشف الستار الحديدي، لو قدر له ان يرتفع ، وما سيبدو من ورائه : افردوس ام جحيم ام مطهر ؟ وجملة ما نعرفه هي ان تجربة التصميات الاشتراكية موجودة بالفعـل ، وانها تدير شؤون الملايين من الناس ، وانها قد تـكون نير تلك الشعوب الحية ، او املها . ومن ناحية اخرى ، فمهما كان من نقص معارفنا او قابليتها للجدل والمناقشة ، فانها تـكفي لتـكون مرتـكزاً للابحاث ، ومنطلقاً للآمال . لقد عرفت كل مراحل التاريخ ثنائية صراعية مبسطة . وكان يخيل دائماً الى الانسانية المناضلة انها منقسمة الى معسـكرين : الشيوعية ، وكل ما عداها. وهذا الحـد الفاصل السطحي ، الذي لا يمـكــن ان يرتضيه اي مفكر صادق ، هو على الرغم مــن ذلك ، خط يفصـــل بين معسـكرين دائمين . والصراع بين الرأسمالية وخصومها يهيمن في الواقع على جميع المعارك الفكرية الايديولوجيـة ، والمنازعات السياسية المعاصرة . ونرى الاحزاب السياسية والاوساط الفكرية ترضى بهذا التصنيف السطحي الخشن ، الذي لا يرضي ، وتتخذه قاعدة لها في نشاطها اليومي وتحليلهـــا الاحـداث الاساسية ،

والمؤسسات الهامة ، والعلاقات الجوهرية التي تميز الاقتصاد الرأسمالي . ومن ناحية ثانية نرى ان تقديم كل هذه العناصر الاجتماعية بتعابير ووسائل علمية ، في غمرة المعركة ، امر لا يخلو من نفع .

ولا شك في انه من المستصعب جداً كتابة بحث حيادي في الرأسمالية ، اما ضرورة هذا البحث وجدواه فلا يختلف فيهما اثنان . واول قاعدة يخلق بالباحث التزامها انما تتلخص بعدم الاستغراق في الدفاع ، وبمقاومة ذلك الاغراء النفسي السطحي الداعي الى صياغة قرارات الاتهام . لقد جهد مؤلف هذا الكتاب أن يقوم بهذه المحاولة الحيادية . فطرح هذه المسائل الاساسية بما وسعه من وضوح : ما الرأسمالية ؟ وكيف نشأت ؟ وكيف تعمل وتقوم بوظائفها ، وحسب اي قانون او حسب اي النواميس الثوابت ؟ أفتخضع للازمات ، وما نوع الازمات التي تخضع لها ؟ وما كنه المستقبل الذي تسير الرأسمالية إليه ، في نظر الباحث المدقق الذي يجهد لتقدير مصائرها الواقعية ، لا في نظر المتحزب الذي يهتم ، اول ما يهتم ، بالتعبير عن اختياره مذهباً دون مذهب ، واطلاق العنان لمزاجه الحار يتفلسف على هواه .

هذه المسائل تشغل الاذهان وتؤرق العقول ، وقد حاول مؤلف هذا الكتاب ان يجيب عنها بجواب مجرد، قدر الامكان، من كل فكرة سابقة ومن كل وهم، جواب حر من كل جدل مدرسي

او مذهبي . وقد تحفظ المؤلف فعصم قلمه من التشدد في مذهبه الاقتصادي ، وخاصة ما يمسّ منه النواحي الذاتية الشخصية . على انه لم يجد في الامكان صرف النظر عن تقديم بعض التحليلات للمشروع الصناعي والتجاري الحرّ وتحليل المزاحمة وقوانينها ، وتصوير الواقع الاقتصادي السائد في عالم اليوم .

ولقد فرضت طبيعة هذا المؤلَّف ، وحجمه الصغير، تركيزاً كبيراً في البحث . وثمة نتائج ، وردت احياناً ، ولم اتمكن من تفصيل التحليلات الاساسية التي قادتني اليها . كما ان بعض الاحكام وبعض الافتراضات تتخذ مظهر البساطة النسبية ، وهي بساطة قد يُخْلَط بينها ، في هذا الحقل من الابحاث ، وبين اهمال التفاصيل المهمة ، والاجواء ، والقيم . وعلى الرغم من هذا البحث ، ذي النهج المقصود في التخطيط والتلخيص ، قد يعجب القارىء العادي اكثر فاكثر حين يجد في الكتاب مناقضة لشعارات صارت من الالفة كأنها حقائق اولية ومسلمات نهائية . فهذا القارىء مدعو الى جهد يرتكز على اعمال تفكيره الشخصي المتحرر ، في نص تدعم خطته العامة ، واجزاءه الفرعية ، وتشهد بصحتها ابحاث سابقة مهمّة .

اما الباحث المختص ، فاذا اتفق له أن تصفح هذا الكتيب ، فانه سيتصرف وفق العدالة والضمير ، حين يفكر بجميع الصعوبات التي كان يتحتم عليه ان يواجهها ، ويرضى بركوبها ، وبالحدود التي كان يترتب عليه ان يخضع لها لو قدر له ان يؤلف

هذا الكتاب ، ولكنه يستطيع من ناحية ثانية ان يقارن ، بسهولة ، بين النظريات والآراء التي تدافع عنها ، وبين تلك التي عرضت في صدد هذه المواضيع نفسها ، بفرنسا ، او في سائر بلدان العالم .

وقد كنت اتمنى لو افسحت للتفسير الماركسي الاقتصادي مجالاً ارحب . ولكن يؤسفني القول بان هذا التفسير لم يجد ، في مجموعه ، من يجدده ويطلقه من عقاله المدرسي . اما المحاولة المهمة التي قامت بها السيدة ج. روبنسون فجهد من عمل الرائدين، لا نظير له في الفرنسية ولا في سواها من لغات العالم (١) .

---

(١) جوان روبنسون – « محاولة في دراسة الاقتصاد الماركسي» ماكميلان وشركاه ليمتد لندن ١٩٤٢

الفصل الاول

الرأسمالية ، تحديدها واشكالها

يتردد كثير من الاقتصاديين المهتمين بالبحث ، او بالعمل السياسي، في استخدام كلمة « رأسمالية » ولا يصعب ان نعرف سبب هذا التردد .

فليست كلمة « الرأسمالية » ولا النظام المقصود بها ، يثيران في اذهان النخبة المفكرة ، وفي نفوس الجماهير، تأثيرات عاطفية ، حسنة ، تجيء في صالح رأس المال . لقد سبق للرأسمالية ان هوجمت مهاجمات سافرة ، ونوقشت على نحو محرج حقاً ، حتى اضحت في نظر الجماهير عدواً للجنس البشري، فنحن اذا دِنّاها وحكمنا عليها بالاعدام ، مرة اخرى ، اضافة الى مئات المرات السابقة ، كنا كمن يقوم بدور لا مجد فيه ولا خطر . واذا دافعنا عن قضيتها ، كنا كمن « يرافع امام قضاة يخفون في جيوبهم قرار الاعدام » (ج . شونبيتر) .

ان كل اختبار تخضع له الرأسمالية ، يقودنا حتماً الى تبين

وجهة نظر معينة بدئية ، هي في صالح الرأسمالية ، فان نحن لم نرضَ هذه الوجهة ، واعرضنا عنها ، بقي امامنـــا ان تسمية « الرأسمالية » ولفظ اسمها وحسب ، معناهما إفراد الرأسمالية وعزلها ، وفتح ثغرة في جبهتها، وتعريضها لتحليل منحصر محدود. وابرع من هذا بكثير ، اذا اختار الباحث نصرة الرأسمالية ، ودعمها ، أن يعمد الى لفت الانظار وتثبيتها عـلى حقائق عامة كالاقتصاد الفردي ، او الاقتصاد المرتكز عـلى قاعدة الملكية الفردية والتبادل الحر .

على ان للحذر من مفهوم الرأسمالية وحقيقتها ، اسبابه الصحيحة حتى لو خلا من حكم تقريري علمي خبيء ، او تحيز نظري دفين. اما تعريفاتها فكثيرة بقدر اختلافها وتناقضها . وهي على هـذا وذاك ، قد تأثرت بميول الباحثين لدن حاول كل منهم ان يقول لها تحديداً نهائياً :

فهذا له من تركيبه الذهني ما يدفعـه الى ملاحظـة الخطوط المشتركة ، بين بعض مراحل التاريخ المتباعدة ، وبين المنظمات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة . وهو لا يتردد في وصف رأسمالية العهود اليونانية اللاتينية القديمة ، مبرراً اختيـاره بوجـود رأس المال وتجمعه في تلك المراحل التاريخية السحيقة . وثمة آخر ، يحصر اهتمامه الشديد بابراز التناقضات بين المراحـل التاريخية والنظم الاقتصادية . وهو يرى ان الرأسمالية لم تتولد الا بنشأة المجتمعات الحديثة ، وذلك بالاستخدام العظيم للرساميل الثابتـة الممزوجة

بتوزيع القروض توزيعاً حديثاً ، وضبط شؤون التوفير الحر ، وتوظيف الاموال توظيفاً فردياً ، حسب قانون الاسواق

ان وجهة النظر المتميزة ، التي تسبق التجربة ، وتوجيه البحث توجيهاً مقصوداً ، لمما يباعد بين الصيغ الواضحة التي يمكن ان تعرّف الرأسمالية وتحددها فثمة من يعرّفها بانها استثمار العامل (فضل القيمة) او استغلال المستهلك (زيادة اسعار الانتاج) ؛ وثمة آخرون ، على النقيض من الاولين ، يعرفونها بانها تراكم « رأس المال » تراكماً « ناجحاً » يؤدي الى رفع القدرة على الانتاج ، وخفض مستوى التكاليف والاسعار ، وهؤلاء واولئك يُسِرّان في فاتحة التعريف والبحث ، ما كان يحسن بهما – لمصلحة البحث وعلميته وتجرده – ان ينتهيا اليه بالنتيجة ، وبعد التجربة

سنحاول – اذن – في هذا المؤلّف ان نمهد لتحديد يمكن ان يرضى به على السواء متحرر متطرف ، وماركسي متحمس. وهو تحديد يهدف الى غير تجميع وقائع منسجمة متجانسة من الناحيتين النظرية والتاريخية وسيدعم تحديدنا هذا ارتباطه الوثيق بالواقع ، وخصب الحلول التي يساعد في تسليط الاشعة عليها وليس من الممكن بلوغ هذا التحديد دفعة واحدة ، بل نبلغه بعد تحليل موجز

١ ــ التحديد

١ ــ التقدم الاقتصادي والسبب الحقيقي لتراكم رأس المال

نعرّف التقدم الاقتصادي بتعابير تجمع بين « كفاية الحاجات » و « ارضاء الرغبات والتكاليف » وبتعبير ادق : المستوى الذي بلغه ارضاء الحاجات وبلغته التكاليف خلال مرحلة زمنية معينة . وبوسعنا القول بالتقدم الاقتصادي خلال مرحلة تالية، اذا لاحظنا كفاية للحاجات اكبر منها في مرحلة سابقة ، بتكاليف تعادل التكاليف في تلك المرحلة السابقة ، او كفاية تعادل مثيلتها في المرحلة الاولى ، بتكاليف اقل ، او كفاية اكبر ، بتكاليف اقلّ . وهذه المفاهيم تنطبق في صحتها على الفرد انطباقها على مجموعة من الافراد . وهي صحيحة سواء اتمثلت الكفايات والتكاليف بمعادلات واقعية او نقدية . فاذا نظرنا الى المجموعة ، ووضعناها موضع البحث والتفكير ، تحتم علينا التعبير عن هذه الكفايات والتكاليف بالاسعار ، وذلك لجعل المقارنة بين الاجزاء المدروسة ممكنة .

فالتقدم الاقتصادي يستبين بالنسبة الى مجموعة معينة من الافراد ، كالامة مثلاً، بكمية من الاموال والبضائع والخدمات كبرى ، تحصل عليها الامة ، بتكاليف عمل متساوية (مع مثيلتها في مرحلة سابقة) او بكمية من الاموال والبضائع والخدمات متساوية (مع مثيلتها في مرحلة سابقة) ناتجة بتكاليف اقل .

او بكمية من الاموال كبرى ، ناتجة عن تكاليف اقل . وهذا الانتاج ، وهو من علائم التقدم الاقتصادي ، يكنّ رفاهية تزداد كلما دنا توزيع المداخيل من مفهوم للتوزيع الامثل ، ونعني به ذلك التوزيع الذي يتيح رفع الانتاج الى درجته القصوى ، في مراحل زمنية متتالية متعددة . ومن الواضح جداً ان تقدير قيمة التكاليف بالعمل ، في امة بكاملها ، من الامور المستصعبة ان لم نقل المستحيلة . وثمة اشارة احصائية الى التكاليف مقدرة بالعمل ، تقدمها الينا مدة العمل ، اي بمدة ساعات العمل التي كانت ضرورية للحصول على النتاج . فالدلائل الحسنة التي تشير الى التقدم الاقتصادي تنحصر – اذن – من ناحية المقاييس الاقتصادية في الطاقة الانتاجية الحقيقية عند شخص معين ، في ساعات عمل معينة ، والمدخول الواقعي للشخص الواحد .

وكل تقدم اقتصادي انما يرتبط اوثق ارتباط بعملية التجميع ، وبالاستعمال الحقيقي للرساميل على اختلاف عناصرها : من تجهيزات ثابتة ، ومواد اوّلية ، ومنتوجات نصف مصنوعة ، ورأس مال مخصص لاعالة العمال . وهذه الرساميل ترفع من مستوى المردود الجسماني ، ومن قيمة الانتاج عند الانسان . فاذا نظرنا الى مجموعة من المنتجين ، الى امة مثلاً ، لاحظنا وجود ترابط حدثي بين عملية التجميع وبين الاستعمال الحقيقي للرساميل ، من ناحية ، وبين ارتفاع مستوى الطاقة الانتاجية الحقيقية المحسوبة بالشخص الواحد ، وساعة العمل الواحدة ،

وارتفاع معدل المدخول الحقيقي ، من ناحية ثانية . اما في ما يختص بالفرد ، فنقول انه ، دون اللجوء الى طرق التفكير السفسطائية المجردة ، بوسعه تفهم حالته مستخدماً تفكيره الشخصي ، معتمداً على تجاربه المهنية ، فيعلم حق العلم بان ارتفاع مستوى طاقته على الانتاج يرتبط اوثق ارتباط ببراعة الطريقة في ادارة الرساميل ، ولنلقِ بملاحظة عابرة ، وهي ان العالم الاقتصادي المعاصر لم يعد يهتم مثل اهتمام السلف الصالح (بوهم باورك) بانشاء وثيقة الولادة لاوّل رأس مال ظهر على وجه الارض ، فهو يوقن بأن معارفنا التاريخية ، مهما اوغلت في عودتها الزمنية الى سحيق التاريخ ، تلتقي الانسان المسلح بالادوات ، لا الانسان ذا اليدين الخاليتين ، التائه في الأودية والادغال .. فهو لايلح اذن ولايتشدد للتمييز بين العوامل المسماة بعناصر البدئية الاصولية (الطبيعة، العمل) وبين العوامل المسماة بعناصر المنتوجات . بل هو يحصر اهتمامه في تحليل دور الرساميل على اختلاف انواعها وفئاتها ، وتحديد وظائفها الاقتصادية ، مبيناً كيفية نشأة الرهون ، في ظروفها المناسبة ، والحسابات الاقتصادية الخاصة برأس المال ، وحدوث دفقة الخدمات او البضائع المخصصة للاستهلاك .

فاذا نظرنا الى كمية معينة ، الى مزيج ثابت معين من عناصر الانتاج الاخرى ، او الى طلب دائم معين هو ايضاً ، واذا بدأ رأس المال الموظف يزداد ، فان الخط الانحنائي الدال على القدرة

الانتاجية ينخفض بعد ارتفاعه الى مراتبه القصوى . وهذه الصفة الثابتة تبرز نقص القوة الانتاجية في رأس المال ، اثناء خضوعها لشروطها المعينة الخاصة .

وبوسعنا التحقق من صحة ارقام هذه القوة ، اذا نظرنا الى وحدة انتاجية بمعزل عن سواها ، كالمشروع الصناعي مثلاً . وبوسعنا التحقق ايضاً ، اذا نظرنا الى مجموعة من المشروعات ، اثناء خضوعها لشروطها المعينة الخاصة . وقد درج «الباحثون» الاقتصاديون على العودة الى هذه الاحداث الاقتصادية – الى هذه الشروط – واخضاعها لمقاييسهم الجافة الجامدة ، فنراهم يقولون ان هذا المصنع الثاني او الثالث او ال ... اقل انتاجاً من ذلك المصنع الاول .. او ان انتاج هذا العمل الثاني او الثالث او ال.. (الجسر ، او الخط الحديدي الخ ..) اقل من انتاج ذلك العمل الاول ، ونعود ، فنؤكد الآن ، لكي نأخذ الطريق على كل التباس ، ان هذا النقص في القوة الانتاجية انما يظهر فقط اذا اجتمعت له الشروط التي اشرنا اليها . اذن يتحتم على تراكم رأس المال ، لكي يحافظ على خصبه ، في مجرى الحياة العادية ، ان يمتزج بالتجديد . وهذا التجديد يستثير زيادة الطلب او يدعو الى اتساع رقعة الاسواق .

فهو يفتتح اسواقاً جديدة ، خارج المنطقة التي كان نشاطه مقتصراً عليها ، او يكسب طبقات جديدة من المستهلكين ، في منطقة نفوذه القديمة نفسها . وهو يدخل التعديلات ، في صدد

طلب معين ، على مزيج من عوامل الانتاج ، وذلك اما بالعمل على توليد ظروف مناسبة في السوق ، مع المحافظة على تقنية ثابتة محددة ، واما بادخال التعديل على طريقة الانتاج او البيع، وبذلك يرفع القوة الانتاجية ويضاعفها ، ويهبط بمستوى التكاليف. والتجديد الاقتصادي يشمل حقلاً واسعاً ولا شك. والابتكارات الصغيرة ، والاصلاحات الجزئية التفصيلية ، التي هي في متناول كل نابه وكفؤ من اصحاب المشروعات ، تلعب دوراً مهماً في عمل الانتاج ، وهو دور تخفيه عنا بهرة الابتكارات العظمى ، وخصب الاكتشافات الكبرى ، اي التراكيب المزجية للعوامل الجديدة المصحوبة عادة بتغييرات في صلب المشروع الذي يحقق هذه التراكيب ، وبتغييرات في الاسواق التي تخضع لها الصناعة ، وبنظم الاقتصاد القومي الذي تتحرك هذه الصناعة في اطاره .

والتجديد يحد من خطر المصادفات، ويخفف من وطأة العوامل الطبيعية الناشئة عن التجميع . ان كل نظام اقتصادي يخضع حتماً لهذه الضرورة : فهو لا يحافظ على التقدم الاقتصادي ولا يعد به الا بتجميع رأس مال حقيقي ، اي رأس مال يساعد في المحافظة على مستوى دفقة الخدمات والاموال الصافية الحاصلة ، او زيادتها ومضاعفتها ، لتكون ، في الحالين ، بمتناول المستهلكين وذلك دون زيادة (او بانقاص) مجهود العمل اللازم للحصول عليها .

ونرى ان رأس المال الحقيقي ، اذا عرفناه على هذا النحو ، يختلف اختلافاً بيناً عن رأس المال الموجود ، بعناصره الجسمانية الطبيعية ، والتقنية الفنية ، في مرحلة معينة . فالآلات والادوات المحفوظة في المتاحف ، مثلاً ، لها صفة رأس المال بمعنى يختلف كثيراً عن وجود هذه الآلات والادوات نفسها ، بصفتها رأس مال ايضاً ، لدن كانت مستخدمة لانتاج سلع الاستهلاك ، والمنشآت او مجموعة الابنية والآلات التي فقدت ، لسبب ما ، قدرتها على انتاج سلع الاستهلاك ، انما تظل اموالاً ورؤوس اموال حقيقية ، بالمعنى التقنولوجي لكلمة « رأس مال » ، اما بالمعنى الاقتصادي فلا . ان توجيه رأس المال الى غاية معينة ، وصلاحه (مع قدرة الانسان على الانتاج) يترتب عليهما امر آخر : وهو ان سوق سلع الاستهلاك هي التي تقرر نهائياً ان لمنشآت رأس المال وعناصره الاخرى وعوامله المختلفة ، ثمناً ، وهي التي تحدد هذا الثمن . فتعاليم الاقتصاديين النمسويين الاول في صدد هذه النقطة ، لم تفقد اهميتها . وقد نادى هؤلاء الباحثون الاقتصاديون بان قيمة سلع الاستهلاك – الاموال المباشرة – تزداد متصاعدة ، فتزيد في قيمة اموال رأس المال (الاموال غير المباشرة) .

اضف الى هذا ان رأس المال الحقيقي كما نعرفه هنا ، لا يمكن ان ينظر اليه مجمّعاً تجميعاً الا اذا وضعت كمية من الخدمات والاموال ، كبرى ، تدل عليها ارقام حقيقية ، في متناول

المستهلك . وقد يحدث ان تزداد قيمة بعض رأس المال دون حدوث اي زيادة تجميعية في رأس المال الحقيقي . وهكذا يحدث مثلاً في امة ما ، عقيب حرب كبرى ، بسبب احداث الدمار، اذ نلاحظ ندرة غير طبيعية ، ونقصاً رهيباً في رأس المال الواقعي . اما القيمة النقدية ، فترتفع بمجموعها ارتفاعاً كبيراً جداً . فالامة لا تتمتع ، في هذه الحالة ، بكمية متزايدة ، من رأس المال الواقعي ، تتيح لها زيادة دفقة الاموال والخدمات المخصصة للمستهلك. بل هي في حال معاكسة تماماً لهذا الاتجاه.

مهما كانت صفة التركيب الاقتصادي في المجتمع ، ومهما كان نظام الانتاج فيه ، فالتقدم الاقتصادي رهين دوماً بتجميع رأس المال الواقعي . فالنظم الاقتصادية المقفلة في الاقطاعيات القديمة انما تطورت وفق هذا المبدأ ، رغم ان سادة هذه الاقطاعيات لم يكونوا يقومون –طبعاً– باي حساب اقتصادي عقلي ، ورغم انه كان للحصول على الاسلحة وسائر معدات القتال ، اهمية تضاهي ان لم تفق اهمية الحصول على ادوات الانتاج . والاقتصاد الروسي الجماعي ، الخاضع لتصاميم اجبارية شاملة ، بقدر ما هي عظيمة فخمة ، انما تقدم وتطور ، بتوظيف متزايد لرؤوس الاموال ، فهل يكون هذا التجميع لرأس المال الطبيعي تجميعاً لرأس المال الحقيقي ؟ يغدو من الصعب جداً القول بهذا منذ اللحظة التي ينبهم فيها موقف السوق الحرة ، في صدد اذواق المستهلكين ، اذ يجد استعمال رأس المال ، في إرضائها ، هدفه الدائم وضالته المنشودة .

ويعي الاقتصاديون الروس اعمق الوعي النتـائج الطبيعيـة المترتبة على تجميع رأس المال. فاذا ناهضوا قانون القدرة الانتاجية المتضائلة بصفتها خطأ بورجوازياً ، فذلك لانهم يقـدرون ان في وسع الدولة السوفياتية تدارك هذا العيب ، والغاءه بابتكارات وتجديدات اجبارية ، سواء في تقنية الانتاج ، ام في طبيعة الاستهلاك ومستواه . ان كل نظام اقتصـادي انمـا يهدف الى الانتعاش الاقتصادي . وكل انتعاش اقتصادي رهين بتجميع رأس المال الحقيقي. فلا يمكن والحالة هذه، التمييز بين سائر النظم الاقتصادية بالنظر الى هدفها الرئيسي الاول . بل انها لتتمايز بمؤسساتها وآليات تحركها ، ودوافعها التي تستخدمها للوصول الى هدفـها البعيد المشترك . فكيف يتكدس الوفر في اطار كل من هذه النظم ، وكيف ينشأ، وكيف يتحول الى عناصر من رأس المال الحقيقي ؟

ب – المشروع

كيف تدور المعركة ضد النتائج الطبيعيـة للتجميع ؟ ومن يديرها ؟ وماذا يعتمد لها من وسائل ؟ وعلى اية دوافع تتركز هذه المعركة ؟ الجواب التطبيقي عن هـذه المسائل يصنف النظم الاقتصادية . فالرأسمالية تجيب عن هذه الاسئلة بصفتها اقتصاداً يعتمد المشروعات الحرة . ولكن هذه الصيغة السليمة المظهـر تتضمن في الواقع دفعة من المسائل الغامضة المعقدة التي يجدر بنا معالجتها واحدة واحدة . والكشف عن مواقعها والتخلص منها يتيحان افضل الفرص والظـروف لبروز خصـائص الرأسماليـة

ومظاهر تفردها .

ليس المشروع وحدة عفوية من وحدات الانتاج ، ففي كل اشكال التنظيم (الاشتراكيـة ، الصناعـة اليدوية الصغـرى ، الاقتصادات المقفلة) نرى الاشخاص والاشياء مجمعة فئات وجماعات صغيرة ، متكتلـة في وحدات مختلفـة ، وتابعـة كلهـا لادارة واحدة تهدف للوصول الى نتيجة معينة ، تعتبرها صالحة ، وترفعها الى الدرجة القصوى من سلم الانتاج ، وثمة التباس لا لزوم له ، وغموض ينشره بعض الشراح بوضعهم جميع الوحدات الاقتصادية على صعيد واحد دون التمييز بين المميزات الخاصة في كل من انواعها وفئـاتها . فللمشروع مثـلاً خصائص اصيلة تحتم تفهمـه ودراسته منفصلاً عن سواه من المظاهر الاقتصادية . فالمشروع لا يخلط بين عوامل الانتـاج ، وهي في صفتها بضاعة ومادة ؛ ولا يضع قادة المشروع نصب اعينهم صناعة منتوج ينظرون اليه بصفته بضاعة ومادة ، انهم يركبـون مزيجاً من اسعـار عوامل الانتاج ويجهدون للحصول على منتوج مقدر هو ذاته بصيغ من الاسعار . فالتركيب المزجي التقني ليس الا وسيلـة للتركيب المزجي الاقتصادي. و معدلات الانتاج الاقتصادية اهمية تتضاءل او تمحي ازاء مغزى معدلات الانتـاج الاقتصادية . ان حـالة الرخاء الاقتصادي الفضلى لها وحدها القول الفصل ، وليس القول الفصل في ارفع درجة من درجات تطور الفنون الآلية المسخرة للانتـاج . وبذلك نستطيع ان نضـع « المشروع » في نطـاق

الدورة غير المباشرة الخاصة بالتبادل (عوامل الانتاج ، سوق العوامل ، شراء العوامل ، تركيبها المزجي ، بيع المنتوج ، سوقه) وليس في نطاق الدورة التي تسمى في بعض الاحيان الدورة المباشرة او البدئية (الحاجات الطبيعية) فهذه الدورة مهملة فعلاً في المجتمعات المتطورة .

يركب المشروع عوامل الانتاج تركيباً مزجياً للحصول على منتوج يصرفه في الاسواق . وهو لا يضع في اول اهدافه حاجات الاعضاء الذين يتألف منهم ، وبتعبير آخر نقول ان ارضاء الحاجات ليس من اهدافه الفورية الاساسية .

وفي هذا الصدد يختلف المشروع اختلافاً اساسياً بيناً ، عن كثير من مختلف وحدات الانتاج الزراعي ، لان النظم الاقتصادية الصغيرة المقفلة ، المحصورة في اقطاعيات فردية ، تهدف ، اول ما تهدف ، الى تقديم شروط المعيشة لاصحابها . اما المشروع فانه اذا استطاع بيع منتوجاته باكلافها او فوق مستوى اكلافها فهو سيسير سيراً حسناً مرضياً . وهو يستجيب لحاجات الاسواق او يصنع ما يمكن ان يروج في الاسواق بصفته حاجة جديدة ، والمشروع انما ينسجم مع الاسواق وامكان تصريف المنتوجات فيها ، وذلك حسب انساب هذا الامكان التصريفية وقواها ، وليس وفقاً لحاجة ضرورية الى هذه المنتوجات ، هذه الحاجة المقدرة عادة بصيغ مختبرية او صيغ تعتمد مزاج جماعة من الجماعات مرتكزاً لها .

يركب المشروع تقنياً واقتصادياً ، عوامل الانتاج، تركيباً مزجياً بعد ان يعتمد اشخاصاً يجب التمييز بينهم وبين صاحب المشروع. وهؤلاء هم العمال الاجراء والرأسماليون الدائنون. وفيما نرى الصناعة اليدوية الاستثمارية الصغرى، في اشكالها الاصلية القديمة، تحتم التركيب المزجي للعوامل الانتاجية التي يتقدم اكثرها صاحب الصناعة اليدوية نفسه ، نرى ان المشروع ، من ناحيته ، لا يتكامل الا اذا كانت اسواق عوامل الانتاج تمده بجزء جوهري اساسي ، او تقدم له اكبر جزء منشود من العمل ومن رأس المال الذي يستخدمه المشروع .

ان الحسابات والودائع الاقتصادية التي يحرك المشروع بوساطتها تركيباً اقتصادياً مزجياً معيناً ، ترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بتراث واحد ، بملكية واحدة ، وهذه الملكية هي المجموعة التشريعية الاقتصادية للقيم المالية ، وهي المجموعة التي تعتمدها هذه الحسابات وتلك الودائع ليكون لها معنى او دلالة . وهي التي تعطي المشروع ، ذا المنشآت المتعددة ، صيغة واحدة . اما الغاية المنشودة التي يجهد المشروع كثيراً لبلوغها ورفعها الى الدرجة القصوى فهي الدخل النقدي المالي او الكسب ، شأنه في ذلك شأن كل وحدة للانتاج . ولكي يحافظ المشروع على بقائه يتحتم عليه تغطية جميع اكلافه ونفقاته على الاقل ، بما فيها الكسب الطبيعي الذي يمسك صاحب المشروع في موضعه من العملية الاقتصادية ، فبدون هذا الكسب ، يوقف صاحب المشروع

نشاطه . والمشروع انما يزدهر حين يبلغ الكسب فوق العادي ، اسمى درجاته .

بهذه الخصائص كلها مجتمعة يصح ان نعتبر المشروع نواة النظام الرأسمالي ، والمؤسسة الاولى التي ترتكز عليها الرأسمالية .

ج – المشروع الدينامي الحركي

ان وصف المشروع بانه مؤسسة ، كما ورد في السطور السابقة ، لا يعرّف تعريفاً كافياً بكيفية عمل الاقتصاد وحركيته ، بعد ان علمنا ان المشروع مرتبط اوثق ارتباط بالاقتصاد ، ولهما معاً مآل مشترك . وثمة سبل عديدة كثيرة لابتغاء اعظم الكسب . ويسع الملتزم صاحب المشروع ان يقتصر على معالجة الموقف بمناهج تقليدية قادته اليها تجاربه الماضية ، وتقاليد المهنة التي يمارسها ، وعندئذ يتّبع (حتى ولو اندفع الى استباق الزمن بتصرفات متئدة ، تخلو من المغامرة) اقول عندئذ يتّبع الملاحظات التي يقدمها اليه طلب المستهلكين كما استبان في الماضي . ويسع صاحب المشروع ايضاً ابتكار صيغ جديدة ، والتدليل على ذوق وحس ينطلقان الى صناعة تعبر عن الرغبة في استباق الزمن وعن ارادة التطوير والخلق . وحينئذ يخلق صاحب المشروع الطلب الذي يحتاج اليه . وصناعة صاحب المشروع تكتسب وجهاً جديداً بالتقاء غاياته ومناهجه بالتطويرات التي كانت ، من قبل ، في حكم الامكان ، وهي التطويرات المتعلقة بذوق المستهلك وقدرته على الشراء .

وثمة كذلك طرائق كثيرة لتركيب الاسعار تركيباً مزجياً وتعديل التكاليف وفقاً للمصلحة وتقرير الاهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي تتكون منها الاسعار . ويستطيع صاحب المشروع الاكتفاء بالتراكيب المزجية والصيغ «المجربة» سابقاً ، الا ما يتعلق بتعديلها من هذه الناحية او تلك ، وفقاً للضرورة الطارئة او حسب متطلبات الساعة . ونجد كثيراً من اصحاب المشاريع الذين يحسون بنداء الآفاق الرحيبة ، وداعي المغامرات الكبرى ، مهما كانت صناعتهم محدودة او صغيرة ، فيندفعون في محاولات صناعية جديدة ، وتراكيب مبتكرة ، انهم عشاق التجديد والابتكار . وهم رواد الجدة الناجحون ، او ضحاياها المخفقون ، وذلك حسب قدرة كل منهم وصلوحه والالهام الذي يؤتاه . والمشروع هو فعلاً مؤسسة يمكن ان توصف ، في وحدتها التركيبية الاساسية ، ولكن قد يكون صاحب المشروع جمودياً او دينامياً حركياً . والقرارات التي يتخذها ، في حالين مختلفتين ، لا تتطلب نوعاً واحداً من القدرة .

ينال الصناعيون او التجار ثقة اعوانهم وعمالهم ، او مموليهم ومصارفهم ، او زبائنهم ، وذلك لانهم يشعرون الجميع بانهم لا يجرون في اعمالهم كيفما اتفق . اما سادة الصناعة الكبار فيفرضون انفسهم لاسباب اخرى . انهم ينالون هذه الثقة لان الجميع يعرفون عنهم انهم يخوضون عباب المحيط المترامي الاطراف

دون ان تكون في اذواقهم ولا مصائرهم ، ولا عاداتهم الرغبة في الغرق . والمحاولات الصناعية التقليدية ، والمحاولات المجددة لا تلزم بتحمل التبعات نفسها ، ولا بالتعرض للاخطار نفسها : اذ انه يترتب على المحاولات الاولى تعرض لاخطار عادية عابرة يمكن التنبؤ بها ، في الاحوال العادية ، فالتخلص منها . اما المحاولات الصناعية التجديدية فتترتب عليها المجازفات الاقتصادية البارزة الخصائص : تلك الاخطار المؤدية الى الانهيار اذا وقعت وألمت ، والى القمم السامقة المجيدة اذا استبعدت واقصيت . وكلا الموقفين لا يصدران عن عقلية واحدة . فصاحب المشروع الجمودي انما هو عبد مسترق لحساباته الماضية ، اما صاحب المشروع الحركي الدينامي فيقلبها رأساً على عقب . فالاول يخون رسالته الصناعية الحق ، فينقلب الى مرابٍ ، ناظراً الى اعماله كلها بصفتها توظيفاً مالياً ثابتاً ؛ اما الثاني فمنطلق دائماً او « مُبْحِر » ، يرضى بالخسائر الكبرى يتكبدها في جريه نحو الربح الخيالي الهائل . الاول يقوم بحساباته مقللاً قدر الامكان من حصة المغامرة الرهانية ، اما الثاني فكل شأنه القيام بمغامرات ورهانات تتخذ الحسابات الاقتصادية اداة لها ووسيلة . فمن الطبيعي جداً ، والحالة هذه ، ان توجد النظرية الاقتصادية الحديثة رابطة وثيقة بين صاحب المشروع الجمودي والمكاسب العادية الطبيعية ، ورابطة أخرى ، من نوع آخر ، بين صاحب المشروع الحركي الدينامي والمكاسب الهائلة الخيالية ، ما فوق الطبيعية . ان كل من اوتي ولو حظاً قليلاً من التجربة الاقتصادية ، يعلم حق العلم بان النظرية

قد تضفي على الواقع اسلوباً ولكنها لا تخونه ابداً .

د ـ الاقتصاد الخاص بالمشروع

باي دليل نعرف ان هذه الامة او تلك تطبق اقتصاد المشروع ، في درجة معينة من درجات تطوره ؟ الجواب عن هذا السؤال لا يكون واحداً ، لتقديم الدليل ، وتعيين درجة التطور في وقت معاً .

بوسعنا القول ان الامة تطبق اقتصاد المشروع اذا كان القسم الاكبر من القيم الاقتصادية ، الناشئة في تلك الامة ، او القسم الاكبر من هذه القيم في المصالح الستراتيجية، والنواحي المهمة الحساسة ، مصدرها كلها مؤسسة واحدة هي المشروع . ونستطيع المقارنة ، على هذا الصعيد ، بين نظامين اقتصاديين مختلفين وبعدهما او قربهما كليهما من صفة اقتصاد المشروع ، وذلك بالنظر الى المؤسسة وصفاء خطوطها او كونها مضطربة الخطوط ، مدخولة المظاهر . وثمة حالات تتشابه في كل نواحيها إلا بكون اقتصاد المشروع على درجة عليا او دنيا ، وذلك بالنظر الى حيوية اصحاب المشاريع الحركيين الديناميين ونشاطهم، وهما مظهران يعبر عنهما هذا الاقتصاد .

ان صفاء مظاهر المؤسسة المشروع وحركية قادتها المجددين، يتلبّسان بمظاهر مختلفة ، اذا هما قيسا بنسبة صفة المشروع التي يحتويها اقتصاد بكامله . وهذه المظاهر ، او هذه الدلائل

والاشارات (وهو الاصح) التابعة لصفاء الخطوط الاقتصادية وفعالية المشاريع ونجاحها ، يمكن ان تتساوق كلها وتتركز في اتجاه واحد . او انها ، على العكس ، تفسح المجال لنظرات معقدة متناقضة وتشخيصات صعبة .

وهذا يفضي بنا الى انه ، للتعرف على اقتصاد المشروع وتقديم الدليل على وجوده ، بوساطة الملاحظة الاحصائية ، واستخراج النتائج المنسجمة مع هذه الفرصة ، من الضروري وصف التراكيب الاقتصادية بدقة وعناية ، وعدم الاكتفاء ابداً بلوائح الارقام . ومن الممكن ان تقاس احصائياً ، درجة انفصال رأس المال عن العمل ، وكذلك يمكن عزل الكمية التي يستهلكها المشروع ، وتمييزها عن الانتاج المخصص للاسواق . ولكن من الصعب قياس الدرجة الحركية لمشروع ما ، او مجموعة من المشاريع ، بالاحصاءات . والمعلومات التي تنشأ عادة ، وترتب فيها ، وفقاً لمدى اقتصادي معين ، النواحي الرأسمالية المختلفة ، وسواها من النواحي التي ليست رأسمالية ، او التي لها صفة رأسمالية ضعيفة (رأس المال الموظف ، المحركات ، والطاقة المستخدمة) هذه المعلومات لا تكفي فضولنا وحبنا للاطلاع ، وهي انما تقدم لنا ، خصوصاً ، توجيهات واشارات ، بصدد درجة التصنيع ، وقد انشأ أ . واجمان لائحة مفيدة ، ولكنها لا تقدم الينا المعلومات الكافية لبحثنا .

والآن نتساءل : ماذا نعني بقولنا صفاء خطوط « المشروع»

الذي هو المؤسسة الرئيسية في الرأسمالية ؟ يحسن بنا ، بدلاً من الرد بجواب تجريدي ، ان نتبين النقطة الفاصلة التي يبتعد الاقتصاد عند بلوغها ، وتخطيها ، عن نظام المشروع حتى يتخلى عنه نهائياً . وعلينا تبين هذه النقطة في حديثنا عن الوقائع والنشاطات .

واقتصاد المشروع هو اقتصاد فقد مركزيته . فالمشروع والاسواق وحدتان تجمعهما رابطة متبادلة . وليس ثمة مشروع دون اسواق ، ولا اسواق دون مشروع . والاسواق تتألف من عدة مراكز للمصالح الاقتصادية المختلفة بعضها عن بعض ، تجمع بينها شبكة واحدة من المبادلات ، متمتعة بحرية معينة . والمشاريع تؤلف مراكز الانتاج الاولية . ولا يمكن تأسيس هذه المراكز وتشغيلها الا وهي مواجهة لمراكز الاستهلاك الاولية ، وهي ، في مجتمعنا الحاضر ، المنازل ، والاسر المستهلكة . فاذا نشأت عدة مراكز للانتاج والاستهلاك وشكلت مجموعات مستقلة ، تضحي هي نفسها مراكز للمصالح والحسابات الاقتصادية المختلفة ، تكون السوق قد كفت نفسها ، واستمرت ، ولكنها اتخذت شكلاً آخر . فالسوق المرتكزة على مجموعات حلت محل السوق المرتكزة على افراد ووحدات . ولو فرضنا من ناحية ثانية ، ان سلطة بعينها ، كالدولة مثلاً ، وزعت عوامل الانتاج والمنتوجات ، عن طريق الفرض الاجباري والارغام ، واحلت اختيارها القسري محل الوحدات التي كانت حرة من قبل ، لم يبق من وجود للاسواق ، وعندئذ يزول المشروع ايضاً فور زوالها .

ان اقتصاد الاسواق خاضع لمنطق تحديده وهو، بالضرورة، اقتصـاد متعدد الاقطـاب ، اما اقتصاد التصميم الاجباري ، فرغم جميع التحفظات اللفظية التي قد يتخذها مديروه وموجهوه ، ورغم الاقنعة التي يمكن ان يستتر بها ، انما هو اقتصاد ذو قطب واحد . ومن الممكن رسم خطوط لمظاهر الانحطاط في اقتصاد الاسواق بأمثلة مستمدة من اسواق البضـائع ، ومن اسواق العمل . وسنبذل اقصى اهتمامنا لتوضيح هذه المظاهر ، وتقريبها من الافهام ، وخاصة ما يتعلق منها بأسواق رأس المال ، وفي مجتمعاتنا ، اسواق الاموال القابلة للاعارة . ان عمليات العرض والطلب للاموال القابلة للاعارة ، وعمليات تزايدها وتوابيهـا لم تتوال على نحو من الدقة والحتمية خلال التاريخ ، بل انها ليختلط بعضها ببعض ، ويمتزج ، وخاصة في عصرنا الحديث .

ومع ذلك ظهرت هـــذه العمليـات بمظاهر مختلفة ، في المراحل الماضية من تاريخ الرأسمالية الحديثة ، والنتيجة المنطقية التي سنعرضها انما تتفق ايضاً ، على نحو ما ، والتسلسل التاريخي الزمني .

لقد مر عهد كان يقدم فيه الافراد والعائلات اموالهم المدخرة والمطلوبة لتوظيفات اقتصادية تحققها مشاريع فردية او عائليـة . وثمة تبدو العلاقات بـين الوحدات الاوليـة للعرض والطلب في حالتها الصافية البكر تقريباً . ولكن بسبب الطوارىء التاريخية المختلفة ، وخاصـــة بسبب عدم كفاية وسائل النقل والاتصال

الفكري ، وضعف المصارف ، من ناحية بنودها المالية وعملياتها - بسبب كل هذا كنا نرى اسواقاً خاصة برأس المال ، تتوالى سراعاً بعضها في اثر بعض ، او تتواجد في منافسة جد خطيرة .

ولا يحدث هذا نفسه حين يقدم التوفير مصارف او منظمات مالية، وحين تشرف على تحقيق عمليات التوظيف المالية، مشروعات وشركات (والمغفلة منها بوجه خاص). وقد تكون درجة المنافسة مرتفعة كثيراً او قليلاً تبعاً للحالة الاقتصادية ، وعندئذ تنشأ اسواق رأسمالية وطنية او اممية انترنسيونية .

وتنخفض درجة المنافسة حين يكون التوفير اجبارياً تفرضه الدولة وحين تخلف التوظيفات الجماعية العامة التوظيفات الافرادية الخاصة ، وعندئذ يتحدد الاتجاه الى تشغيل الاموال القابلة للاعارة ورؤوس الاموال . ويشرف على تشغيلها مركز واحد يستعمل القسر والارغام ، او الضغط في احسن الاحوال .

هذه الامثلة الثلاثة التي نجد خطوطها الرئيسية في الواقع التاريخي ، لا يمكن تأريخها على نحو دقيق محتوم . فاتصال هذه المراحل وتحولها احداها الى الاخرى ، انما يتم ماراً بتحولات كمية صغيرة متوالية . وهذه المراحل المتباينة تتعقد ، في اكثر الاحيان ، وتتسم بالتناقضات، باكتسابها خطوطاً اضافية دخيلة. فالمرحلة الاخيرة ، والتي قبلها ، مثلاً ، انما نلاحظ ظهورهما حيث تمارس الشركات المغفلة نظام التمول الذاتي ، وحيث يتبنى النظام المصرفي السياسة المؤدية الى توفير نقدي محتوم . ولكن هذا ليس

مرتكز بحثنا الاساسي . بل علينا ان نبين فقط الحدود الاولية التي تنشأ بعدها الاسواق ، وتلك التي لا يمكن للاسواق ان تحافظ معها على مقومات بقائها .

ويمكن اقامة الدليل على هذا اذا نظرنا من زاوية اخرى . ويمكن ان تتغير مظاهر السوق دائماً سواء أكانت عمليات التوفير افرادية او عائلية او جماعية (في شركات) ، ما بقيت هذه التوفيرات من عمل جماعة من الموفرين الذين تجمعوا بمحض اختيارهم وتبعاً لمصالحهم التي يفهمونها فهماً حراً . وعندئذ لا تكون الاسواق مهددة في جوهرها . ولكن الحال تختلف حين يكون خلق القدرة الشرائية الاضافية مؤدياً حتما الى رفع الاسعار في بعض النواحي على نحو اسرع منه في نواحٍ اقل قبولاً للانسجام مع حركة السوق العامة ، وعندئذ تفرض بعض مظاهر النقص في المواد المستهلكة تسمى التوفير النقدي الاجباري .

في هذه الحال لا يستطيع المستهلكون او الجماعات الصغيرة من المستهلكين ، ان يتبينوا ، وهم احرار، حقيقة الموقف ، في ما يتعلق بكموم انقطاعهم عن الاستهلاك وتاريخه . بل هم يخضعون جميعاً وبصفتهم جماعات لا افراداً لشروط وظروف تفرض عليهم فرضاً . وفي هذه الاحوال يكونون سلبيين لا ايجابيين اذا درسنا حالهم في ارتباطها بالسوق . وعلى نحو اوضح نقول ان تصميمهم الخاص يكف عن ان يكون له قيمة حين تفرض الدولة ، او احد فروعها ، على الجماعة ، توفيراً ضريبياً ، اي

حين تحل محل التوفير الحر ، اقتطاعاً ماليـــاً تجبيه مكوساً وضرائب .

ان موظفي اموالهم توظيفاً خاصاً انما هم افراد او جماعات من الافراد. وهم يستطيعون ان يمارسوا توظيف الاموال وفق احد شكلين اثنين لهم بينهما الخيار ، دون ان يهدد السوق خطر حاسم ، فنراهم يقومون آناً بتوظيفات مالية اضافية ، تقودهم في ذلك رغبة الكسب المُسَبَّق اذ ينظرون الى عائدات التوظيف المنتظرة بمعدل الفائدة النقدية .

وهم يوظفون قيمة معينة بحيث يكون الكسب المطلوب بالنسبة اليها ، معادلاً تماماً للفائدة النقدية المدفوعة . وآناً نرى موظفي الاموال يضعون تصميماً واحداً شاملاً لعمليات التوظيف ، وتنفيذ هذا التصميم يتطلب نظرات سابقة واسعة تلقى على التركيب الجديد للمشروع او الصناعة . وهذه النظرات تشتمل في الواقع على مرحلة يبلغ من اتساعها ان التنبؤات النسبية ذات الكسب المنفصل الموضوع على هامش عملية التوظيف ، وذات الفوائد الواجب دفعها ، والموضوعة على الهامش نفسه ، اقول ، هذه التنبؤات تصبح والحالة هذه غير موثوق بها .

والجوهري المهم في الموضوع ، ان يتنبأ ، على نحو اقرب الى الصحة ، ما امكن ، بحركة الطلب العامة ، وان ينسق العرض ، ليأتي منسجماً ، قدر الامكان ايضاً ، مع هذا الطلب. ولا شك في ان هذا النوع من التوظيف لا يشبه ابداً التوظيف

الذي تشير اليه التحليلات الاقتصادية المدرسية وتصدر عنه التآليف والشروح . فهذا النوع من العمليات المالية الاقتصادية انما تعمد اليه ، على نحو شامل واسع ، الشركات الرأسمالية الكبرى والحركيون الديناميون من اصحاب المشروعات . ورغم هذا فهو لا يزيل الاسواق ولا يقضي عليها ، اما اذا احلت الدولة ، من الناحية المقابلة ، قراراتها محل قرارات المشروعات الصناعية الحرة ، او قرارات مجموعة المشروعات، وحققت عمليات توظيف مالية عامة تخلف العمليات الافرادية الخاصة ، او تنقص من اهمية الدور الذي تلعبه بحيث تصبح الثانية في مرتبة العدم ، عندئذ تكون سوق التوظيفات المالية قد مالت الى الزوال .

هكذا يتحدد الاقتصاد اللامركزي . وهو اقتصاد ضروري للعبة المشروع ، وحركته ، ونموه ، وفي الحالة المعاكسة ، يفرض وجود المشروع فرضاً .

واقتصاد المشروع هو اقتصاد يُشترط فيه ان يكون مجالاً لنفوذ الحسابات بالنقد . وبالنقد يمكن ان تستعاد فوراً التجارب الماضية في الاسواق ، على تحليل مبسط ، ويمكن ان تمثل هذه التجارب في اذهان اصحاب المشروعات ، والمستهلكين .

وبالعملة النقدية يمكن ايضاً وصل الماضي بالمستقبل . وهي تساعد على حسابات اقتصادية واسعة يمكن ان تجمع الى شمولها ودقتها التركيب والتعقيد ، دون ان تفقد ترتيبها الموافق للتسلسل الزمني . وسنرى كيف يصح هذا في ما يختص بالعمل

والسلع . وسنبين مرة اخرى بخصوص رأس المـال نفسه ،
الخدمات التي تؤديها الحسابات بالعملـة النقدية . ان مختلف القيم
والعناصر التي تؤلف رأس المال (كالآلات ، والمواد الاولية ،
والمنتوجات نصف المصنوعة ، والمنشآت والمخازن من مختلف
الانواع) تملأ وظائفها الاقتصادية فقط بمقدار خضوعها للتصميم
الاستخدامي في المشروع . ورأس المال ، في مشروع ما ، هو
كلٌ منظمٌ تنظيماً عضوياً . ومهمته المحافظة على مستوى معين
لدخل نقدي صافٍ ناتج من زمن الى زمن معين ، او رفعه الى
اعلى درجـــاته . ولا يمكن ان تنشأ التراكيب المزجيـة ،
والاستباقات العملية ، (التي تسمح بتركيب الاسعار تركيباً
مزجياً ، للحصول على هذه النتيجة) ، الا بوساطة العملة ، وهذا
يحدث دائمـاً ، على الاقل حيث تسيطر طرق التبادل المركبـة
المعقدة ، وتقسيم العمل في مراحله المحسّنة المتطورة . ان مخطط
صاحب المشروع يسمح بالافادة الى اقصى حد ، من مختلف عناصر
رأس المال ، وقيمه ، وتأليفها على اساس مجموعة عضوية . ومن
الممكن ، امـا الالحاح في ابراز طبيعة قيم رأس المـال المتعدد
العناصر ، واما التشدد في ابراز الطبيعـة الموحدة العنصر للقيمة
الكلية الشاملة ، التي تؤلفها تلك القيم في اتحادها . ويكون الالحاح
والتشدد في هـذا ، حسب الاهداف التي نضعها نصب اعيننا .
ورأس المال هو حاصل مجموعة القيم ، محسوباً بالعملة النقدية ،
التّي يجعلها التطبيق الصحيح لنظام التسديد والايفاء ، ثابتة دائمة .
هذا التعريف لرأس المال لا تشوبه عيوب . وخاصة اذا لم يؤد

الى نسياننا « ان دوام رأس المال وثباته » نحصل عليهما بقرارات مناسبة نتخذها ومواقف حاسمة نقفها ونتبناها ، وبفضل نشاط متيقظ دوماً وفي عالم حـركي دائم ، يتغير بلا انقطـاع . واذا كان فهمنا رأس المـال ، وتعريفنـا اياه ، لا يمكن ان يتما الا بالارتكاز على مخطط او تصميم ، يصبح مـن الصعب جـداً ، لا الحساب فقط ، بل فهم رأس مال أمة من الامم . والواقع ان المواد الاقتصادية في امة ، انما تستخدم وفقاً لمخططات المشروعات والأسر والدولة ، وهذه المخططات كلها لا ينفصل بعضها عن بعض ، بل انها لتختلط في اغلب الاحيان ، وتتركب تركيباً مزجياً . وهي ليست بالضرورة متوافقة متكاملة ، حتى ولا منسجمة بعضها مع بعض ، وسط حركات وتحولات الحياة الاقتصادية الواقعية . وهكذا حين تعتزم الدولة ان تستبدل او تحـرّف قرارات الاشخاص والافراد ، لتحل محلها قـراراتها الخاصة ، فعليها ان تعلم حق العلم بأنها تدخل الى منطقة نفوذ القيم الاحصائية الغامضة . فاذا فرضت مخططهـا بالاكراه والقوة ، في ما يختص بتكوين رأس المال العام ، وتركيبه النوعي ، فانهـا تحصل عندئذ عـلى ملاءمة المخططات الجماعية والمخططات الفردية . ولكن ذلك يحصل بالغاء الثانية والابقاء على الاولى .

وفي اللحظة نفسها ، تفقد الدولة كل تحسس وثيق مباشر وكل احتكاك باذواق الجمهور ومشاعره ، وما يفضله عفوياً وما يصدف عنه .

والدولة لا تستطيع ان تقول ، دون اعتماد عـــلى هدْي السوق ، ان كان رأس المال الذي تستعمله واقعياً فعّالا ، من الناحية الاقتصادية ، او لا .

ان الملاحظات الاساسية التي قدمناها ، والقينا عليها اضواء جديدة ، انما توضح بعض الحقائق المهمة . وهذا يبدو جلياً عند فهمنا ان اقتصاد المشروع هو اقتصاد قاعدته المزاحمة .

على ان المزاحمة التي كتب فيها الباحثون كثيراً ، واطنب المؤلفون ، واطال المتحدثون ، ظلت ، الى هذا وذاك ، مفهوماً يكتنفه الغموض . وقد استطاع جون موريس كلارك ان يقول في مؤلف اصدره حديثاً ، دون ان يعتور كلامه شيء من التناقض ، ان علم الاقتصـاد لا يملك الى الآن مفهومـــاً واضحاً لكلمة «المزاحمة» ، فلقد اهتم هذا العلم بالتحليلات المجردة ، اذ كان يخلق به ان يتدبر حقائق الحياة ووقائعها . وقد اختـار وجهة النظر الجمودية في حين ان المزاحمة ، مثـل سائر الظواهر الاقتصادية الاساسية ، انما تبذل اسرارها بلغة حركية دينامية وحسب . لقد رغب العالم الاقتصادي الحديث رغبة عنيفة في تحديد مفهوم الاسعار ، تقريباً كما يحدد مستوى المـاء في علم السوائل ، او كما يحدد حاصل القوى المركبة في علم الآليات . وابتغاء هذه الغاية ، سدد العالم الاقتصادي المعاصر الى الاقتصاد الواقعي الحي افتراضات عديدة خطيرة في شمولها واتساعها ، وما هي في الواقع الا ضربات يسددها .

وقد افترض امكاناً تاماً في انقسام المنتوجات والخدمات والمشروعات وامكانياتها . وقد افترض ان هذه العناصر نفسها حاضرة كلها في السوق ، بنسب متعددة جداً وصغيرة جداً . وقد افترض ايضاً ان المنتوجات والخدمات والمشروعات تتجول في حرية ، دون مقاومة ، بين نقطة واخرى ، ومن منطقة الى اخرى في وسط اقتصادي لا مقاومة فيه ولا احتكاك . واخيراً فقد افترض أنه ليس ثمة من فرق نوعي بين المنتوجات والعوامل والمشروعات واصحابها ، والواقع ان امكان الانقسام ووحدة العناصر ، وميوعة المجرى وسهولته هي اشياء ضرورية لبناء مزاحمة تامة لا ينحط بها لا الحصر ولا الامتيازات . وهذا ما سمح بتحديد القيم الحقيقية للمزاحمة ، والاسعار التي تستعملها . ولكن هذا لم يتم الا باستبعاد فكرة الاقتصاد الواقعي كما هو في الحقيقة وتجريدها من اي قوة من قوى التفسير او التشخيص ازاء العالم الذي نعيش فيه . لان عالم المزاحمة التامة هو اقتصاد ثابت يقوم على انداد متساوين . ودور التفاصيل واستنساب الاصلح المعزو بحق الى المزاحمة ، لا يمكن ان يتم في الظروف الجديدة ، وهكذا فجهده العظيم المحمود ، المؤدي الى التصفية والتحسين التامين ، لم يبق في نظر الباحث الاقتصادي ، الا شبحاً او خيالاً . وعلينا اذن بعد تحملنا ايضاً عيوباً كثيرة وادراناً اقتصادية ، تمس صفاء الخط الاقتصادي الكامل ، ان نتبنى مفهوماً للمزاحمة الواقعية الممكنة (اي التي تمكن ممارستها) وذلك بالتخلي عن سحر الافتراضات الجميلة الضخمة ، ولكن الهدامة .

تبدو لنا المزاحمة ، وكأنها صراع اقتصادي ، بين وحدات مستقلة حرة لا تستطيع مع ذلك ، والى حد بعيد جداً ، تحديد مواقفها بعضها من بعض الا اذا اخذت سائر الوحدات بعين الاعتبار . وهذا الصراع او العراك انما تتحدد ساحته بين المشروعات ذات المخطط الافقي ، وبين المشروعات ذات المخطط الشاقولي ، وبين اصحاب المشروعات والمستهلكين . وهذا الصراع يقوم بوظيفته الاقتصادية على الوجه الاكمل ويلعب دوره تاماً حين يفرض على سائر الاجزاء المنتجة خفض الاسعار والاكلاف ، ونحن نلاحظ ان هذه الوظيفة تتم على الوجه الاكمل حين لا يكون ثمة بين المتصارعين المتنافسين المتدخلين في معركة الانتاج والمبادلات فروق هائلة في نسبة مشروع الى مشروع ، وفي قوى التعاقد الخاصة بكل مؤسسة او عنصر اقتصادي .

ان النظام الاقتصادي المرتكز على المنافسة المطبقة بالفعل ، يتلاءم مع اكثر الافكار والآراء الخاصة بالمنافسة . وروح المنافسة تستمد قوتها – كما هو معلوم – من عدة محركات : توخّي الرخاء في ما يصنع ، والمتعة ، والبحث عن الربح لذات الربح ؛ محاولة رفع المكاسب التي تحسن مستوى الحياة وتؤمن مستقبل العائلة ورفعها الى اقصى درجة ممكنة ، و « الحس الرياضي » او الذوق الذي يدفع الصناعي ليقيس نفسه وقواه بالنسبة الى الآخرين ، والحب الذي يكنه الرجل لمصنع انيق جميل ، والاخلاص الذي يحافظ عليه الانسان ليمحضه لتشكيلة عاملة او خلاقة .

وعلينا التعمق في فحص ميول النفوس جميعها واتجاهات الطباع كلها ، لنكشف عن الجذور ، والجذيرات العميقة للمنافسة بصفتها قوة محركة وقوة محددة ، في قلب النظم الاقتصادية الواقعية .

ان الخاصة الاشد بروزاً لكسب المشروع ، ليست منحصرة في كون هذا الكسب بقية باقية او رسوبات من العمليات المالية ، كما اشار كثير من الباحثين ، قبل الآن ، ولكن هي ايضاً في كونه يبعث احر النداءات الى مختلف ميول النفس البشرية . فالكسب يحرك الافضل والاسوأ في سبيل الغايات الاقتصادية الواقعية . وهو ينشأ وينمو ابتداء من نقاط التقاء النبوءات والاستباقات الخلاقة بالملاحظة الصائبة ، والمصادفات ... ولا يمكن ابداً تعريفه او تحديده بكميات ، بل ان شكله مهم جداً . وان الكسب الطبيعي الناتج من المشروع لا يمكن ان يصبح ابداً ، اجراً لادارة هذا المشروع . والكسب هو جوهر محركات الرأسمالية ، وافضل ما فيها . ليس هذا لان البحث عن الكسب يرضي في الانسان غريزة التملك ، بل ، على الاخص ، لان شكل هذا الدخل يؤدي الى تحريك غرائز التملك ، والقوة ، والابداع ، والايثار في وقت معاً . وثمة كثيرون من اصحاب المشاريع الذين ما ان نجحوا في مشروعاتهم الاولى ، حتى راحوا يتمنون استمرار الكسب ، ليستمروا في البذل والعطاء . وروكفلر نفسه هو الذي يقول : « من المخجل لرجل وافر الغنى ، ان يموت كذلك »

وان صديق المخاطرة او عشيق المغامرة لا يكتفي ابداً باجر مهما كان هذا الاجر مرتفعاً .

بل انه ليحب ان يجرب حظه وله ملء الحرية في ذلك . وهو يفضل المحيط على البحيرة . ولهذا وصل ج.م. كينز الى نتيجة شبه حقيقية حين كتب يقول ان دور المال وحب المال عند الفرد من اهم مقومات الرأسمالية نفسها . ولأميل زولا جملة اخصر ولكنه اصاب بها كبد الحقيقة حين عزا الى المال دوراً «تمدينياً خطراً» . ورغم هذا فزولا لم يدقق في تحديد الوسائل والطرق التي يستخدمها المال ليبني بها الحضارات والمدنيات قبل ان يهددها بالتخريب والتدمير .

هـ ـ اقتصاد المشروع ، والتقدم الصناعي

لعل القارىء يرى الآن ، بشيء من الوضوح المتزايد ، بماذا تكون الرأسمالية اقتصاداً يرتكز على المشروع . وان تجميع رأس المال الحقيقي ، في صلب النظام الرأسمالي ، يناط امره بالآليات ، والمؤسسات والمحركات التي تعتمد كلها اقتصاد المشروع ، والتي تزدهر في عهده أيما ازدهار . وان نشأة رأس المال وتكوّنه هما ، في عهد المشروع ، مرحلة تطورية اخرى من مراحل تطور رأس المال النقدي الى قيم واموال رأسمالية واقعية ؛

تتحول كمية من النقود فتضحي مصنعاً او آلات، او مواد اولية محشودة ومنظمة وفق منهج للانتاج. وتقوم بالتوفيرات وتقدمها مراكز للتوفير مستقلة. وتقوم بعمليـــات توظيف الاموال مشروعات او مجموعة من المشروعات. واسواق رأس المال هذه او سوق رأس المال، تخضع الى درجة ما، لروح المنافسة الحرة. وهي تحافظ على اساسها وعلى مبرر وجودها بصفتها اسواقاً او سوقاً حرة، حتى حين يتلاقى عدد كبير من الاشخاص يتابع كل منهم مجرى مصالحه الخاصة ولا يستطيع ان يتخذ قراراتـه الا تحت ضغط قرارات الآخرين جميعاً. ثم انه من الممكن، بعد هذا وذاك، ان نتصور رأسمالية يلعب فيها اصحاب المشاريع الحركيون الديناميـون (ونشأة المال هذا شأنها) دوراً ثانوياً محدوداً، ولكن هذا النظام الرأسمالي لن يشبه ابداً الرأسمالية في عهودها العظيمة. ففي عهد ازدهار الرأسمالية يكون صاحب المشروع الحركي الدينامي هـو صاحب الادوار الاولى. وهو بصفته قيماً على الانتاج، يرفع مستوى المداخيل الموزعة، ويجعل زيادة التوفيرات الفردية في حـكم الممكنات. وهـو نفسه ينال مكاسب كبرى تزيد في كمية الوفر العام، بعودتها الى رأس مال المشروعات، او باندفاعها الى الاسواق. وبصفته صاحب مشروع للتوفير والقروض، وصاحب مصرف، نراه يوجه، على نحو من المغامرة والمخاطرة، التوفيرات الفردية الشخصية وتوفيرات الشركات، وهو ينظم العمليات التي تخلق القروض وتبعث الحيوية في جميع فروع الاقتصاد، ولكنها تعرضه من ناحية اخرى لمكامن الريب

ولاخطار التوفير النقدي الاجباري .

في ظل الرأسمالية يكون الصراع ضد النتائج الطبيعية لتجميع رأس المال ، بقيادة التجديد الفردي والابتكار . والمبتكر الصغير المتواضع ، له حظه من الفضل ، اما المبتكر العظيم فيرمي الى تراكيب جديدة عظمى ، ويؤدي الى انبثاق حاجات جديدة ، ويقتلع بقوة الآلات والمحاولات الجاهدة ، المواد الاولية من الاراضي البكر ، ويقلب الهندسات التقليدية في مشروعه او صناعته رأساً على عقب .

واذا حصل صاحب المشروع على رأس مال حقيقي فعّال ، واذا نجح في المحافظة على حقيقة هذا الرأسمال ، وفعاليته ، أمكننا القول عندئذ بان التقدم الصناعي قد تمّ بفضل نمط معين من انماط التنظيم ، يحيل أعباء التقدم الصناعي ، واخطاره ، وجزءاً من أرباحه ، الى اصحاب المشروعات .

وفي ظل الرأسمالية ، لا يُعْهد بأمر التقدم الصناعي الى « الفرد المجرد » الى « صاحب عملية التوفير » الى « الدولة » ، بل يعهد به الى الملتزم صاحب المشروع .

حين تتفرد الدولة بتبعة القيام بالابتكارات والتجديدات الالزامية والتراكيب المزجية ، في اقتصادٍ ما ، يفسد المنطق الرأسمالي من اساسه . وحين تشرف الدولة على الانفاق ، وتتحمل الاخطار والتبعات في تصحيح نتائج مبادرات صاحب المشروع الحركي الدينامي ، يمكن عندئذ النظر الى رأسمالية كهذه ، بصفتها

نظاماً او عهداً فاضحاً غير منطقي. والقاعدة الاساسية التي يرتكز عليها هذا العهد، هي أن لا يدفع المكاف من جيبه ثمناً للمشاريع الفاشلة. وهو نظام لنزع تبعة الخسائر ولامركزيتها، وليس نظاماً لجماعية الخسائر وتحملها على اساس جماهيري يخفف من وقعها. وهو يستدعي بقاءها مركزة على ثروات ومواريث فردية خاصة، وعلى صاحب المشروع ان لا يندفع فقط بدوافع البحث عن الكسب، ويجب ان لا يقتصر خلق المشروع من العدم على مبادرة ترتكز على دخل غامض غير محدد ولا موثوق به.

ان كل محاولة لتثبيت عملية المشروع بالحدود والقيود المختلفة انما تعني القضاء عليها.

٢ ـ الاشكال

تتخذ الرأسمالية اشكالاً مختلفة في الزمان والمكان. وبوسعنا دراسة سائر النظم الرأسمالية والاشتراكية حسب اختلاف الشعوب وتنوعها. واذا كانت تقنيات الرأسمالية الحديثة قد انتشرت انتشاراً سريعاً، وفرضت مظاهر من التشابه العجيب بين اقتصادات الامم المختلفة، فان لكل من هذه النظم الاقتصادية تنظيماً عضوياً اصيلاً، يختص به، ولكل من الاشخاص الذين يسهمون بجهودهم ونشاطاتهم الاقتصادية ميولاً نفسية مشتركة. وقد وقف العلم الحديث موقفاً حاسماً فلم يستسلم قيد انملة، او يتراجع خطوة واحدة، امام النظريات الهوائية القديمة التي

كانت تصف نفسيات الشعوب على هواها ، وتصور لها ما يحلو لها من الفضائـــل والصفات ، وتعمد الى الافتراضات المتسرعة والاطلاقات السخيفة . بل ان العلم الحديث بدأ على العكس يكتشف بعض الخصائص والطبائع والصفات المشتركة لطبقة او لمجموعة من الطبقات ، نتجت عن تاريخ امة من الامم . ورجل الاعمال ذو الاشعاع العالمي ، او قل ذو الشهرة الاممية العالمية ، يفهم جيداً ، ولو لم يحدد بوضوح ، الفروق الموجودة بين سائر اصحاب المشاريع ، والمهندسين ، والمستخدمين والعمال ، والمزارعين في وطن من الاوطان ، واختلافهم عنهم في سائر الاوطان . فالملكية ، والعقد ، والدولة ، اي جميع المؤسسات التي تؤلف اطر الانتاج والتبادل ، انما تتلقى اثراً من تقاليد الامة وحياتها المشتركة . والباحث الاقتصادي الذي يرغب في تخطي هذه الملاحظـــات الاساسية العامة الغامضة يعمد الى تحديد النسب والعلاقات المميزة لرأسمالية قومية وطنية معينة ، وعندئذ يقدم لنا عنها دراسة تصف تراكيبها الداخلية . وليس يدعو الى الفرح ان نلاحظ ان كثيراً من الامم الحديثة العظمى يتحتم عليها في كثير من الاحيان اتخاذ قرارات هي في منتهى الشمول والخطورة في ما يختص بالسياسة الاقتصادية دون ان تعرف هذه الامم العظمى الكثير عن حقيقة تركيبها الذاتي . واذا كان بوسعنا التحدث عن الرأسمالية الاميركية او البريطانية الخ ... فذلك لان النظرة التحررية الليبرالية الصرف قد اخطأت كثيراً في تفسيرها المشوه للعالم الواقعي . فنحن لسنا فقط ازاء عمليات

تصدير واستيراد او عمليات عرض وطلب يقوم بها المواطنون البريطانيون والاميركيون . بل ان لنا مطلق الحق ، او علينا اكبر الواجب ، في النظر الى عمليات التصدير والاستيراد الاميركية او البريطانية بعين الاعتبار ، والنظر الى العروض العامة والطلبات العامة في الامتين البريطانية والاميركية ، ولكن على نحو شامل يعنى بالكليات لا بالجزئيات . والامة ، من الناحية الاقتصادية ، هي كتلة من فئات المشروعات والاسر يوافق بينها ويلائم ، مركز تكون له صفة الحكم بينها وهو يحكر امتياز السلطة العامة ، وهذا المركز هو الدولة . وبين الاجزاء التي تتألف منها هذه المجموعة ثمة علاقات خاصة تنشأ لتجعل بعض هذه الاجزاء مكملاً بعضها الآخر . ومهما كان من خطر تفسير الحياة الاقتصادية بكميات كبرى ، وكليات شاملة واسعة ، ومهما كان من غموض مفهوم الكم الاقتصادي القومي او العام ، فان اتجاه المباحث الحديثة على هذا النحو هو وحده الذي يستطيع ابراز خصائص تكوّن « ثروات الامم » وتحولاتها . ووجه الرأسمالية لا يظل واحداً ، بل انه يختلف باختلاف العصور . وقد قسم ورنر سومبار الرأسمالية الى فروع كبرى وصغرى في الدراسة التي كتبها عن الرأسمالية المعاصرة ، وهي دراسة اقرب الى علم الاجتماع منها الى علم التاريخ . وهو يلاحظ في الرأسمالية ثلاث مراحل : مرحلة الشباب ، ومرحلة الاكتمال والازهار ، ومرحلة الانحلال . ان محتوى هذه الامثلة او هذه الفروع الثلاثة يتضمن ولا شك كثيراً من الكيفية التي لا تخضع لمقاييس او

لوقائع . وكذلك فالتواريخ المحددة لتوالي هذه المراحل او بداياتها ونهاياتها ، ليست وثيقة حتى لا تخضع للمناقشة . وفي العضويات الاقتصادية ، مثل سائر العضويات ، لا يتوافق العمر الفيزيولوجي الوظيفي مع عمر الحالة المدنية. وتحديد الحالة المدنية في المؤسسات ، ووضعها ، اصعب بكثير من تحديد عمر الانسان ووضعه . ولكن ثمة نقطة لا يرقى اليها الشك : اذا تجنبنا كل دراسة جزئية للموضوع وتجنبنا اضافة النظريات الناقصة الى سواها من النظريات الفجة ، فان كل محاولة لتأريخ الرأسمالية انما ترتكز بادىء ذي بدء ، على قبولها بتفسير وتصنيف منطقيين بديهيين . والمهم ان لا نستبدل ابداً ذلك التصنيف الاجوف بتفهم الظواهر الاقتصادية وعلاقاتها، والمهم ايضاً تجنب البحث البيزنطي الذي لا يجدي. ويجب ان يتضح نمو الرأسمالية ، وطريقة عملها وتحركها، بدراسة وصفية وظيفية معمقة ، سنحاول هنا انجازها على قدر المستطاع .

١ – النظم الرأسمالية ، حسب حقولها ومناطقها

لم تظهر المشاريع الصناعية الاقتصادية الحرة ، في كل مكان ، دفعة واحدة . وهي لم تجد في كل منطقة ارضاً صالحة وبيئة ملائمة لنموها واستمرارها . فان وزنها النسبي ، وصفاء خطوطها ، وحركية مبادراتها وديناميتها ، تتغير بتغير فروع نشاطها . وثمة رأسماليات مختلفة : من تجارية ، وصناعية ، ومالية . وان الاهمية النسبية لكل منها ، وعلاقاتها ، في صلب الاقتصاد القومي ، في

امة من الامم ، لما يعطي ، في كثير من الاحيان ، لهذا الاقتصاد صفات تميزه عن سواه ، وتقدمه على سواه . اما الزراعة فموقفها من الرأسمالية موقف خاص . ففي كثير من بلدان العالم ، ثمة مزارع كثيرة كبرى ، ذات مساحات يمكن مقارنتها بعضها ببعض ، على الاقل نسبياً ، وهي كلها في علائق نشيطة حيوية ، بعضها ببعض ، ولو لم تعِ دائماً هذه العلائق . وهي كلها خاضعة لضرورات ذلك الصراع الاقتصادي الذي يهدف الى ادارة فضلى ، وتمويل افضل ، والى نتيجة افضل ترتكز على المزاحمة .

ومن ناحية اخرى فليس لفصل العمل عن رأس المال ، في هذه المزارع الكبرى ، لا الاهمية نفسها ، ولا النتائج التي نجدها في المشروعات الصناعية او التجارية الكبرى . والاستهلاك الذاتي ، في المزارع الكبرى ، ليس مما يهمل امره عند الحساب والتحليل ، حتى حين تكون هذه المؤسسات الزراعية موجهة نحو الانتاج للاسواق ، ونحو تصريف اكبر كمية من انتاجها في الاسواق . ويبلغ من بدئية الحسابات الزراعية ، على الاقل في اوروبا ، وفي بعض البلدان الجديدة ، انها تجعل تراكيب الاسعار المزجية خالية من كل اساس عقلي او علمي معقول . ولهذا كله ، ونظراً لجميع هذه الظروف ، لا يسعنا اعتبار الاستثمار الزراعي مشروعاً رأسمالياً كاملاً .

ان التمييز بين الرأسماليات بنسبة حقولها ومناطقها لا يلقي الضوء على تتالي العهود الرأسمالية وتتالي النظم الرأسمالية فحسب ،

بل يضعنا في الطريق الى اكتشاف العلاقات الاساسية المهمة التي تتيح لنا فهم الحركة العامة لاقتصاد ما ؛ وعلى عكس الافتراض القائل بخضوع الوحدات الاولية بعضها لبعض،خضوعاً عاماً متبادلا على صعيد الاقتصاد كله ، فان الامم المعاصرة لتتألف من مناطق غير متساوية في امكاناتها الاقتصادية وصفاتها . فبعضها يتلقى من تأثير البعض الآخر اكثر مما يفرض عليه من تأثير . ولقد دفعت الرأسمالية التجارية بالرأسمالية الصناعية الى الامام واطلقتها من عقالها . والرأسمالية الصناعية تخضع في كثير من الاحيان ، لنفوذ الرأسمالية المالية . اما المشروعات الزراعية فمعرضة دائماً لتأثيرات الرأسماليات الصناعية والتجارية والمالية ، ومظاهر الانحطاط والتخريب التي المت بمنطقة الرأسمالية التجارية انما يعوض عنها اصحابها بقساوة ، على حساب الرأسمالية الصناعية .

٢ ـ الرأسماليات ، حسب نظمها المختلفة

ان التمييز بين الرأسمالية المرتكزة على المزاحمة ، والرأسمالية المرتكزة على الحصر ، كثيراً ما دُرس وكثيراً ما كان عماداً للمعارك القلمية والعلمية ، وهو الى هذا وذاك ، ذو اهمية لا جدال فيها ، مما جعله مفهوماً شائعاً . وهذا التمييز ينقسم الى قسمين: التمييز بين رأسمالية الوحدات الصغرى ، ورأسمالية الوحدات الكبرى . ومجموع العرض والطلب يمكن ان يكون ، بالنسبة الى مجموعة من النشاطات ، ناتجاً عن عدد كبير من الوحدات ذات الاحجام والاقدار المتناسبة ، او يمكن ان يكون موزعاً

من ناحية ثانية ، بين الوحدات حسب احجامها ونسبها وقواها في شروط من القوى المتبادلة ، غير المتناسبة احياناً . والرأسمالية المعاصرة تعرف المشروع الكبير الى جانب المشروع الصغير والمتوسط . وهي مسرح لتجمع عنيف متعدد الاشكال ، تحشد فيه المشروعات (الكارتل والتروستات والمجموعات) وعوامل الانتاج (النقابات ، والتجمعات المالية) .

والمفهومان التوأمان (رأسمالية الوحدات الصغيرة ورأسمالية الوحدات الكبيرة ، رأسمالية المزاحمة ورأسمالية الحصر) ليست متعادلة كلها تماماً . وليس هذا لمجرد ان احداها تشير الى وقائع تركيبية (اي صفات واقعية لها علاقة بالتركيب الداخلي) في حين ان الاخرى تولي وجهها شطر وقائع العمل وطريقة التحرك بل ذلك من اجل ان التعارض القديم بين المزاحمة والحصر مشكوك فيه ، من نواحٍ عدة ، بل هو خطأ من اساسه . والافضل اليوم الانطلاق من الحصر ، لفهم المزاحمة لا العكس . وكل وحدة اقتصادية ، وكل شريك في الحياة الاقتصادية انما يراقب هو نفسه العرض والطلب المختصين به . وهو يتبع مصلحته الشخصية وحدها ، وانانية جاره تضع لانانيته حدوداً منطقية . والشروط الملموسة للتراكيب تجعل من المستحيل ايضاً المزاحمة التامة والحصر التام الكامل . والمزاحمة الواقعية التي تمكن ممارستها ، تقر التراكيب المزجبة المنوعة المتغيرة ، غير الثابتة ، في اكثر الاحيان ، تلك التي تدخل في عناصر تركيبها قوى الحصر وقوى المنافسة .

ان قدراً كبيراً من المزاحمة ، التي تمارس بالفعل ، يخفى عنا عند الفحص الخارجي لتراكيب الاقتصاد ، ويظل ماثلاً في النظم الاقتصادية الممزوجة ببعض عناصر الحصر ، حيث يستأثر النمو الهائل للمشروعات الحصرية الضخمة ، باهتمام لا يستحقه وحده . فلا الرأسمالية المرتكزة على العناصر الفردية الصغيرة ، ولا الرأسمالية المرتكزة على الوحدات الضخمة الكبرى ، اشتغلت او تحركت يوماً بمعزل عن الدولة . فمبادرة الدولة وتأثيرها يتضحان منذ نشأة الرأسمالية ، وخلال مراحل نموها ، وعند استعراض نتائجها . والتأريخ لم يعرف ابداً رأسمالية لها الصفات الفردية الخاصة المطلقة الكاملة . وملاحظة الواقع العالمي المعاصر لا تشير الى اي رأسمالية من هذا النوع . اما « رأسمالية الدولة» فيلاحظ فيها كل مدقق نابه ، وكل مفسر للتأريخ يهمه اختيار تعابيره ، تناقضاً كبيراً ؛ على ان الخطأ الدائب في استعمال التعابير لا يغير شيئاً من جوهر المسألة . والانماط الفكرية والمذهبية المندفعة في تعارض تام مع الواقع العلمي لا تغير شيئاً في صلب الحقيقة : فالرأسمالية انما هي اقتصاد يرتكز على المشروع الحر . وبقدر ما يكون اقتصاد الدولة اقتصاداً يرضي حاجات الناس ، ويساير المصلحة العامة ، ويستخدم الطرق والوسائل الغريبة عن منطق الاسواق ، وينشيء المشروعات وينفذ التصميات الاجبارية ، يكون متناقضاً تماماً ومفهوم الاقتصاد الرأسمالي المرتكز على المشروع الحر .

ان الرأسماليات الواقعية الحقيقية انما تشرف عليها الدولة بالفعل لان تطور رأسمالية شركات الحصر يتطلب المزيد من تدخل الدولة وان لم تجد مبرراً قانونياً اساسياً لهذا التدخل .

ونجد على التمييز بين رأسمالية الوحدات الصغرى ، ورأسمالية الوحدات الكبرى امثلة مستمدة من الواقع العالمي . ولقد عرف العالم المنافسة ، بل الصراع ، بين القوى الكبرى ، ونجد اليوم اللامساواة ، وخاصة على الصعيد الاقتصادي ، فقد برزت بروزاً مؤلماً فظيعاً . ومن بين القوى الكبرى للرأسمالية العالمية تبرز اكبر قوة للرأسمالية العالمية في القرن العشرين : الولايات المتحدة الاميركية . ويترتب على هذا نتائج مهمة ، في ما يختص بتحليل التوازن الاممي ، ونشأة القيم الامية والقوى العالمية الاخرى .

لقد توصلنا الآن الى بعض نقاط الارتكاز الثابتة ، وصغنا بعض ادوات التحليل والبحث . وسنستخدمها اول الامر ، في تحليل نمو الرأسمالية وانتشارها ، وهما مظهران تاريخيان من مظاهرها .

الفصل الثاني

نمو الرأسمالية وانتشارها

اعتقد انه لا زال من الخطر تعيين تاريخ محدد لظهور مؤسسة ما ، او ظهور مجموعة مترابطة من الوقائع والاحداث . فالمعارك الجدلية التي تنشأ عن مسائل الاصول والمنابع لا تنتهي ابداً . وقد كان من الممكن تجنب كثير من المزالق والشكوك التي تفضي اليها هذه المعارك ، لو اتفق المسهمون فيها على ماهية المجموعة التي يريدون اكتشاف نشأتها . والتسلسل الزمني الموجز المعتمد في هذا المؤلف انما يخضع خضوعاً تاماً مباشراً لمفهوم الرأسمالية الذي اوضحناه . والرأسمالية انما هي على نقطة تلاقي سلسلة من الاحداث التاريخية الحرة في ما بينها نسبياً (من النواحي التقنية والسياسية والدينية) .

ونرى هذا واضحاً اعظم الوضوح في فشل الشروح المتصلبة والتفسيرات الاجتزائية عند بعض الماركسيين وبعض التحرريين الفرديين .

وحين اوصى ماركس واتباعه الأول بالتناقض الشهير بين الكيان الاسفل او التركيب الاسفل ، والتركيب الاعلى ، لم يحسنوا تحديد هذه التعابير والحقائق التي تكمن وراءها . فهذا التركيب الاسفل الذي يحدث هو وحده تأثيراً حاسماً ، هل يتألف من مجموعة التقنيات ، كما توحي بهذا بعض الفقرات في النصوص الماركسية ؟ ام هل يتألف من علاقات الانتاج كما يخيل الينا اذا رجعنا الى فقرات اخرى من هذه النصوص نفسها ؟

يظلُّ ثمة شك حتى بعد الجهود ، او على الاخصّ ، بسبب الجهود التي بذلها الماركسيون لتبديد مختلف انواع الشكوك . ان مسألة « التقنية » في الحالة الصرف ، ومسألة « الاقتصاد » في الحالة الصرف ايضاً ، ليس لهما وجود الا في مخيلاتنا . وهما في عداد الفئات او التصنيفات الذهنية . اما الحقائق الممكن ملاحظتها ، والتي نسميها فنية واقتصادية ، فهي دائماً مركبة معقدة التركيب ، مؤلفة ، عديدة عناصر التأليف . وهي لا تكتسب معنى تاريخياً او عملياً الا بهذا التركيب النسيجي والا بتلك العلاقات التي تجمعها بالكل المتكامل . فالطاحونة الهوائية ، والبخارية ، والجسور المعلقة ، والمحرك ذو الانفجار ، والمضخة ليس لها كلها معنى الا في ارتباطها بعالم من الاعتقادات والقواعد والمؤسسات الحقوقية وانواع النشاط الادارية والسياسية .

والعلاقة بين الملتزم الرأسمالي والعامل الاجير التابع ، يمكن ان تكون ذات مغزى فقط حين يُنظر الى هذين العنصرين

المتوافقين المتكاملين بالنسبة الى مشاريع جماعية تكتلية ، وبالنسبة الى تقنيات معينة ، والى نشاطات سياسية ، وحركات عامة ، من حركات التاريخ .

فاذا أريد « تخصيص » بعض الاحداث التاريخية والعناية بها عناية خاصة ، من بين جميع الاحداث وجميع الوقائع التي يتكوّن منها نسيج التاريخ وتطوره ، اذا نسب الى هـــذه الاحداث المعينة قيمة مسببة مبالغ فيها ، او اهمية اساسية تحدد مظاهر سواها من القوى والتطورات ، فعلى متبني هذا النهج على كل حال ، ان يتخلوا عن عزل « التقني » عن الاقتصادي ومن ناحيـة ثانية عليهم اثبات ما يذهبون اليه من رأي ونتائج .

واذا كان للعوامل الاقتصادية ، في عصرنا الراهن ، اثرهـا العميق ، واذا كانت تلعب دوراً مهماً ، فقد يكون مرد ذلك الى اننا في فصل من التاريخ يفسر قدومه هو نفسه بعوامل دينية او سياسية اكثر منه برقيّ التقنيات والتطورات الطارئة عـــلى الانتاج والمبادلات . وثمة فلسفة كاملة تفرض وجودها ، ضمنياً ، للتمييز بين ما هو مادي ، وما هو غير ماديّ . والمؤرخ الذي يتبنى الديالكتيكية المادية التاريخية لا يرغب في الواقـع كثيراً بان تقول له انه فيلسوف قبل ان يكون اي انسان آخر .

اما التراكيب الفكرية التاريخية التي ينشئها الباحث التحرري الصرف فليست اكبر قيمة من افكار الماركسي .

فلو صدقنا بعض التحرريين الفرديين ، المتطرفين ، لصحّ في

اذهاننا ان ثمة نمطاً واحداً من انماط الاقتصاد التقدمي هو وحده الممكن واقعياً وفكرياً ؛ وهذا الاقتصاد هو الاقتصاد الرأسمالي الصرف . وهم يعتقدون انه يتألف ويتوثق تركيبه بعد نشأته ، بالقوى العفوية شبه الآليـة الناشئة عن التبادل الحر . وجميع مراحل التاريخ ، من عهد آدم ، انما تكونت ، في نظر هؤلاء التحرريين الفرديين ، على اساس ، هو ان العالم الحديث قد بني بايدي الصناعيين والتجـار الذين لا ينفكون يراجعون دفـاتر حساباتهم جاهدين باحثين عن طرق الكسب ، وقد استبعد هؤلاء او تجاهلوا ، في تاريخ الرأسماليـة ، قعقعـة السلاح ، وتصارع الجيوش ، وفتك الغزوات ، وحيـــل الديبلوماسيين ، وعنف الاضطهادات ، واحداث القسر والارغام على اختلاف انواعها . فالتاريخ في نظر هؤلاء التحرريين يعرض وكأنه نتيجة لعدد لا يحصى من العقود الموقعـة وعدد لا يحصى من عمليات التشارك القائمة بين انداد ! اما لو نظرنا بعين الواقع الى الرأسماليـة بين امسها وحاضرها ، لرأينا ان التطور الاقتصادي يبدو على العكس وبصفته ثمرة اللامساواة الفاضحـة في المبادرات ، والتأثيرات ، (ونضرب صفحاً عن ذكر اللامساواة الموروثة)فاصحاب العلاقات الاقتصادية موضوعون دائماً في شبكة من العلاقات بين القوى ، وليس فقط في شبكة من المبادلات الحرة والعقود . ومع ذلك لم يصبح واقع السيطرة واخضاع الغير ، سواء اكان مقصوداً لذاتـه ام لا ، نقطـة الارتكاز في التحليل الاقتصادي العملي المعاصر . ولكثرة ما الف في موضوع النشأة الحرة للمزاحمـة

وللاسعار الحرة وما وضع له من جداول ومخططات ، ادى الامر الى ان يوحي الباحثون الاقتصاديون - ولو عن غير قصد - بفكرة ملخصها ان الرغبة في التبادل ، كانت هي المحرك الاول للاقتصاد ، وان التبادل الحر ، كان اهم وسيلة من وسائل النمو الرأسمالي . ان هذه الفكرة لا صحة لها . فالسيطرة ليست بعيدة عن التبادل ، بل هي اقرب الاشياء اليه . بما ان هذا الفريق يغلب الفريق الآخر ، بعد معركة ، نجد ان المزاحمة يمكنها ان تفرض عملها وتلعب دورها في التأصيل الاقتصادي وابقاء الاصلح . بما ان الدولة تفرض دوراً فيه سيطرة على الاقتصاد نجد ان هذا الاقتصاد يتعرف الى اسواق ليست كلها تماماً اسواقاً مرتكزة على النهب والسلب ، بل هو مضطر الى ان يحترم ، في كل الاحيان ، التمييز بين العمليات الاقتصادية الطبيعية المعقولة ، وبين العمليات الاقتصادية التي تشبه السرقة والنهب والاختلاس ، ثم ان العوامل الاساسية لتطور النظم الاقتصادية القومية ، الخاصة بكل امة ، او النظام الاقتصادي العالمي كله ، انما هي المشروعات والمؤسسات المسيطرة والاقتصادات القومية المهيمنة (بحرية كانت ام برية) وبواسطتها يتم استثمار الانسان للانسان . وبواسطتها ايضاً يتحقق التقدم الاقتصادي الذي يخفف من المنازعات الفردية والجماعية او ينقلها الى صعيد آخر . وبواسطتها نرى التجديدات الفنية والاقتصادية تخلق بعد تحطيمها التقاليد الروتينية البطيئة ، المقلدين والتابعين المترسمين ،

ناشرة اعمالها الحميدة ، وحسناتها ، في قسم كبير من جمهور المستهلكين .

ان المحاولات التي تبذل لاعادة تأليف مذاهب التاريخ الاقتصادي على نحو نظري تكاملي ، لقيت ، وتلاقي الفشل المقدر لكل محاولة من مثل هذه المحاولات . ومن ناحية ثانية يمكن ان نحدد بدقة الاسباب التي جعلت من العبث رد الرأسمالية الى سبب واحد او الى عدة اسباب منفصلة بعضها عن بعض .

ان الاكتشافات التقنية، والتطبيقات الاقتصادية التي اشتهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد استحقت ان تعتبر احد المحركات الجوهرية للثورة الصناعية ، على ان هذا لا يمحو واقعاً وهو ان المشروع الرأسمالي ، والطريقة الرأسمالية ، في التجميع ، ونوع استخدام رأس المال ، قد ظهرت قبل هذه الثورة بأمد بعيد . وقد كان للتجارة ، وبخاصة الاممية العالمية منها ، اهمية تكاد تعادل اهمية الآلات الجديدة والمحركات ، بين اسباب الثورة الصناعية الواقعية .

وبحق ، تهكم هوزر، ما شاء له التهكم، بالعقول « الهندسية المحض » ، التي بالغت في اتباع الهندسة والمقياس ، والتي تقسم تاريخ الاقتصاد العالمي الى مرحلتين يفصل بينهما تاريخ اختراع واستعمال آلة جيني للنسيج .

وانه لمن المغري ، ولا شك ، ان نكتشف في العلاقات بين التطور الاقتصادي وبين الارض ، السبب الاساسي لتوالي الانماط

الاقتصادية والنظم الخاصة بالتبادل . بما ان الاراضي الصالحة للزراعة محدودة المساحة ترتب على النمو الاحصائي ضرورة الاستثمار المعمّق، وسيكون مجرى التطور سلسلة بين عهد الرق الى عهد القنانة الى الاقتصاد الرأسمالي. والمسبب الاول للاقتصاد الرأسمالي انما ينحصر، كما نعلم، في ضرورة مزج رأس المال الحقيقي على نحو متزايد متصاعد، بالعوامل الطبيعية للانتاج، لكفاية حاجات الانسانية المخصبة . ولا شك في انه ثمة نصيب كبير من الصحة في هذا التفسير الشامل ولكن نمو الرأسمالية مرتبط ايضاً بكثير من الظروف والملابسات المختلفة، فلا يصح اذن معها الاكتفاء بالفرضية الاحصائية السابقة . ونلاحظ ايضاً ان نمواً رأسمالياً هائلاً قد حدث في الولايات المتحدة، التي وضعت يدها على اراضٍ شاسعة جداً، احتلتها تدريجاً ووسعت بذلك حدودها الى ناحية الغرب . وفي ايامنا هذه، لا يمنع وجود اراض بور شاسعة الرقعة، في البرازيل، من التصنيع ومن تطور هذه البلاد تطوراً رأسمالياً .

ان اجمل ما امتاز به علماء الاجتماع والمؤرخون الذين اوضحوا اثر العقائد والتقاليد الدينية في انطلاق الرأسمالية، هو رد فعل المناهض لاضيق التفسيرات المادية التاريخية واكثرها غلواً في الخطإ، وان جهود ماكس ويبر وترولتش، وورنر سومبار، قد اوضحت كل ما يقول به الانجيل بعيداً عن الحسابات التجارية ... وليس من شك في ان العقائد الدينية، والاعترافية على وجه التحديد، وان التقاليد والعادات والطقوس التي يمارسها اليهود والبروتستانت

قد كان لها اكبر الاثر في ظهور المؤسسات ونشأة ميادين النشاط المميزة للرأسمالية . والخطأ ينشأ عند تقديم هذا الاثر او ذاك على انه هو وحده المنشأ الاساسي المحتوم .

لقد اسهم اليهود بسهم واسع في تجميع رؤوس الاموال عند نهاية العصر الوسيط . وكونهم لا يخضعون لشريعة تحرم عليهم الربا ، ليس غريباً عن جوهر المسألة . وقد بلغوا شأواً بعيداً في الكثرة والقوة والنفوذ في هولندا وانكلترا حوالي مطلع سيطرة هاتين القوتين على الاقتصاد العالمي . ولم يبق ثمة الا فرق ضئيل بين هذا القول وبين زعمنا بان الرأسمالية تطورت – بتأثير اليهود – في هولندا وانكلترا باسرع من تطورها في فرنسا وايطاليا . ولكن لا نستطيع ازالة هذا الفرق ، والتدليل على هذا الزعم ليصبح حقيقة واقعة ، الا اذا تذكرنا ان هولندا كانت مركزاً رأسماليا حتى قبل عام ١٥٩٣ وهو تاريخ وصول اليهود اليها بحشود كبيرة ، وان انكلترا كانت رأسمالية كذلك قبل هجرات اليهود اليها في القرن السابع عشر ، وكان لعقيدة الكالفينيين والبيوريتانيين الاثر الكبير في نشأة المراكز التجارية والمالية والصناعية للرأسمالية الطالعة . والايمان بما هو مقدر ، والاقتناع بان النجاح المادي انما هو دليل على رضى الله عن الفرد ، والتزام جانب الرصانة في العادات ، وفي ممارسة الاعمال ، انما هي تأثيرات ليس في صالح المؤرخ اهمالها او التقليل من اهميتها ، على انه يجب ان لا نضخّم هذه التأثيرات اصطناعياً وان لا نعزلها عن حواشيها الاقتصادية

والتقنية والسياسية والاجتماعية . ولكي نفسر الرأسمالية في انطلاقاتها الاولية ، ونشأتها الأولى ، من الافضل ان نعترف بتعدد الاسباب والدوافع التي تتفاعل كلها مجتمعة ، ولكنها لا يمكن ان تُرجع الى نوع من الوحدة ، ولا ان تنسق في مخطط بسيط او منهج موحد الاتجاه . ان الرأسمالية التجارية والمالية (القرن السادس عشر) قد سبقت الرأسمالية الصناعية (القرن الثامن عشر) وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، نلاحظ اتجاه الرأسمالية المالية لفرض السيطرة على الرأسمالية الصناعية .

١ – الرأسمالية التجارية والمالية

بدأت الظروف الممهدة للرأسمالية ، تفعل فعلها منذ اوائل القرن الثاني عشر ، فقد ادت الحروب الصليبية الى تجميع رؤوس الأموال المنقولة ، وكذلك ادت الى غنى الجمهوريات الايطالية والبلاد الواطئة ، وامدت المشروعات البعيدة المدى بالاموال وغطت ديون الأمراء . وكان المتحكمون بالمال (من لومبارديين ويهود ومؤسسات دينية) يؤسسون مشروعات تجارية كبرى بصفتها شركات للمساهمة ، او للقروض الكبرى . وقد قدمت لنا الجمهوريات الايطالية من القرن الثالث عشر الى القرن السادس عشر ، انماطاً من الرأسمالية التي تجمع صفات مالية تجارية مشتركة (مثلاً ، المصارف الفلورانسية في القرن الرابع عشر) اما هولندا وانكلترا فتقدمان الينا انماطاً من الرأسمالية التجارية ، خاصة . ولم تكن فرنسا قد

وصلت بعد ، حتى في حقـول معينة ، الى اشكال رأسمالية في التبادل والانتاج .

« ان التجارة العالمية وحركة الاسواق العالمية ، قد دشنتا ، في القرن السادس عشر ، المجرى العالمـي للرأسماليـات — كارل ماركس . »

وكانت ظروف هـذا التطـور الاساسية هي الاكتشافات البحرية ، وتدفق المعـادن الثمينة مـن ذهب وفضة ، واصلاح الحركة المصرفية ، بنزع الصفة المادية الجمودية عن رؤوس الاموال وتحريكها باعطائها شكل الودائع المصرفية ، والبنود البورصية والسندات في الشركات الكبرى .

من ذلك العهد ، اصبح تاريخ الرأسمالية هـو تاريخ الامم الغالبة ، المسيطرة كل في دورها ، وتاريخ الاقتصادات المسيطرة كل في دورها . قامت البرتغال بتوسعها الاستعماري الكبير ، في القرن السادس عشر ، معتمدة عـلى اسطول تجاري قوي ، واصبحت رائـداً للتجـارة العظمى في المحيطات . وهي مدينة بنجاحها هذا ، كما هو معروف ، لعبقرية ملك عظيم ملاح ، والى اكتشافات كالتي قام بهـــا فرناندو غوميز ، وبرتولوميو دياز ، وفاسكودي غاما ، وكابرال الخ ... وكان الهـدف التخطيطي الاقتصادي ، لهذا المشروع الواسع العظيم ، هو حصر التجـارة مع الهند . ففي كل مكان ، باستثناء البرازيل ، اقيمت محطات بحرية وثغور الى جانب المستعمرات . وكان تنظيم هذه الملحمة

الاقتصادية الرائعة يرتكز على صيغ ومعادلات من الاقتصاد المزجي حيث يمتزج عمل السلطات العامة بعمل الشركات الضخمة الخاصة من وطنية واجنبية (المانية وفلورانسية) . وهذه التجارة التي تخصصت في امور المواد الغذائية المستوردة من الشواطىء الهندية بلغت اعلى مراتبها حوالي منتصف القرن السادس عشر . وفي سنة ١٦٠٠ كانت هذه التجارة قد بدأت تنحط . وانتقلت حركة التبادل التجارية نحو الغرب . اضف الى ذلك ان البرتغال قد ارتبطت سنة ١٥٨٠ باسبانيا ، اذ جرها فيليب الثاني الى حروب ضد عملائها وزبائنها التقليديين . « وفي القرن السابع عشر كانت هولاندا هي رمز الرأسمالية التجارية والمالية – هنري سي »

فقد اسست بعد نيلها استقلالها امبراطورية مراكز الثقل فيها ، قواعدها في الشرق الاقصى (بعثات هوغان وواروبك) وهي اكثر منها في اميركا (امستردام الجديدة ، باهيا ، بيونابيكو) وكانت العمولة ، وتجارة القمح والافاويه ، تغذي المشروعات الرأسمالية المزدهرة ، وقد انشئت شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٢ ، ومصرف امستردام عام ١٦٠٨ ، وفي القرن الثامن عشر كان الاقتصاد البريطاني هو الاقتصاد الرأسمالي المسيطر ، « اذ كانت بريطانيا أمة كبيرة من اصحاب المتاجر ، وذلك قبل نصف قرن من صيرورتها المركز التقليدي لنشاط الصناعة – مانتو » . ونجد ان السبب الاول في تطور تجارتها على هذا النحو الحميد ، انما هو ، كشأن التجارة في اكثر الاحيان ،

ممارستها الناجحة لسلطتها السياسية . وسددت معاهدة الملاحة المعقودة عام ١٦٥١ ضربة قاصمة الى هولندا . اما فرنسا فقد اضطرت الى حركات تراجع نهائية ، في اميركا والهند (معاهدة اوتريخ ١٧١٣ : معاهدة باريس ١٧٦٣) واضحت التجارة الخارجية المحرك الجوهري للتطور الصناعي . فصناعات النسيج مثلاً ، تنشأ في المراكز التجارية الكبرى . والتجارة الخارجية تضحي ايضاً لولب التجارة الداخلية نفسها عند تأثر هذه بوسائل النقل . واخيراً تطورت الرأسمالية المالية بسبب من النشاط الذي اوجدته الرأسمالية التجارية .

وفي القرن الثامن عشر ارتفع رأس مال مصرف بريطانيا ارتفاعاً عظيماً ، ونشأت مؤسسات مالية ضخمة وانتظم عملها ، وتأسست شركات كبرى للتأمين (كشركة رويال اكسشانج ، وشركة لندن كومباني) وتقدمت مصارف الارياف والمقاطعات وان ظل تقدمها بطيئاً حسياً ، وكان بنك انكلترا وحده المزدهر ازدهاراً عظيماً ، ومنذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر ، كانت الاسواق الانكليزية تتمتع باحتياطي عظيم ، وكانت لندن تحل شيئاً فشيئاً محل امستردام . وفي العهد نفسه كان التأخر الاقتصادي لا يزال ماثلاً في فرنسا ، وقد ظل هذا التأخر احدى الصفات التاريخية للرأسمالية الفرنسية . ورغم ذلك فان تذليل العقبات الحقوقية والادارية ، وهو امر ساعدت عليه المدرسة الفيزيوقراطية (النظرية التي تقول بان منبع الثروات كلها هي

الارض ..) ، وتحسين طرق المواصلات ، وتطور التجارة الخارجية مع الامم الحرة والمستعمرات ، هذه كلها امور تبشر بالازدهار المقبل . وكانت المؤسسات المالية اضعف بكثير منها في انكلترا . فقد نشأت بورصة باريس عام ١٧٥٤ ، وصندوق العمولة والصرف عام ١٧٧٦ ، وعند نهاية القرن تأسست اولى شركات التأمين .

٢ – الرأسمالية الصناعية

قامت الرأسمالية الصناعية في انكلترا بدفعة مفاجئة استحقت اسم الثورة ، وذلك بفعل التجارة الخارجية ، والابتكارات التقنية ، والتجديدات الاقتصادية التي أدخلت الآلات والمحركات وغيرها من الوسائل الحديثة .

تمت هذه الاختراعات الجديدة بفضل عمال يدويين ارادوا تخفيف جهدهم الجسدي او جهد معاونيهم في الاعمال . وتمت ايضاً بفضل اصحاب مشاريع يريدون زيادة ارباحهم ثم جهد عمالهم ، وفي البداية كان الامر يتعلق باستخدام الآلة والتقنيات بأقصى ما يمكن من السرعة . ولم يفكر احد من البدء بخفض تكليف الانتاج ، وخفض مستوى اسعار المبيع . فقد كان السباق ينحصر في الحصول على اولية استخدام هذا الابتكار او ذاك ، لانه يؤدي الى انتاج اعظم .

في عام ١٧٦٣ ابتكر ج. كاي النول الطائر . وفي عام ١٧٦١ وعام ١٧٦٦ اخترع وب ، وبيري غرانت ، وغارات ، وبيران ،

عدة آلات للنسيج ، تكمل احداها الاخرى .

وعام ١٧٧٤ ركب هير غرانز وكرومبتون عدة نماذج من آلات النسيج الجديدة ، واستخدماها . وكان على هذه الابتكارات تحطيم المقاومة العنيدة ، في اوساط العمال ، وكان من الصعب قهرها بسرعة ، والتخلص من مقاومة السلطات العامة ، تلك المقاومة التي زالت نهائياً في الربع الاخير من القرن الثامن عشر . وهكذا نشأت ، في اواخر القرن الثامن عشر ، حركة مركزة مكثفة ، عمادها الابتكارات التقنية والتجديدات الآلية. لا يمكن فصل الآلة الحديثة عن المحرك ، ففي عام ١٧٨٥ استخدم نيوكامن المنافخ النارية لتجفيف المناجم . وفي نهاية القرن ، انهى « وات » صنع الآلة البخارية ، ومنذ عام ١٧٨٩ استخدم هذه الآلة بعض مصانع النسيج . وكذلك جاء التحول الذي طرأ على الطرائق الصناعية (من كيماوية وفيزيائية وهندسية) مكملاً لمهمة الآلات والمحركات . وفي عام ١٧٥٠ اكتشفت طريقة جديدة لتبييض القماش ، وفي عام ١٧٨٩ استعملت الاسطوانة لصباغ الانسجة . وفي هذا العام ايضاً ، ابتكر اونيونز وكورت طريقة جديدة لصهر الفولاذ والحديد . ومنذ العام ١٧٢٠ استعمل الفحم في الافران العالية، ومنذ ١٧٣٥ بدأت عمليات الصهر باستعمال فحم كوك (ابراهام داربي) .

على ان هذه التحويلات العظيمة المدوية يجب ان لا تبهرنا . فقد ظلت آليات الرأسمالية ، وتحركاتها ، وعلاقاتها المميزة ،

تنتشر في بطء كبـــير . فقد كان كثير مـــن التجديدات والابتكارات ، في القرن الثامن عشر ، يمولها اصحابها بالاعتماد على التوفيرات العائلية ، لاصحـاب المشروعـــات ، وجيرانهم واصدقائهم . ولم تصبح المنشآت الصناعية المتمركزة ، وما يتبعها من تقسيم تقني للعمل ، هي المنشآت الاعظم وزناً في الاقتصـاد الصناعي الا حوالي نهاية الحروب الامبراطورية . وبعض اسباب بؤس العمال الاجراء ، والمنازعات الاجتماعية ، يرجع حتماً ، في الاصل ، الى منطق المشروع الرأسمالي نفسه . وعلينا ان نعود ايضاً ، ببعض هذه الاسباب ، الى المصاعب التي تكتنف عادة كل مشروع ناشىء ، والى الجهل والتهور اللذين يصاحبان ، في اكثر الاحيان ، استخدام التقنيات الجديدة .

وبينا نرى الرأسمالية الصناعيـة تنشأ ، في انكلترا ، بتأثير الابتكارات التقنية ، والتجـارة الخارجية الواسعـة ، وهو تأثير اساسي فعال ، رأينا الصناعة في فرنسا ، تتأثر في نشأتها ، بالسلطات العامة التي اوجدت المانيفاكتورات . وقد حدث في القرن الثامن عشر ما حدث في القرن السابع عشر ، من سيطرة الصنـــاعة اليدوية على جميع مناطق البلاد ، اما المانيفاكتورات فكانت مشروعات صغيرة او متوسطة الحجم . ولكن كانت ثمة فروق عميقة تفصل بين المانيفاكتورات الفرنسية ، في كلا القرنين . ولم تكن مانيفـاكتورة الدولة (او المانيفاكتورة الملكية ، او المانيفاكتورة صاحبة الامتياز) مركزة من الناحية الفنية التقنية .

فهي لم تنشأ عن الاسواق . وهي موجهة لكفاية الحاجات العامة، لا للكسب التجاري .

وفي القرن الثامن عشر، بدأت طلائع التمركز التقني الصناعي تظهر (مانيفاكتورة القماش في سيدان) ، ومنذ عام ١٧٥٠ حدث بعض الانفراج ، وخفت حدة ضغط الدولة ، بتأثير المدرسة الفيزيوقراطية ، فابتعدت المانيفاكتورة عن دائرة الاستثمار الموجه من الدولة ، واقتربت ، اخيراً ، من دائرة المشروع الحر .

ومنذ بداءة القرن الثامن عشر ، وجد في فرنسا بعض وحدات الانتاج التي ارهصت ، ولو من بعيد ، المصنع الحديث ، وذلك بفضل استعمال الآلات ، وتقسيم العمل ، تقنياً ، واعتمادها ايضاً على المنازعات الاجتماعية . وثمة بون شاسع بين الرأسمالية التي تدل عليها اشتات صناعية متفرقة وعيّنات متباعدة ، وبين الاقتصاد الموسوم كله بطابع الرأسمالية الصناعية . والتحول من المانيفاكتورة الى المصنع لم يثبت اقدامه قط في فرنسا عقيب الثورة الفرنسية ، حتى ولا في اوائل القرن التاسع عشر ، ولكنه غدا حقيقة ملموسة منذ ١٨٤٨ .

في عهد الامبراطورية الاولى ، طرأ تحسين كبير سريع على حياكة الصوف وذلك باستعمال آلات دوغلاس وكوكريل . وفي عام ١٨١٢ اتخذ دولفوس ميالك البخار قوة محركة لآلات النسيج ، وحوالي هذا العهد نفسه ، ادخل جاكار على حياكة الحرير تحسيناً كبيراً . وفي عهد الاصلاح ، بعد الثورة الفرنسية ، تطور غزل

القطن غزلاً آلياً ، وظلت المحركات المائية مستعملة ، عند جميع الغزّالين ، ولكن استخدام الآلات البخـــارية بدأ ينتشر في المناجم والمنشآت التعدينية .

وفي عهد ملكية تموز خطـا التطور الآلي خطـوات واسعة باهرة ، ومس التطور الكامل صناعة القطن . ومن ناحية ثانية ، عمل فورنايرون في تحسين المضخة وتكميلها . وفي عـام ١٨٢٧ ابتكر سيجان الوجاقات الانبوبية (جفان التسخين الانبوبية) وطغى استعمال الادوات الآلية على عدد كبير من الصناعات والحرف. ومع ذلك ظلت الصنـاعة اليدوية معروفـة في بعض منـاحي الصناعة . فالتمركز التقني ، والانفعال الجلي التام بين رأس المال والعمل ، كان يظهر شيئاً فشيئاً ، بالتدريج ، عـلى اختلاف في القوى والدرجـات متناسب مـع اختلاف النواحي والحقول . وكنت تجد حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، في فرع صناعة النسيج ، المصنع الكبير الحديث ، بخصائصـه المميزة ، وسيئاته الكثيرة . ان تشابك الحلقات الصناعية التاريخية المستقل بعضها عن بعض نسبياً ، واضح اكبر الوضوح ، في تأخر ظهور الرأسمالية الصناعية في المانيا وايطاليا .

وخلال القرن الثامن عشر ، والنصف الاول مـن القـرن التاسع عشر ، كانت لا تزال تسيطر في المانيا الصناعـة الريفية والبيتية الصغرى ، حتى في فروع من الصناعة كان قد مسها تطور كبير بفرنسا وانكلترا . وكان على اوروبا القارية ان تنتظر الى

النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليتحقق مصيرها العظيم بامتلاك ثلاث ميزات رئيسية : الفحم ، والحديد ، ونظامية الجماعات وانضباطها . وقد كان الحصار القاري من اكبر العوامل التطورية للازدهار الصناعي . وهذا الحصار دعمته الدولة على نحو مبيت مقصود. وهو مدين ايضاً باكبر عوامل نجاحه للتحررين البروسيين واتحادهم الجمركي ، وعودة المانيا الى نظام الحماية بعد سنة ١٨٧٩ . وقد تأخر تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة في ايطاليا بسبب افتقار هذه الدولة الى المواد الاولية والحديد الخام وبسبب الاحتلال النابليوني ، وعودة الحكام الاوتوقراطيين الى كراسي الحكم .

وحوالي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت تتألف نواة صلبة للرأسمالية الصناعية بوساطة مصانع النسيج . وفي نهاية القرن التاسع عشر هذا ، كانت ايطاليا تتمتع بصناعة حدادية ، وكهربائية ، وكيماوية ، وقد رأينا الحرب العالمية الاولى تدفع الصناعة في ايطاليا دفعة قوية الى الامام .

٣ ـ انتشار الرأسمالية

نمت رأسماليات الامم الكبرى وتطورت داخل حدود اوطانها الامهات . وقد تم هذا حتى حين كانت هذه النظم تتلقى اولى تفاعلاتها من التجارة العالمية . وقد حل المشروع الرأسمالي الحرّ محل مجموعة من الاستثمارات الصناعية اليدوية الصغيرة. وقد حدث ، تحت ضغط التطور التقني وبتزايد الطلب ، ان ازداد

عدد العمال في المصنع اليدوي الواحد ، فصاحب المصنع اليدوي الذي كان في البـدء ، يقدم ، بمعونة رفـاق محدودي العـدد ، الشطر الاكبر من العمل ، والجزء الاكبر من رأس المال ، المطلوبين لوحدته الصناعية ، وجد نفسه مضطراً الى زيادة عماله ومعاونيـه الاجراء ، زيادة مستمرة ، والى تمويل وحدته والعمل على انتشارها باللجوء الى الدائنين

وقد حدث ايضاً ان مشروعات تجارية كبرى ضمت الى هيكلها ملحقات من الوحدات الصناعية اليدوية الانتاجية ، وهو نظام معروف ، يتلخص في ان يقدم التاجر الكبير المادة الخام للصناع اليدويين الذين قد يعجزهم الحصول عليها ، وهو يعين لهم خصائص مطلوبة يلتزمونها في الانتاج . وهو يضمن لهم منافذ لتصريف النتاج ، وقروضاً للاستمرار في العمل . وهنـا تنجم بعض الصعوبة ، وخاصة عن محاولة الحاق الصانع اليدوي بالتاجر الكبير. ويكون التغلب على هذه الصعوبة اما بزيادة نفوذ الوحدة المسيطرة ، زيادة تدريجية ، واما بالاعتماد على الصعوبات الطارئة التي تلمّ بالوحدة الصناعية التابعة ، وتضعها نهائياً تحت سيطرة التاجر الكبير ؛ والصناع اليدويون الذين فقدوا كل نوع من انواع الاستقلال ، والذين يأملون استرجاع حريتهم ، واسترداد قدرتهم المالية ، بعقود يوقعونها مع التاجر الكبير ، هم في الواقع ، في مرتبة العمال الاجراء . وقد رأينا المشروع الرأسمالي ، يكتسب ، من ناحية ثانية ، أهمية نسبية . فنرى المؤسسات الصناعية ، والتجارية ، ومؤسسات النقليات ، قد بسطت نوعاً

من النفوذ والتاثير ، على المؤسسات الصغرى ، من صناعية يدوية ، او ريفية . وقد كانت قواعد الاقتصاد تابعة ، في قلب الامم الاكثر تطوراً من سواها ، خلال الاعوام الاخيرة من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، اقول كانت تابعة لمشروعات او لمجموعة من المشروعات الرأسمالية . وكان جمع رؤوس الاموال وتوزيعها منوطاً بمشروعات افرادية او بمجموعة من المشروعات المصرفية او المالية . وبما ان هذه العناصر المالية كانت من عمل افراد او من عمل وحدات صغيرة، لم تكن تخرج عن سيطرة الكبار ، ولم يكن بوسعها ان تتخلص فعلاً من نفوذهم وتأثيرهم .

اضف الى هذا، ان الرأسماليات الناشئة في الوطن الام ، قد نمت بكونها افادت افادة كبيرة من البلدان الجديدة ومن اراضي المستعمرات . فقد حصلت منها على مواد اولية ، وعلى منتجات غذائية ، وعلى يد عاملة رخيصة الأكلاف . وقد وظفت في تلك البلدان وهذه المستعمرات رؤوس اموال بفوائد عالية جداً وشقت للطلب اسواقاً ثابتة متزايدة ، تستطيع ، ولو الى امد محدود ، توجيهها وادارتها .

ان هذه العلاقات لا تدخل طوعاً في مناهج التفسير الفردي التحرري ، بل الامر على عكس ما يزعم هذا التفسير ، فان الموارد الاقتصادية ليست في العالم ، رهن تصرف كل انسان . فان للحدود بين الاوطان اهميتها القصوى في الموضوع . فالامة هي

اكثر بكثير من الاطار الذي تعمل في داخله المشروعات ، وتتحرك الاسر ، فهي مركز للسلطة ؛ وانما يفسر نشاطها ، الى جانب تفسيره بقرارات عامة الناس ، بقرارات الحكومات التي تمارس حق الحصر والارغام العام في الداخل والخارج . **والمزاحمة بين كبريات الرأسماليات ، في وطن من الاوطان ، على اسواق العالم ، يجب ان نفهمها خصوصاً بصفتها عمليات حصر عديدة خاصة تدعمها اسلحة الدولة التابعة لها ، واجهزتها السياسية والدبلوماسية كلها .**

فالماركسية والتحررية ادخلتا في مفهوم الانتشار الخارجي للرأسمالية الحديثة هندسة خيالية موهومة . ففي نظرياتهما انه ما كان للرأسمالية ان تنمو على صعيد الوطن الام ، وفي داخل حدوده ، الا الى حد . فعندما استنفدت المراحل والقطاعات التي سبقت الرأسمالية (اي الصناعة اليدوية والزراعية) اضطرت الرأسمالية – في زعمهما – الى الاستنجاد بمخزون وسائل الانتاج ، وبمدخرات الاسواق والطلب المركزة في ما وراء البحار . (والنفاد المحلي هنا ، انما هو نسبي ، عند اي امة كبيرة من امم العالم خلال القرن التاسع عشر) .

والحقيقة ان الرأسماليين كانوا يسارعون الى جميع الظروف المؤاتية والحظوظ ، فيلتقطونها انّى بدت وايان ظهرت . وقد افاد كبار اصحاب المشاريع ، وافادت الدولة ، من الموارد والظروف التي تتاح لهم في الوطن الام ، وفي الخارج . وقد نما هذان

التطوران في تعاون متبادل مستمر . ومن هذه الزاوية نرى انتشار الرأسمالية نقطة احتكاك بين اقتصادات المشروعات ومختلف اقتصادات ما قبل الرأسمالية ، كالاقتصاد الطبيعي ، واقتصاد التبادل البطيء بين القبائل والقرى . وهو ايضاً نقطة التلاقي بين اقتصادَيْن مسيطرين او اكثر وبين النظم الاقتصادية التابعة ، فالاولى تفرض نوعاً من السيطرة والنفوذ اكثر مما تتلقى . وفي البداءة تحافظ على موقفها هذا منها بسبب من تفوقها التقني ، وبنشرها وسائل قدرتها السياسية . فمن حصر الاستثمار ، الى امتياز العمل في المناطق الحساسة ، الى الحواجز الجمركية ، الى قيود تفرض على التصنيع ، الى عمليات التفضيل من كل نوع ، يخص بها الوطن الام ؛ وقد درج الكثيرون على الربط بين الرأسمالية والاستعمار دون الانتباه الى الخلط الرهيب في استعمال الكلمة الاولى واطلاقها . ودون ان يقدم هؤلاء اي دليل على ان حقيقة الاستعمار التي يريدون اثباتها قد ولدت مع الرأسمالية او ان خطرها زاد بتطور الرأسمالية وتصاعدها .

٤ ـ الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية

نشأت الرأسمالية التجارية والمالية في اوروبا ولكنها سرعان ما عززت اتحادها بالرأسمالية الصناعية في انكلترا ، وقد نشرت ، طوال القرن التاسع عشر كله ، اسلوباً من الحياة ، ونمطاً من التنظيم ، ونوعاً من الحكمة السياسية . وكانت عاصمة الرأسمالية العالمية ، قبل ١٩١٤ ، هي لندن . وكانت الرأسمالية الالمانية في

تصاعد ، منذ عودة المانيا الى تطبيق نظام الحماية . اما في فرنسا فقد تخلصت الرأسمالية تخلصاً وئيداً من شرنقتها الزراعية والصناعية اليدوية . وفي طبيعة الفرنسيين انهم يحبون اقراض الاموال اكثر من حبهم للصناعة . وقد بدأوا يظهرون بصفتهم جماعة ، نوعاً من الرصانة والاتئاد ، على اثر بعض المذابح الدموية التاريخية التي المت بهم ، وهذا الاتئاد وتلك الرصانة يناقضان ما عرف من تقاليدهم بانهم اطفال صاخبون مغامرون ، تدفعهم مصالحهم او احلامهم او امزجتهم وحسب ، الى مختلف ارجاء المعمورة .

ومن ناحية اخرى ، كانت ايطاليا ، واسبانيا ، والنمسا ، وهنغاريا ، وروسيا تمر كلها في مراحل من التصنيع . ولكن الرأسمالية الماثلة في مناطق معينة من الوطن ، ما كانت لتشمل سائر النواحي بتطورها وصناعتها ، ولم يكن لها من القوة والاحتدام ما يجعلها تحول سيرها ، في تلك المناطق ، الى ثورة . فعلى ذلك الشاطىء من الاطلنتيك كانت الرأسمالية المانية اكثر منها اوروبية ، وبريطانية اكثر منها المانية .

وكانت الحرب العالمية الاولى مفترقاً خطراً . فعقيب هذه الحرب ، لفت الانظار نشوء قطبين رأسماليين غير اوروبيين .

فمنذ اربعة واربعين عاماً ، ولت اليابان ظهرها لتقاليدها الاقطاعية ولاقتصادها المعتمد على الزراعة . ومن ١٨٧٤ الى ١٨٩٠ نشأت في اليابان روح تجارية كبرى اطلعت الصناعة في

تلك الامة الناهضة . ومن ١٨٩٠ الى ١٩٢٠ تقدمت الرأسمالية الخاصة بخطى واسعة، يرتبط مصيرها بمصير الحروب والمنازعات السياسية . وفي فترة مـــا بين الحربين العالميتين قامت اليابان تطالب بحقها لا في استثمار بعض مناطق الشرق الاقصى فحسب ، بل بحقهـا في سائر المناطق البعيـدة ، وبممارسة الحقوق التي اكتسبتها القوى الرأسماليـة ، فلقد تذوقت هـذه الامة لذة الابتكارات ، وتمثلت بحركية الاقتصاد العالمي وعظمته ، فقامت تنشد مركزاً لها تحت الشمس .

وحوالي ١٨٠٨ دشنت الولايات المتحدة الاميركيـة ثورتها الصناعية بتقليدها الابتكارات التقنية والتجديدات الاقتصادية في انكلترا ، مفيدة من اندفاعية تطورها الداخلي ، وديناميـة سكانها العجيبة ، ومن هجرة داخلية تحمل اليها عمالاً لم تبذل شيئاً في سبيل اعدادهم . وفي عـام ١٨٩٠ تخطى الانتاج الصناعي فيهـا للمرة الاولى الانتـاج الزراعي . وفي عام ١٩٠٠ بلغت قيمـة المنتجات المصنوعة قيمة المنتجات الزراعية .

وفي فترة مـا بين الحربين كان للولايات المتحدة المركز الاول بين الامم المصدرة ، وفي عـام ١٩٢٩ ثبّتت الولايات المتحدة مركزها هذا ببلوغ صادراتها ١٥،٦٪ من مجموع صادرات العـالم . وفي التاريخ نفسه ، كانت الثانية بين دول العـالم في الاستيراد (١٢،٢٪ من مجموع واردات العـالم) وكانت المملكة المتحدة هي الاولى .

وقد وطدت الحرب العالمية الثانية مركز الاقتصاد القومي الاميركي المسيطر عالمياً ، فاذا اخذنا عام ١٩٣٩ قاعدة تساوي ١٠٠ ، حصلنا على لائحة تبين بعض المصنوعات الاساسية في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٤٧ :

	الولايات المتحدة	سائر امم العالم مجتمعة
البترول والطاقة	١٣٨	١٠٠
الفحم	١٣٣	٨١
الحديد	١٤٢	٦١
الكهرباء	٢١١	١٣٨
الفولاذ	١٤٧	٦٥
النحاس	١٠٣	٩٦

وفي فترة ما بين الحربين ، كانت الزيادة المستمرة ، في صافي التصدير ، خاصة من خصائص الميزان الاقتصادي ، في حسابات الولايات المتحدة الأميركية . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان تصدير الاموال والخدمات في تزايد حتى منتصف ١٩٤٧ في حين كان مجموع الاستيراد اقل بكثير من مستواه عام ١٩٣٧ ، والمجموع الهائل لهذه الصادرات الصافية انما اصبح ممكناً بفضل الاعارة . فمن اوائل تموز ١٩٤٥ الى ٣٠ ايلول ١٩٤٧، كان مجموع هذه الاعارات قد بلغ ١٣،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار اضيف اليها في كانون الاول ١٩٤٧ الاعارة الاضافية البالغة ٥٤٠ مليون دولار يضاف اليها ايضاً مجموع اموال مشروع

مارشال ؛ وعلى الرأسماليـة الكبرى الدائنة ان تحوّل ، ابتغاء النجاح ، تيار الاتجاهات ، اي ان عليها التدخـل مباشرة وغير مباشرة لتعيد ، عـلى الصعيد العالمي ، ظروف التوازن الحركي التقريبي في الموازين الاقتصادية .

والرأسمالية الاميركية لم تغدُ سيدة الرأسماليات في العالم بفضل ضخامتها وحسب ، بل لانها بقيت البلاد الوحيدة في العالم حيث لا يزال من الممكن ملاحظة اقتصـاد المشروع الحـر في وسائله ونتائجه، بعد ان شاع في العالم نظام رقابة الدولة وتدخل الحكومات في الاقتصاد . فلا زال المشروع الحر يتمتع ثمة بقوة كبرى . ولا تزال الثمار التي يعطيها اقتصاد الاسواق ألذ طعماً مـن ان تكتم معه فضائل هذا النوع من الاقتصاد . ولا تزال الرأسمالية مرتبطة اوثق الارتباط ، في نظر الكثيرين ، بالرخاء الوافر ، او على الاقل باليسار . فهي تقدم الى السواد الاعظم مـن السكان ، بالاضافة الى مستوى مـن الحياة الرخية ، ضروباً لا تحصى ، من اللذائذ المادية ، وتزيد في وسائل الراحة البيتية التي ينشدها كل انسان . وما زالت التحررية على قسط كبير من الحيوية والنشاط ، وما زال فهمها ، في اهم ما تشتمل عليه ، ممكناً في اوساط النخبة من المثقفين ورجال الاعمال . فرجل الاعمال ، الذي يتحمل على كل حال الهجوم كشأنه في كل مكان ، لا يخلط مع ذلك بينه وبين المستثمر والمبتز ، بل اننا نراه هـو نفسه يحافظ في كثير مـن الحالات على نوع من صفاء الذهن وجمال الفطنة ، مما يمنعه من

قبول الخلط بينه وبين سائر الشخصيات المستثمرة . وما دام بالامكان تلافي البطالة ، باستثناء حالات من الاضطراب الخارجي ، فليس للشيوعية حظ الوجود في اميركا ، اما الاشتراكية ، في مظاهرها الاساسية ، فحظها قليل جداً . واقتصاد الاسواق ، والمشروع الحرّ ليس كلمة جوفاء ، في تلك البلاد الشاسعة التي اكتسحها ذلك الاقتصاد اكتساحاً سريعاً وثيقاً .

ولسنا في حاجة الى القول بان هذا الاقتصاد المهيمن عالمياً لم يكتسب صفاته هذه ، ولم يحافظ عليها لاسباب تتعلق فقط بمنطق اعارة الاموال على احسن وجه ، وباقل الفوائد . بل انه يدلل في فروع عدة ، على تفوق تقني واقتصادي . وهو ، على كل حال ، ابعد من ان يبدو لنا بصفته مثلاً اعلى للاقتصاد السائد ، بفضل اعتماده على الاسواق وحدها . واذا كان يفرض على سائر الاقتصادات نوعاً من النفوذ والتأثير ، اكثر مما يتلقى ، فذلك لتضافر اسباب تاريخية عديدة . فانه يفيد ، ولو موقتاً ، من حصر جماعي واسع جداً ؛ وهو لم يجابه ويلات الحرب جهراً كما فعل الاقتصاد الاوروبي ؛ وهو وحده المتمتع بثروات من المواد الاولية الغزيرة ، وبرؤوس اموال ضخمة ، من البضائع والدولارات . وقد اوجد لليد العاطلة عن العمل ، في اراضي الولايات المتحدة ، حصراً دستورياً واسعاً (حظر الهجرة الى الولايات المتحدة وتقييدها بالكوتا) وهو بعد ، يتمتع بانواع من الحصر الوسيطة ؛ وقد كان ولا يزال ، رغم جميع النظم

والقوانين ، ملاذاً لجميع رؤوس الاموال الحائرة القلقة .

هناك ظروف تاريخية مستقل بعضها عن بعض استقلالاً نسبياً تتلاقى لتتولد منها الرأسمالية ، وعند التعمق بهذه الظروف نجد مبرراً للدفاع عن الرأسمالية ، وفهمها ، ونجد الطريقة التي تتخذها للدفاع عن مصالحها وتفسير غاياتها ، وتبرير مساعيها بالنسبة الى امم مسيطرة او خاضعة لنفوذ سواها . وماركس لم يتنبأ بهذه الحقيقـة ، وهي ان للامم اهميـة اعظم من اهمية الطبقات في ديالكتيك النجاح الرأسمالي او الفشل .

ان الولايات المتحدة تحمي في الوقت نفسه مصالح شعوبها ، ومنطق نظامها ، وسيكتب لها النجاح اذا استطاعت ان تتجنب الازمة الداخلية ، اي اذا استطاعت ان تدلل ، بالافعال ، على صلوح اقتصادها للحياة ؛ وبترميمها الاقتصاد العالمي ، ودفعه من جديد الى الحركة والحياة ، بتطبيق منهج تدخلي لا يبقى له من جوهر الحرية ، الا اهدافه البعيدة ، واختياره وسائله وطرائقه .

٥ – التقدم الاقتصادي والرأسمالية

ان كل حكم تأليفي على الرأسمالية يجب ان يصدر بعد تحليل عملها ووظائفها وتقدير مآلها : أإلى زوال ام الى تجدد واصلاح ؟ ولا يمكن ان نستخلص هذا الحكم من جداول الارقام ، مهما كانت مفصلة ، ومهما كان تأويلها حسناً . اضف الى هذا ، ما سبقت اليه الاشارة ، من ان الرأسمالية انما تبدو بصفتها نظاماً اقتصادياً يتأثر بظروف غير اقتصادية كثيرة جداً ، ومقيدة جداً .

ومن المستحيل عملياً، في ما يتعلق بالنتائج الاجمالية العامة، ان نتميز بوضوح تام، ثمرة هذا النظام، وجدواه، وما يتبعه من ظروف طارئة تقود اليها المصادفات. ومع ذلك من المفيد ابراز الاتجاهات العامة لوظيفية الاقتصاد الرأسمالي. ولا شك في ان بعض المعطيات الاحصائية تلقي الضوء على ماضي التاريخ وتنبىء بتحليل وظيفية ما سنتحدث عنه، ونوضح تطوراته.

ولكي نلقي الضوء على الاتجاهات العامة لاقتصادٍ ما، اثناء حركته، نعمد عادة الى ثلاث كميات مختلفة:

الانتاج الاجمالي الخام؛ وهو يُعبّر، بتعابير من اسعار السوق، عن حاصل جميع الاموال والخدمات الناتجة خلال مرحلة معينة. وهو حاصل السلع المستهلكة، والاموال المودعة والموظفة، والهالكة، بعد ان نضرب صفحاً ولا شك، بالنسبة الى امة ما، عن المنتجات الوسيطة اي عن المنتجات التي تمرّ من مستوى للانتاج الى مستوى آخر، والتي لو اضفناها الى الحساب، لضاعفته.

هذا النتاج الاجمالي الخام، لا يمثل اذن مجموع ارقام الاعمال في وطن من الاوطان، بل يمثل مجموع ما حصل عليه هذا الوطن للاستهلاك خلال عام، اي صافي الاموال المستبدلة والموظفة. ويُنظر اليه بصفته دليلاً على النشاط الاقتصادي الاجمالي، لعدم وجود دليل آخر. ثم انه يفيد في معرفة مجموع الموارد التي يمكن ان تتمتع بها الامة اذا تحتم عليها بذل جهد جماعي، خارق للعادة:

حين يترتب عليها مثلًا خوض الحرب ، فان رقم الهوالك العادية لا يفيد كثيراً ، بصورة موقتة .

اما الدخل القومي الصافي فهو ، بتعابير من تكاليف الانتاج او بارقام الاسعار في الاسواق، مجموع السلع والاموال والخدمات الصافية الناتجة في المدة المعينة . ونحصل عليه بحسم الهوالك من النتاج الاجمالي العام . وهو الدليل الوحيد على النتائج العامة للانتاج ، في مجموعة قومية ، خلال مرحلة معينة ، وفي زمن عادي .

اما النتاج الحقيقي محسوباً بالشخص الواحد ، وبساعة العمل، فيدلنا على القدرة الانتاجية عند المجموعة المعينة . وهو يوضح عادة بوحدات امية عالمية اي بقدرة الدولار الشرائية خلال فترة احسن اختيارها .

وفي ما يختص بأعظم رأسماليتين حديثتين في تاريخ العالم (الولايات المتحدة وبريطانيا) نلاحظ ان جميع الدلائل متوافقة متناسبة، ولها كلها اتجاه واحد ومعنى واحد ، يتساويان في الرقي والتقدم .

لاحظ ج . شومبيتر ، في كتابه الاخير ، الرائع النفاذ «بين الرأسمالية والاشتراكية الديموقراطية» (وهو كتاب انتهى فيه مؤلفه الى امكان الاشتراكية) يقول شومبيتر هذا انه اذا كررت الرأسمالية ، في نصف القرن البادىء بـ ١٩٢٨ ، تفاعلاتها السابقة ، فمن الممكن ان تتخلص من جميع مظاهر الفقر ، حسب

المستويات الراهنة ، عند جميع طبقات السكان .

كثيراً ما اشار الباحثون الى ان بذخ الامير في القرن السابع عشر قد تحول ، ولو في جزء كبير منه ، الى الرخاء الذي تعيش فيه – اليوم – الطبقات المتوسطة ، وان الاجور الحقيقية للطبقة العاملة في بلدان عديدة ، وخلال مراحل زمنية طويلة ، كانت دائماً في تزايد مستمر . وان الرأسمالية ، رغم جميع الصعوبات التي تفرضها علينا ، تقدم الينا ابواباً ، لحرية الاختيار ، لا تحصى . وانه اذا نظرنا الى الرأسمالية خلال مرحلة زمنية طويلة ، رأيناها تتيح للعمال انقاص ساعات العمل ، وتلغي المتاعب العملية ، والمهام المرهقة جداً . وانها جنبت اوروبا اخطار المجاعة والبؤس في اللحظة التي كان ينمو فيها هذا الجزء من العالم نموه الانساني الاحصائي العجيب . وان الرأسمالية متلائمة مع سياسة اجتماعية خيرة اذا لم تتناقض هذه السياسة والمنطق الاساسي للرأسمالية . وانها قابلة للتحرك والتطور وفقاً لعقليات مختلفة ، وتقاليد مختلفة ايضاً .

من العبث ولا شك ، الالحاح في بيان هذه الوقائع المعروفة التي لا يختلف فيها اثنان . ولكن من الضروري ، من ناحية ثانية ، حتى لو اقتصرنا على الرغبة في تقديم النتائج الاجمالية العامة ، من الضروري الالحاح على وجود بعض العلاقات التي لا تفهم عادة حق الفهم . ان النظام الرأسمالي يعمل في خدمة الجماهير . واولئك الذين هم مطلق الحرية ازاء القوى الرأسمالية ،

واولئك الذين دللوا في كتاباتهم على استقلال في الرأي ، بما جمعوا من وثائق ، وما حشدوا من معلومات . قالوا بهذا المذهب ، ولم يخشوا التصريح به . والباحث الذي يقيم في الولايات المتحدة مدة من الزمن ، للدراسة ، لا يلبث ان يقتنع بهذا القول . ولا شك في ان مستوى الحياة عند بعض الجماعات الخاصة خفيض . ولا شك في ان بعض مظاهر البؤس تلوح في بعض نواحي الحياة هناك ، ولكن الحركة العامة للنظام انما هي صالحة بالنسبة الى مجموعة من السكان. وهي ليست على هذه الحال بسبب احداث التاريخ ، ولكن لاسباب ثلاثة مستمدة من قلب النظام الرأسمالي وصميمه ، فالرأسمالية نشأت للانتاج المعتمد على الجماهير ، فهي اذن مدفوعة حتماً الى الانتاج لاجل الجماهير . والرأسمالية تهدف الى الربح المالي الصافي . وكلما تثبتت حقوق العامل الاجير ، وقواه ، لم يعد باستطاعته تحقيق الارباح التي يهدف اليها الا بمعونة الطلب الاجمالي الكبير وتزايده. ان الرأسمالية هي افضل وسيلة لتطوير القوة السياسية في الامة ، وزيادتها وتوطيدها . وعلى الامة الرأسمالية الكبرى ، لكي تزيد في قوتها السياسية ، اما توثيق علاقاتها بزبائن من الامم التابعة لها ، والدائرة في فلكها ، وذلك بمنحها الفوائد المختلفة ، واما تقوية آليات التبادل الاممية بينها وبين الامم المتمتعة باستقلال واسع ، لتتخذ منها زبائن وعملاء. ان منطق انانية الطبقة الاجتماعية وانانية الربح المادي الصرف ، والسيطرة المطلقة ، لا يمكن ان يفكر فيها الانسان حتى نهايتها ،

ويتبناها بجملتها . فان قوى من داخل النظـام الرأسمالي نفسه تجنبه عواقب تراكم الاستثمار ، تلك التي تشغل حيزاً كبيراً مـن الدعاوة الماركسية . والوقائع التي امطنا عنها اللثام ، عـلى نحو ايجابي ، لا يعترف بها السواد الاعظم من الناس . وعـلى الذي يشير الى هذه الوقائع او يذكر بها ، ان يتحمل جميع ضروب النقد والتجريح ، ومهما كان مـن امر الحيطة التي احـاط بها عرضه الموضوع ، فان العقلية الجدلية تنسب اليه عكس ما ابداه من رأي ، او تنسب اليه قولاً يختلف عن قوله . ولردود الفعل هذه من الاهمية في نظر العالم الاجتماعي ما للانظمة الاقتصادية التي لا اثر فيها لمفـاعلات تثير الفضول العلمي ، والتي تمنـع في مناطقها تجول الدارسين الحياديين والباحثين الموضوعيين .

ان النتائج الموضوعية التي ادت اليهـا الرأسمالية ، متمثلـة بخطوطها الاجمالية ، وسيرتها العامة ، لا يمكن ابداً ان تمـدنا باسباب وجيهة لقبول الرأسمالية او رفضها ، لخوض المعركة معها او ضدها . فالدوافع النفسية المعنوية لا يمكن تحويلها الى معطى علمي ، وليس عندنا ما نعارض به مـن يفضلون العيش فقـراء بؤساء في ظل حكم تقوم دعائمه على القسوة والتقشف ، شريطة ان لا يحاول هؤلاء اللعب على حبلين ، والكذب عـلى نحو منظم ممذهَب ، حين يخاطبون الجماهير . اضف الى هذا ما سبقت اليه الاشارة وهو ان التحليل الاقتصادي لا يكتفي بملاحظات اجمالية عامة ، بل يضيء آلية الوظائف وتحركاتهـا الداخلية الصميمة ،

ويميز المخارج الممكنة والمحتملة في تطور نظام الانتاج والتبادل.

غير اننا نلاحظ ان الكتّاب والمؤلفين والمسؤولين عن تكوين الرأي العام وتنويره ، في عدد متزايد من البلدان ، يأنفون من ذكر عدة حقائق اساسية هي في الواقع مؤاتية للرأسمالية . ويفسر هذا الموقف بعوامل عدة ، فان التخويف كان دائماً — في الديموقراطيات — خطة الاحزاب اليسارية منذ ان غلبت احزاب اليمين على جزء كبير من نفوذها . ففي الصحافة ، والمحاضرات والشعارات المنتشرة في التجمعات السياسية ، والوشوشات المنتقلة من أذن الى أذن ، في الاوساط الفكرية ، كل ما من شأنه ان يخلق جواً يُشتبه فيه بالبحث العلمي اذا لم يؤد هذا البحث الى النتائج المنتظرة المستبقة التي تهدف التجمعات السياسية الى فرضها والمناداة بها . اضف الى هذا ان بعض الفئات الاجتماعية تكسب القدر الاعظم من شهرتها ، واحياناً من ثروتها المادية ، باستثمار ردود الفعل الجماهيرية، والاتجار بالعواطف المعادية للرأسمالية . والمثقفون يحملون اكبر نصيب من التبعة . فمناهج التثقيف والتربية هي التي تؤدي ايضاً الى تعاظم الخطإ والتورط فيه . ولكم رأينا النابغ في مادة الانشاء باليونانية لا يتردد في المحاضرة عن المصانع مع انه لم يطأ ارض مصنع قط ! وقد نرى العالم المهتم بحسابات الكم او النسبية يعالج علاقات الاعمال التجارية بعضها ببعض ، او يطبق نظرياته الهندسية المجردة على نتائج الاقتصاد الحي . اما الاديب الذي اسعده الحظ فقضى ثلاثة اسابيع في الولايات المتحدة

فنراه يعود من رحلته ، ومعه عدة كتب الفها ، يُنسي جمال اسلوبها فقرَ الوثائق وضعف الاحكام فيها . واما الجمهور فلا يحتج لان ما لديه من الوقت لا يكفي للتأمل ولان رغبته في مقاومة التيارات التي اعتاد السباحة فيها اخذت تضعف شيئاً فشيئاً .

ومن العدل ان نزيد بان كثيراً من اصحاب النيات الحسنة لا يستطيعون معرفة الحقيقة لاسباب عدة ، لا تمس كرامتهم ، وهم يجدون صعوبة كبرى في تفهم الاشياء الكلية ويستحيل عليهم تكوين آراء صائبة متناسبة مع الواقع . وهم يتأثرون تأثراً عنيفاً ببهرة ملاحظات موضعية مركزة ، فيفقدون الاتجاه الصحيح . وتصدمهم مظاهر البؤس التي يلمسونها في الواقع المباشر فلا يهتمون بتقدير مظاهر الرقي التي تحققها مجموعات كبرى في احقاب طويلة من الزمان . على ان الرخاء المشترى بالعبودية الشخصية امر يعافه كل ذي كرامة ، وهو لا يريده لنفسه ولا يرضاه لسواه . وهذا الضرب من ضروب الرخاء ظاهر بيّن في بعض المناطق الرأسمالية . والاغراء الذي يدعو النفس الى الانتقال في اطلاق الاحكام ، من الخاص الى العام ، كبير جداً . واما نحن فعلينا ، بمقدار ما تدفعنا الرغبة المخلصة في تحسين مصير البشر جميعاً ، ان نحاول ايضاحاً موضوعياً للشروط التي يصبح هذا التحسين معها ممكناً او محتملاً . والرأسمالية تبدو لنا من خلال تاريخها ، اذا نظرنا اليها نظرة اجمالية ، نظاماً معقداً مركباً واقعياً مخصباً .

٦ – التجديد والسيطرة في النمو الرأسمالي

ان مصدر هذا الخصب في النظام هـو التجديد والابتكار ، ومصدره السيطرة واللامساواة بين الفئات المتعاملة . وقد اصاب الاشتراكي الاميركي آبا ليرنر حين لاحظ ان سيطرة وحدة اقتصادية معينة على سائر الفئات المتعاملة ، ليس من الضروري ان يرافقها الاستغلال دائماً . فقد يحدث ان استثماراً في البدء تعوضه في النهاية ارباح مهمة تنالها الفئات التي استغلت موقتاً . ويحدث في كثير من الاحيان ان المؤسسة المسيطرة والاقتصاد القومي المهيمن يؤمنان للفئات المتعاملة معها ، مجموعاً معقداً مركباً من المكاسب المادية والقيود التي تحد من الحرية ، ويؤمنان لها كفاية الحاجات ، ونرى هذا اذا تأملنا الواقع . ان الميزانية للمؤسسة التجارية او الصناعية ، او لمجموعة من المؤسسات والمشروعات، او لطبقة من الطبقات ، او لامة من الامم ، ليست بسيطة من غير تركيب . وفي اكثر الاحيان لا تنهض هذه الميزانية دون ان تخضع للجدل والمراجعة . وهذه المراجعات والمناقشات التي تمليها الملاحظة العلمية لا تصدر عن حكمة اخلاقية ، فهذه غريبة عن العلم والاقتصاد ، بعيدة عن مفاهيمه ومواطنه . وهذه المراجعات والمناقشات تفرض نفسها على كل من ينظر الى سير التاريخ نظرة طبيعية بدلاً من اعادة تأليفه وتركيبه تحت اضواء مضحكة من ايديولوجية المساواة السطحية . اما الاخوة فقد بدت ممكنة في اللامساواة . والتقدم الاقتصادي انما تتجلى

مظاهره في اللامساواة ، وبوساطتها .

ان روح الابتكار وحقيقته تلمان بنشأة النظام الرأسمالي وتملآن مراحل نموه وتطوره . وثمة غزوات بعيدة ورحلات سعيدة غذت انطلاقته الاولى . والمبتكر الذي يشبه الفنان فيغير هذا العالم من فرط حلمه بعالم آخر جديد ، يمد يده الى صاحب المشروع الدينامي ، الذي يغير وجه الدنيا ، بكل ما في هذه الكلمات من معانٍ . واذا اتيح لرجل الدولة ان ينفذ الى منطق الرأسمالية ، على الرغم من ثورة الفوضى ، وتصخاب الثرثرة ، استطاع ان يترك في التاريخ اثراً عميقاً لا يمحى : وهو اثر الابتكارات التي أفسح لها المجال . والفاتح الذي ادرك ان الحرب لا تكون دائماً على وتيرة واحدة ، بل ثمة حروب لتأسيس المستعمرات ، وفتح الاسواق ، هذا الفاتح هو ايضاً مجدد مبتكر .

وفي ظلال السيوف ، تمتد الطرقات وتتلوى ، وتنفتح الثغور ، وتبنى المدن ، ويتقهقر الجوع ، ويُحصر المرض ويغلّ البؤس ، او يُقضى عليهما نهائياً . وعلى ثرى الامم العريقة العتيقة ، يقف رجال يفرضون التجديد على عالم يغطّ في نومه . يهتف هؤلاء الرجال ، فتملأ صيحاتهم الامواج الكبرى المتوالية ، التي تتقدم بالانتاج ، وبوسائل النقل ، وبالمبادلات . ان تراكم الابتكارات والتجديدات على هذا النحو هو الذي أنشأ الصناعة الاوروبية الاولى . فكان عصر الخطوط الحديدية ، ولم تكن هذه الخطوط ، كما قال فالـّو « بساط الريح الذي ُخلق للمسيحية . »

بل انها اصبحت بساط الربح الذي أوجد لخدمة الازدهار المادي".
ثم جاءت مبتكرات الصناعة الكيماوية ، والكهربائية الفنية ، والكهرمائية ، ثم جاءت ...

«ولكن المستقبل ليس لاحد» – كما يقول هيجو ، فالرأسمالية قد توطنت وغدت قومية بمعنى ان الدول القومية الكبرى هي التي تدفعها وتذكي نشاطها وتشرف على تطويرها . ثم انها اصبحت قومية بمعنى ثانٍ ، فالصراع بين القوى الكبرى يزيد في عناصر اللامساواة التي تفرق بينها .

وهكذا ، فمصير الرأسمالية رهين اليوم ، وفي المستقبل القريب ، بمصير دولة اتحادية قومية كبرى وهي الولايات المتحدة الاميركية. فمصير الولايات المتحدة (ومصير اوروبا ايضاً) لا يزال معلقاً بقدرتها على التجديد والابتكار . فاذا فشلت فسيكون ذلك لانها لم تطع دوافع النظام الرأسمالي الذي تمثله ، لانها لم توفر رخاءها الداخلي ، الذي نحتاج جميعاً اليه . وسيكون لفشل الولايات المتحدة سبب اساسي آخر ـ هذا اذا فشلت ـ وهو انها لم تستطع ابتكار ذلك النوع من انواع « السيطرة بلا استثمار » الذي يستطيع وحده انقاذ اوروبا ، اوروبا الضرورية للعالم !!

ان الابتكار والتجديد والاختراع تتنافى كلها مع وجود عالم يكون الناس فيه سواسية ، وبذورها لا تنبت في جو كجو هذا العالم .

ان النظام الروتيني الآلي، هو كأبالسة الانجيل ، حشد من الجمهور الصاخب المنطلق ، ذو مئة وجه والف حيلة وحيلة . ويجب ان تتحطم فيه روح الفوضى . ولا يحطمها الا الذين نظروا الى الجمهور وجهاً لوجه ، ودانوه ، وازمعوا على السيطرة عليه ، ونجحوا في قهره . والتقدم الاقتصادي ، كغيره من انواع التقدم ، انما نكسبه بعد معركة كبرى مع الروتين . وسواء اكانت هذه النظرية التي ابديها جميلة ام لم تكن ، فانها حقيقة واقعة . ان المؤسسة الاقتصادية السائدة المهيمنة ، او قل ان الاقتصاد القومي المهيمن ، كان وسيظل — ان لم يعرف العالم نوعاً من الظروف الطارئة المغيرة — الدافع الاول والمفهوم الاساسي لكل رقي اقتصادي . والابتكار الذي ينجح في التغلب على الابتكار المجاور المنافس ، ويرضى ان يخوض معركة ضارية ضده ، هو محرك الحضارة الاقتصادية ، ذلك المحرك الذي لا يمكن استبدال سواه به .

وقد نظر بارديف بعين البصيرة والحدس التي لايؤتاها الا الفلاسفة الكبار ، فقال عن النظام الرأسمالي « انه نظام مغامر » والنظام المغامر يختلف اكبر الاختلاف عن نظام المغامرين . وان توثيق الصلة بين هذين النوعين من الانظمة كان من مآسي التاريخ التي فصّلنا بعضها في الصفحات السابقة . وسيكون فصل احدهما عن الآخر من اكبر النعم على عالم يحتاج الى بناء جديد ، «فان لم تكن ثمة سنوات جديدة ، فلنبنِ على الاقل ارضاً

جديدة » وانها لمغامرة كبرى ، نبيلة مؤثرة ، وليس من عبث القول ولا خطله قولنا او شعورنا باننا منطلقون في آفاق هـذه المغامرة الوسيعة .

الفصل الثالث

وظيفية الرأسمالية وعملها

لا تبدو حياة الناس في المجتمع، للعالم الباحث ، لا صراعاً صرفاً ، ولا سباقاً الى الحرية ، ولا توافقاً لآليات وحركات . والخطأ الذي وقع فيه كثير من الشراح ومن مفسري الحياة الاقتصادية ، هو أنهم نظروا اليها اما بصفتها نسيجاً من عمليات الاختيار الحرة ، والمواثيق المعقودة بمطلق الحرية ، واما بصفتها مجموعة من عمليات الخضوع الآلية تخضع لها كميات فردية او جماعية. ان وظيفية نظام اقتصادي حقيقي دينامي ، والطريقة التي يعمل بها ، تتعلقان معاً بعلاقات آلية ، او شبه آلية ، وعلاقات اختيارية حرة ، باعمال خلاقة لا يمكن التنبؤ دائماً بنتائجها . فاحدى القوى الاكيدة في النظام الرأسمالي هي ان نعطي الاهمية اللازمة لكل مظهر من هذه المظاهر ومن ظروف الحياة الاجتماعية ، وذلك في سبيل زيادة النتاج الاقتصادي .

تنبثق السوق من عدد لا يحصى من القرارات ومن عمليات

الاختيار، تصدر عن الافراد وعن الوحدات الاولية : المؤسسات الصغيرة والاسر ؛ والتقاء قرارات الاختيار التي يبديها الجميع ، يؤلف قانوناً ملحاً يخضع له كل فرد ؛ وثمن المزاحمة التي يخضع لها الجميع ولا ينجو منها احد ، ليس من عمل شخص واحد بمفرده . على ان هذا النظام يثبت ، بسبب طبيعة تركيبه الداخلي ، لجميع الامراض ، من جمودية تعظمية وانحلالية تآكلية . والتجدد ينفذ إليه ، بعد هزات وخضات ، ولا شك ، ولكن ينشأ الى جانبها تحولات يطغى عليها الربح الصافي ، فاذا سارت الامور سيراً حسناً ، تحددت اللامساواة ، وانحصرت في حدود تجعلها محتملة ، فاذا بالسيطرة موقتة عابرة .

ا ـ الحسابات ، وصفة الاسواق شبه الآلية

السعر هو اتفاقية ، وهو ينشأ عن ميول عدة وامزجة مختلفة . وليس هو الذي يخلق هذه الميول وهذه الامزجة . وهو ينشأ عن تلاقي رغبات شخص ما ، وقدرته الشرائية ، ورغبته في سلعة معينة من ناحية ، مع رغبات جميع الافراد الآخرين الذين يرغبون في السلعة نفسها وقدرتهم الشرائية . وهو يتقرر ويتركز « بالمعركة » التي تدور بين ملتزمين وملتزمين يريدون جميعاً ان يكسبوا الزبائن انفسهم او زبائن مماثلين . وهو لا يرضى تماماً الملتزم الذي يريد ان يكسب اكثر الكسب ، ولا المستهلك الذي يريد ان يدفع اقل الدفع . وهو يختصر تجارب الماضي ، بالنسبة

الى المؤسسات المختلفة والاسر ، وهو يعين انحرافات المستقبل وحركاته القريبة والبعيدة . ويمكن ان تكون الاتفاقية ، كل اتفاقية ، عادلة صحيحة الاصول ، او جائرة منحرفة . فان كانت مظاهر القدرة الشرائية كلها ، والمداخيل جميعها ، والثروات موزعة على العاملين بنسبة انتاج كل منهم نسبة دقيقة عادلة ، ومن ناحية ثانية ، اذا كان كل ملتزم لا يحدث من التأثير على منافسيه الا بمقدار ما يلزم من السيطرة الضرورية ليصبح التجديد حقيقة واقعة ، عندئذ — عندئذ وحسب — يمكن النظر الى الاتفاقية التي هي السعر ، على انها واقع اقتصادي صحيح . وعندئذ تختلف الحال عما هي عليه الآن . فعلى الاقل ، لا يكون ثمة مجال لاي اجحاف اقتصادي ، يتدخل في مجرى النظام . وعندئذ ايضاً نرى السعر يمثل الرغبات الضرورية ليصبح النتاج الاجمالي هو ايضاً دانياً قدر الطاقة الانسانية ، من درجته القصوى . وقد لا نستطيع ان نثبت ما نقول ، على نحو لا يقبل الجدل ، في كل حالة ملموسة على حدة ، ولكننا نعلم بالتجربة ، ان واقع الامور يختلف عن هذه الحال ، ولا يتلاءم معها ابداً . فاننا نرى انحرافاً في اتفاقية الاسعار كلما كان توزيع القدرة الشرائية سبباً لعدم المساواة الاقتصادية غير المجدية اقتصادياً وغير المنتجة.

ويمكن ان تكون الاتفاقية اما عفوية واما موجهة محكمة. وحين يجابه اصحاب الحصر بعضهم بعضاً ، وحين لا تتحدد اسعارهم (وينحصر السبب في ان ضغط المنافسين بعضهم على

بعض لا يكون واحداً ، اي متساوياً في الشدة والقوة) فان اسعارهم لا تتحدد، فيكون تدخل قوة غريبة عندئذ مفهوماً، او معقولاً ، وهذه القوة الغريبة هي التي تبدي القول الفصل في الموضوع ، واذا كان ثمة مجموعة من عدم التساوي ، بصفتها غير مجدية اقتصادياً وغير منتجة ، فان استبعادها لا يؤخر ، بل على العكس يحسن في آلية النظام الاقتصادي السائد .

ويفرض السعر عمليتين او وظيفتين من وظائف القاعدة . فهو يوزع موارد اقتصادية معينة بين مهام عدة ، والمستهلك ، بتفحصه مستوى الاسعار المختلفة ، وبالعودة الى ما يختاره هو نفسه ، والى قدرته الشرائية ، يفيد احسن الافادة من الوسائل الموضوعة بين يديه. اما الملتزم، صاحب المبادرة الحرة، فيركب عوامل الانتاج تركيباً مزجياً ، لكي يحصل على اكبر كمية ممكنة من المنتوجات الممكن بيعها بأحسن الاسعار . فاذا تأملنا الاقتصاد بجملته رأينا السعر في قاعدة القرارات التي يتكيف بها كل شخص منسجماً مع ما يختاره الجميع .

والسعر يفرض وظيفة أساسية ثانية . فهو يوجد علاقة بين طرائق استخدام الموارد الاقتصادية المتسلسلة حسب مجرى الزمان . وبفضل السعر ، تستطيع المؤسسة الاقتصادية الحصول على حسابات تؤرخ العمليات السالفة باحصائها عمليات الاستثمار وبتقديمها كشفاً عاماً كاملاً . وهي تحصل به ايضاً على محاسبة اختبارية امتحانية ، تتمثل بمناهج للانتاج وللبيع وببرامج مالية،

لها بينها صلات وثيقة ، او غير وثيقة، من الترابط والانسجام. وجداول المحاسبة الاختبارية هذه، على عكس المحاسبة الاخرى، انما تدرس حالات متغيرة ، من صفاتها انها غير مؤكدة ولا محددة . وصاحب المبادرة الحرة ، في هذا المضمار ، هو همزة الوصل بين الحسابات ذات الكميات الثابتة المؤكدة ، وبين الحسابات ذات الكميات الغامضة ، غير الثابتة . وسواء انجح ام فشل ، فهو يراجع ، في الحالين، الاسعار المحققة، والاسعار المرجوة . وهذا تماماً شأن الحسابات في الاسرة او البيت . ومع ان هاتين الطريقتين في المحاسبة تتحولان الى تعبير بسيط، في اغلب الاحيان، فإنهما لا توجدان الا بوساطة الاسعار ، ولو ظلتا محاولات ذهنية غامضة لم يجر بها قلم على قرطاس . ان الدولة القومية تستخدم منذ نشأتها محاسبات جزئية تنشئها انشاء بعد تجربة (الحسابات نفسها والموازين) او انها ترسم خطوطها احتياطاً (الموازنات المالية) .

تعي الدولة تمام الوعي ان المحاسبة العامة ليست الا جزءاً من المحاسبة في الوطن . عندئذ تنشىء جداول واحصائيات حسابية للماضي (حسابات قومية ، كشوفاً وطنية الخ ..) وللمستقبل (موازنات قومية عامة) ونقطة الضعف في الاقتصاد ذي القاعدة السِعْرية هي علاقة عمليات استخدام الاموال تسلسلاً مع مجرى الزمن. فمع مرور الايام تنشأ وتتم استخدامات ثابتة من الصعب تحويل مجراها. وفي الزمن تكمن الريب والاخطار.

ان مقاومة المستويات العامة للأسعار ، والاسعار النسبية خلال المراحل الزمنية المختلفة السالفة ، معرضة لان يعتورها نقص هائل في امكنة عدة . وحين ينقلب التركيب الداخلي ، لاقتصاد ما ، رأساً على عقب ، بسبب حرب كبرى مثلًا ، ينهار صرح الاسعار العادية او الجارية دفعة واحدة . ويجب الانتظار الى ان يعاد تركيبه ، فتعود الاسعار الى مجاريها الطبيعية .

واذا انعمنا النظر في مرحلة زمنية راهنة ، وفي مرحلة او جملة من المراحل المتوالية ، في المستقبل ، رأينا الجسر الذي تمده الاسعار بين اليوم والغد ظاهر الضعف واهياً .

والسعر يمثل في المرحلة المعينة ، الأمزجة والميول الراهنة . اما الاسعار المستبقة ، المظنونة ، فتتطلب تشخيصات للامزجة والميول المستقبلة ، وهذه التشخيصات انما تصبح في المراحل المضطربة من عمر الاقتصاد ألغازاً مؤلمة ، وطلاسم غامضة .

ثم ان الديناميين من اصحاب المشروعات الاقتصادية الحرة لا يكتفون باستباق المستقبل ، بل يريدون خلقه حسب مقاييسهم ووفقاً لمصالحهم ، وليس من السهل دائماً الملاءمة بين مخطط مشروعات الملتزمين الديناميين هؤلاء ، ومخطط مشروعات الدولة ، ومشروعات المستهلكين ورغباتهم ، في عالم يمور دائماً بالحركة والتطور .

يحافظ السعر ، في الاسواق العالمية ، على صفته اتفاقية ،

ويمارس وظيفتيه الاساسيتين ، ولكن الاقتصاد العالمي هو اكثر جمعاً لعناصر مختلفة ، من الاقتصادات القومية ، فماذا يعني ، على هذا الصعيد ، وبهذه المقاييس ، وجود حالات اللامساواة ، اللازمة الوجود ، تلك التي تحافظ على النتاج الاجمالي ، او ترفع كميته ؟ وماذا يعني فرض السيطرة خلال زمن معين ، وبنسبة معينة لازمة ، لينفذ التجديد الى التركيب الاقتصادي ويعمل عمله الحميد ؟ ان هذا المثل الاعلى الثنائي يمكن ان يفهمه العقل ، فهو يقدم له وثائق اهم فضائلها انها تفهمه الواقع بوساطة التناقض والتضاد . فالتجارة الاممية العالمية لا تكون في الواقع ، بين افراد وبين مؤسسات وحسب . فهي من صنع الكيانات التي تحصر في ايديها قوى الارغام وسلطاته (اي الدول). والى الفروق الطبيعية يضاف وزن القرارات الاجمالية التي تتخذها السلطات الحاكمة . وهذه الدول يصارع بعضها بعضاً لا لكي تبيع كل منها سلعها بأفضل الاسعار فحسب ، بل لتحدد ، خلال ظروف ومناسبات خفية او ظاهرة ، اطر التبادل وقواعد النظام الاقتصادي المتبع ، ولم توجد السوق العالمية قط على درجة متساوية ، بالنسبة الى جميع السلع ، والى جميع الخدمات . فالاسعار التي تنشأ فيها ، هي خصوصاً ، تكون في اكثر الاحيان اما منحرفة واما تحكمية . فلو افترضنا اقتصاد مجموعة اجتماعية معينة تكون فيها الاذواق والرغبات ، والتقنيات ، ومدخرات الاموال ، ودفقات الخدمات كلها ، ثابتة على حالها ، مستمرة من مرحلة زمنية الى مرحلة ، عندئذ نحصل على نموذج مثالي

للتوازن الاقتصادي الجمودي . فالدخل الاجمالي العام يحافظ، عندئذ ، على مستوى واحد ، رغم تبدل المراحل ومرورها . وهو يتألف من استهلاك اجمالي عام ، ومن توظيف للأموال اجمالي عام . اما رأس المال فيحفظ كاملًا لا يُمس ولا تضاف اليه توظيفات صافية. ومن ناحية القيمة ، يشترى المنتوج ، بمرور الزمن ، من اموال الاستهلاك وحاجاته بما يصرف للاستهلاك . والمنتوج من اموال التوظيف ، يشترى بما يصرف لاعادة توظيف الاموال او استبدالها . وثمة تغييرات جزئية ، من داخل النظام نفسه ، ممكنة ، شريطة التعويض عنها ، وعندئذ يكون التعرض للخطر ، والشك في النتائج ، قد أُسقطا الى ادنى الدرجات . وكل فريق يعرف عندئذ ، وأكاد اقول على وجه التحديد ، ما عليه ان يفعل . وهو يركز حساباته على معطيات تقدمها اليه التجربة ، ولا تتغير تغيراً اساسياً بسهولة . اما اذا ولينا وجوهنا شطر اقتصاد حركي دينامي، عناصره كلها متغيرة، ونموه يحدث تحت ضغط التجديد والابتكار والسيطرة ، اذا افترضنا وجود اقتصاد كهذا ، رأينا ان حساباته والملاءمة بين المشروعات التي ترسم خطوطها الوحدات البدئية، وبين مشروعات الدولة، قد بلغت حداً عويصاً من التعقيد والاشكال. والكميات الاجمالية العامة ، كالاستهلاك ، وتوظيف الاموال ، والتوفير، معرضة تماماً للتنافر في ما بينها ، فلا تتلاءم ابداً . وهذا التنافر يزداد تعمقاً كلما قلت مرونة العوامل المستخدمة (رؤوس الاموال الثابتة) وكلما دفعت المؤسسة الاقتصادية

الى ارتكاب اخطاء موازية لتلك، وذلك باضطرارها الى مراقبة الاسواق (وفيها مصالحها النقدية) وعندئذ يحدث نمو الاقتصاد وتصاعده بتوالي امواج الانطلاق والتراجع ، والانكماش والتمدد ؛ وهذه هي تماماً حال الاقتصاد الرأسمالي الذي يستمد حركيته وديناميته من اندماج عنصرين مهمين من عناصر الحركة فيه : عمليات الابتكار ، واحداث السيطرة ، وهو يرتكز على الاقل ، في قطاعاته الاكثر مميزات ، على المراهنات ، اكثر منه على الحسابات .

المراهنات ونتائج التجديد

١ - ابتكارات كبرى موقعة

يختلف الابتكار التقني اختلافاً كبيراً عن الابتكار الاقتصادي . والمنطق يحتم علينا التمييز بينهما . فالاول هو من صنع المختبر او من صنع غرفة الدراسة . اما الثاني فمن صنع المؤسسة الاقتصادية . حتى حين يكون الابتكار التقني نتيجة لاكتشاف في مصنع ، فهو لا يكتسب صفته ابتكاراً تطبيقياً ، فوراً ، وبالضرورة . ومن المفيد جداً في هذا الصدد ان لا نخلط بين المبادرة الحرة بصفتها مؤسسة، وبين المبادرة الحرة بصفتها وظيفة . ان صاحب المشروع الدينامي الحركي يجدد اقتصادياً ، بادخاله

الابتكار التقني في واقع الاسواق ، او على نحو ارحب، نتحدث عن التركيب المزجي الجديد ، فهنري فورد لم يكن صاحب مشروع ديناميأ حركياً حين غدا سنة ١٩٠٦ رئيساً لمؤسسة صناعية مستقلة، بل اصبح كذلك عام ١٩٠٩ حين اخترع العربة الجديدة الشهيرة (طراز T) . ولم يكن اللورد لوفر هولم قد اصبح بعد ملتزماً دينامياً حركياً حين كان يدير ، وهو في العشرين من عمره، حانوتاً في بلدة ويغان الصغيرة . ولكنه اصبح من اصحاب المشروعات الديناميين الحركيين حين ابتكر ماركة « سانلايت » الشهيرة . وكذلك فأ. كروب لم يكن ملتزماً دينامياً حين كان يستثمر لحساب اسرته ، المصنع الصغير لصب الحديد الذي خلفه والده ، ولكنه اصبح نهائياً مع شريكه سولينغ مالكاً للمصنع ، ثم اصبح صاحب مشروع دينامياً حركياً حين صنع اول مرة ، اطارات للدواليب ، دون لحام، او حين استخدم اول مرة في المانيا، الطريقة التي استنبطها الانكليزي بسمّر وصنع بوساطتها الفولاذ س .

ان الحساب الصرف المرتكز على معطيات واقعية ثابتة ، والتتبع الدقيق القلق للتغييرات الصغيرة التي يمكن التنبؤ بها ، لا يمكن ان يؤديا ابداً الى هذا النوع من الابتكار . والزعيم السياسي العظيم في اي عهد كان ، هو رجل « الاغنية العميقة العظمى » وهو يكشف لسواه من الناس عن معاني وجودهم الماضي ، دون ان يعرف هذا الوجود حق المعرفة ، وهو يطلق

القوى من عقالها ، ويجرر كامن الطاقات . انه يولد ويخلق .

نحن لا ننكر ان هذا الضرب من ضروب النجاح يتطلب من صاحبه كثيراً من الواقعية، بل انه يتطلب عقلًا يجمع الفطنة الى الذوق السليم. وهو يتطلب مزيداً من الخصائص يصح ان نسميها الهاماً او « حدساً » قد نضيف اليه في الحالات العظمى، الالهي او الرباني. ان الاقتصادي العظيم حقاً لا يتلقى اوامره من قوى سابقة ترتكز على العرض والطلب. وهو لا يسير في اثر المستهلكين باحثاً مستجدياً . بل هو يتقدمهم بخطى رشيقة ليهديهم سواء السبيل. واذا تبعوه فخيراً جنوا. وخير له وخير لنا اذا اهتدى الى رغباتنا الغامضة والى طبيعة ما يرضينا ، وما كنا في سبيل ابدائه من غايات واهداف .

هذا النوع من الخدمات لا يمكن ان يكون له ثمن مؤكد لا جدال فيه. وما هو جديد بجملته لا يفرض ذاته دفعة واحدة، في جداول الاختيار والتقويم التي تنشأ في افكار السواد الاعظم من الناس . وسوق الاصناف الجديدة تدخل تدريجاً او قل تندمج شيئاً فشيئاً في سوق البضائع والاصناف المعروضة سابقاً التي حصل عليها المستهلك وخبرها . وصاحب المشروع الحركي الدينامي يتغلب على عناصر المقاومة التي يقيمها في وجهه روتينه الخاص وروتين الآخرين. وهو يتمتع ، في مطلع عهده بالنجاح، بامتياز حصري منشؤه قدرته على التجديـد والسيطرة . فاذا لاحت بوارق النصر ، وكتبت له الغلبـة ، كثر المترسمون

والمقلدون . وهم من الكثرة والعزم على الصراع ، بحيث تمحي اخطار المجازفة الاولى ، وتبدو آمال المستقبل الجميل . ثم يلم الجهد بالطلب الجديد قبل ان ينفذ . وهذه العملية المزدوجة تحد من ارباح صاحب المشروع الحركي الدينـــامي ، وتتحول الى افادة غيره من اصحاب المشروعات . ثم تتحول الى مصلحـــة المستهلك ، وهو الطور الاخير من اطوار تحولها وتكاملها، فاذا ظل ثمة تنافس واقعي عملي (اي تنافس يحدث بالفعل) يدفع هذه الحلقات المتعاقبة ، ويمنعها من التوقف ، عندئذ نصل الى مرحلة حتمية من الرخاء الاقتصادي والازدهار بصفتهما نتيجة طبيعية لنوع من المراهنة الكبرى اكثر منهما نتيجة لحسابات عودتناها الكتب الاقتصادية المدرسية، فليس الابتكار آلياً ولا ميكانياً لا في انبثاقه ومنبعه ولا في تكامله وازدهاره.فهو من صنع الشخصيات العبقرية ، ولو أخنت الايام على اسماء المبتكرين المجددين ، فطمستها، فعلينا ان نعتبر مع ذلك ان ابتكاراتهم هي ابتكارات موقعة باسماء اربابها .

ان مميزات المنافسة وحسناتها ــ ولو كانت هذه المنافسة من البلبلة والنقص بحيث يعجز الاقتصاد عن تحملها ــ لا تنحصر في الكشف عن ارباب الاقتصاد وآلهتــــه واساطين الابتكار والاختراع ، فان ابتكارات المجددين المغمورين والتغييرات التي تطرأ على التفاصيل التركيبية المزجية، وتراكم التجديدات بمساهمة جميع الناس ، وسائر المصادفات ، كل هذا مما يغير من شكل

الجهاز الاقتصادي ، ويزيد في فعاليته وطاقتـــه . فالتوزيـع الحديث للقروض مثلاً انما هو تجديد عظيم لا يعرف اصحابه ...

٢ – ابتكار غفل

لنفترض ان مصرفاً مركزياً يحتفظ باحتياطي معدني ، ويصدر اوراقاً مالية . وان مصارف للودائع تحتفظ باحتياطي من هذه الاوراق وتصدر الحوالات . فان حركة هذه العناصر مجتمعة تتطلب توافقاً بين المكاتب التي تصدر الاوراق المالية ، والمكاتب التي تصدر الحوالات .

ولكن ليس ثمة من تناسب عملي او نظري محتوم (حتى في افضل عهود التعامل بالذهب ، او على قاعدة الذهب) بين كمية الاوراق الصادرة وبين الاحتياطي المعدني. فالمصارف المركزية لم تتصرف قط بروح سلبية كثيراً ما نسبت اليها ، لاسباب عدة . ولم ينحصر عملها يوماً في اتباع معدل الفائدة الحرّة ، ذلك الناشىء في الاسواق ، على اختلاف هزاته وخضاته . فكلما كانت السنّة التحررية تتراجع ، ومعها قاعدة التعامل بالذهب ، كانت الاواصر بين الاصدار والاحتياطي المعدني تتراخى . وقد بلغ هذا التراخي حداً حصل فيه الانفصال ، وذلك حين «عقّمت» المصارف المركزية ذهبها ، او من الناحية المقابلة ، حين ساوت بين حجم الاصدار وبين الضرورات التي ينادي بها الاقتصاد . وكذلك ليس ثمة من رابطة محتومة نظرياً بين القرض الموزع

من قبل مصرف الودائع والحوالات وبين مجموع الاوراق المالية المعادلة . فهذه المصارف تتلقى الودائع من الناس (الودائع المعنوية الموقتة) .

والعلاقة النسبية بين التوظيفات وحركة الاموال في مصرف الودائع والحوالات ، انما تختار وفقاً للتجربة المهنية ، وفي شطر كبير منها ، وفقاً للاتجاه العقلي ، عند صاحب المصرف ، وتبعاً لاستعداده ، وتفكيره . ان مصارف الودائع والحوالات ، باقامتها علاقات اعمال في ما بينها ، او بانشائها مكاتب مختصة (غرف التعويضات مثلاً) تحقق بهذا وحده اقتصاداً عظيماً اي توفيراً في الارقام والحسابات . ويضاف الى آلية التعويض آلية خلق القروض . فالمصارف تتخطى الودائع المتلقاة ، وتوزع ديوناً مالية تتناسب قيمتها وما يوحيه الى موزعيها سير سحب الاموال الطبيعي المعتاد . واصحاب المصارف يعرفون ان في الازمنة الهادئة ، نسبة مئوية معينة من الودائع لن يطلبها الزبائن ، وبذلك يستطيعون التصرف بهذه النسبة المئوية لتطوير عملياتهم ومشروعاتهم .

ويكفي ان نلقي بعض الاضواء على بعض الخطوط الاساسية في هذا الصرح الكبير (صرح توزيع القروض) لنعلم حق العلم ان ما يتهيأ لنا من اسباب التسديد ، في ظل النظام الرأسمالي الحديث ، مرن ، بل مطاط ، الى ابعد الحدود . ومجموعة العملة المعدنية ، او الاوراق النقدية، ذات علاقة بعيدة بمجموعة وسائل

التسديد الموضوعة في تصرف الجمهور . وهذا نظام خصب جداً، ولكنه ايضاً سريع العطب جداً . فاذا كفّ سحب الاموال عن كونه عادياً طبيعياً ، وتحول سيره الى حوادث خطيرة خارجية ام داخلية ، اقتصادية ام سياسية ، سارع المودعون الى شبابيك السحب ، وعندئذ يصبح من المستحيل تقريباً تجنب الموراتوريوم (التوقف عن الدفع ، وانذار المودع لصاحب المصرف) . وان سوء الادارة ، وتهور بعض اصحاب المصارف يمكن ان يضيفا الى خطورة هذه الحالة ، خطورة اخطائهم . وتهديد هذه الحالة الخطيرة نفسها ، داخل ضمنياً في مخطط الصرح الكبير كله . وهي نتيجة محتومة من النتائج المترتبة على الطريقة التي توزع القروض بوساطتها في ايامنا هذه . فثمة مراهنة كبرى ، في قاعدة هذه المؤسسات وتلك العمليات ، وكل ما يحدث انما يحدث كما لو ان جملة المصارف راهنت كلها على ثبات امزجة الزبائن واستقرار حالاتهم النفسية والذهنية (في ما يختص منها بالعملية الاقتصادية – طبعاً) ولو استقراراً نسبياً .

نأمل ان نكون قد اوضحنا ، ولو في ايجاز ، ان الرأسمالية موسومة ، في عمل وظائفها ، وفي مجرى تاريخها كله ، بروح التجديد وبواقع التجديد . سواء أكان هذا التجديد فردياً ام جماعياً . وهو انما يقتصر على كونه حركياً دينامياً ، والا فلا وجود له . وليس من الممكن ابراز الظروف العامة لنجاحه وتقدمه الا حين نفهم جيداً ان الحالة الجمودية مناخ يقضي على الرأسمالية .

٣ – شروط النجاح العامة

ان عدم استقرار الرأسمالية يفسح المجال لمفارقات من الضروري تبديدها . وهذه المفارقات تُحمل على محمل فضائل هذا النظام او سيئاته ، وتُحسب له او عليه ، من قِبَل شرّاح ومفسرين يتساوون في تناقض آرائهم وحماستهم الحرّى ، لما يمكن ان يؤدي الى سقوط كلا الجانبين ضحية لحماسته ، وذلك لانهما لا يضعان نصب اعينهما نوعاً موحداً من المفارقات .

ومن الممكن وصف الخصائص المميزة لعدم الاستقرار في الرأسمالية القومية . والرأسمالية الاميركية خير مثال لما نقول ، فهي تعاني امواجاً متعاقبة ، واضحة جداً ، سرعان ما تنتقل عدواها الى سائر ارجاء العالم بمقدار سيطرة الرأسمالية الاميركية على الاقتصاد العالمي . وان الذرى التي يبلغها هذا النظام والمهاوي التي يتردّى فيها انما منشؤها اولاً كونه نظاماً رأسمالياً صافي الخطوط ، وكونه ثانياً يمثل ، حتى درجة عليا ، الخصائص الاساسية المميزة للنظام الرأسمالي . وثمة عناصر أخرى تضاف الى هذه الخصائص : مصاريف التوزيع الكبرى ، واتساع رقعة الطلب ، وضغط اسواق البورصة والمضاربات على السوق الصناعية ، ولا يمكن تطبيق التحليل العام على حالات عدم الاستقرار الخاصة بهذا النظام الرأسمالي ، او بذاك التركيب الداخلي للرأسمالية خلال مجرى التاريخ العالمي .

ويمكن ان يقال ايضاً عن الرأسمالية انها غير مستقرة ، من وجهة اخرى ، حين تفقد منطقها الخاص ، بفعل الظروف التاريخية او بسبب تطورها الداخلي ، فهي تدمر مثلًا اكثر الشروط ملاءمة للاقتصاد المرتكز على الاسواق . وتلاشي المشروع الحر والروح الدافعة اليه .

وتضمحل الثقة بالمشروع الحر بصفته مؤسسة ، وبدور صاحب المشروع الدينامي الحركي ، بحيث يتوقف النظام كله عن العمل . وعدم الاستقرار هذا ليس الصفة الخاصة برأسمالية خاصة ، بل هو صفة كل رأسمالية . واذا اردنا العودة الى التحدث عن هذه الخاصة قلنا ان الرأسمالية ، في نموها وتطورها ، تدخل الفساد على محركاتها وعجلاتها وتنكمش وتتحجر . ولنا ايضاً الذهاب الى ان الآلة ، في تدميرها ذاتها ، تمهد لوجود آلة أخرى ، افضل من الاولى ومختلفة عنها كل الاختلاف . وسنعمد الى مناقشة هذه الافكار في الفصل الذي افردناه « لأزمات الرأسمالية » ويهمنا الآن ان نشير الى امر تفرضه جميع التطورات السالفة ، ويتلخص في ان الرأسمالية غير مستقرة اذا نظرنا اليها من وجهة ثالثة :

ان الرأسمالية لا تستطيع العمل في ظل عهد جمودي . وهي لا تنمو وفقاً لحركة نمو مستمرة متصاعدة ، دون ان تعاني هزات كبرى ، بل ان تطورها ليحدث على دفعات دولية (نسبة الى الدَوْل) متوالية ، والدورة الزمنية هي وسيلة الرأسمالية والضريبة

المفروضة على كل ازدهار اقتصادي .

فلكي تكون الرأسمالية نظاماً اقتصادياً مقبـولاً كله ، ولـكي تصل مبادئه ووظيفته الى نتائجها الطبيعية ، دون عقبات كبرى ، يجب اذن ان يكون مجموع النتاج الاجمالي عظيماً جداً بحيث تنتفي الفروق الكبرى في توزيـع الثروات والمداخيـل او بحيث يكون لهذه الفروق ، على الاقل ، شكل منفعة معينة ، وجدوى اقتصادية ملحوظة .

والواقع انه لم يكتشف احد الى الآن السر الذي يخوله ان يقيس اقتصادياً واحصائياً اللامساواة المحتومة ، التي لا يمكن ان تزول ، في مستوى منتوج معـين ، او ان يقيس اللامساواة الضرورية لحمل النتاج الى ارفع درجاته . ولكن الراهن ان ليس ثمة نظام اقتصادي ، يستطيع المحافظة على القدرة الانتاجية ، بمحافظته على المساواة في الاجر والمكافأة ، مقابل اللامساواة في الكفاءات والممكنات .

وتحافظ الاسواق ، من ناحيتها ، في عهد المنافسة الممكنة ، على نوع من الاحتكاك او الاتصال بين الممكنات المنتجة وبين المكافآت التي تحصل عليها . ويسمح نظام المشروع الحر بالحرية التي يمنحها لصاحب المشروع او لممثليه ، باعطائه مكافآت خارقة لاصحاب المواهب الانتاجية الخارقة . اذن فثمـة آمال كبرى تناضل مدافعة عن الجدوى الاقتصادية الناتجـة عن مظاهر اللامساواة في النظـام الرأسمالي الراهن . ولكننا لا ننسى ان

الانتاج الاجمالي، في هذا النظام ، يجب ان يكون مرتفعاً جداً بحيث يستطاع تحمل هزاته وازماته. فان اتخذت هذه شكلاً من الخطورة والظهور ، واذا استطالت عهود الازمات وامتدت ، تصحبها البطالة الكبرى ، فليس من قوة في العالم تستطيع ان تحفظ على الناس ايمانهم بفضائل الاقتصاد المرتكز على السوق ، وعلى المشروع الحر ، فالهزات التي لا تتعدى مستوى معيناً من الرخاء ، ولا تمسه بتغير كبير ، تظل محتملة ، اما الهزات وسط الفقر المدقع ، والحاجة الدائمة ، فأمر لا يحتمله انسان . ان العامل الجائع ، العاطل عن العمل ، ليس له اذنان . وقد ترى بعض اساطين السياسة والكلام ، الذين يحكمون هذا العامل وامثاله من المعذّبين ، يؤكدون لهم ان بعض الاسباب التاريخية المجتمعة ، وبعض الاسباب الدخيلة على الاقتصاد ، والتي تتطلب معالجة من النوع نفسه ، تضافرت كلها لتعطيل وظيفية النظام الاقتصادي « المهيمن » ، الذي ليس سيئاً في ذاته . غير ان العامل العاطل عن العمل (وأغلبية الجماهير تكون — عادة — في صفه) لا يرضى بأن يضع ثقته في نظام منهار، يعده بأن يسبغ عليه، في المستقبل البعيد ، آيات الرخاء ، ويسقيه افاويق السعادة ...

الفصل الرابع

ازمات الرأسمالية

يرى ماركس واتباعه المخلصون ان الرأسمالية تحمل في جوهرها تناقضات تحكم عليها بالموت ؛ وانها تشكو ازمة كامنة في صميم تركيبها ؛ وان الرأسمالية يمكن ان تخفي هذا المرض الخطير عهد طفولتها وشبابها ؛ ولكنها ما ان تبلغ اشدها حتى تبدو عليها اعراض الموت .

ظلّ هذا التشخيص محصوراً في نطاق ضيق ، وفي اوساط ثقافية محدودة ، ما بقي « المريض » الرأسمالي في حالة حسنة من القوة والصحة ، لا مجال للتناقش فيها . ولكن عدد المؤمنين بهذا التشخيص الماركسي تكاثر بعد « الازمة الكبرى » (١٩٢٩ ــ ١٩٣١) فهذه الازمة اعادت الى الاذهان بعض الخطوط التقليدية المعروفة في مراحل الازمات الاقتصادية الدورية السابقة . ولكنها كانت من ناحية اخرى ، على قدر كبير من الاتساع والشمول ، لم تتخذه الازمات التقليدية السابقة . ونقتصر على مثل واحد .

ففي حين لم تنقص التجارة العالمية الا بنسبة ٧٪ خلال الازمات الثلاث التي ألمت بين ١٨٩٠ و١٩٠٧ ، نرى ان التجارة العالمية قد نقصت بنسبة ٢٠٪ عهد نشوب « الازمة الكبرى » . وكانت ثمة تحولات تطرأ على التراكيب الداخلية نفسها فتزيد في خطورة الازمة الدورية زيادة جلية . ونشأت علاقات جديدة بين البلدان الزراعية والبلدان الصناعية ، واضطربت نهائياً بعض تيارات المبادلة الكبرى ، بين البلدان القديمة والبلدان الحديثة . وانعزل الاقتصاد الاوروبي عن الاسواق الروسية . ولم يكن لهذه العناصر من صفات مشتركة مع الشروط الطبيعية لوظيفة الرأسمالية وطريقة عملها وتحركها . ولكن ماذا كانت في الماضي هذه الشروط الطبيعية ؟ أفلا تدين الرأسمالية بانطلاقها الى ظروف ومناسبات تاريخية فريدة جاءت في صالحها ، وما كان لها ان تتكرر او ان تعيد نفسها ؟ واذا كان بعض الباحثين ، خارج حدود العلاقات الاقتصادية، يعطون تطور التاريخ اهمية كبرى لتفسير الصعوبات التي كانت تعترض الرأسمالية في الاسواق الداخلية والخارجية ، أفليس من الواجب ايضاً ، الرجوع الى تطور التاريخ واستخدامه في توضيح الاسباب الجوهرية لنجاح الرأسمالية وانطلاقها ، وهي بعد ، في مراحلها الاولى ؟

لم يكن الاقتصاد العالمي قد أبلّ تماماً من نتائج الصراع العالمي الاول، حتى بدأ يعاني اضطرابات الصراع الثاني؛ وهكذا اصبحت الازمة الكبرى التي تعانيها الرأسمالية موضوعاً يعمل فيه

الجميع اذهانهم .

فهل تكون هذه الازمة أزمة داخلية صميمة ، لها اوثق الصلات بالتناقضات الداخلية الكامنة في النظام نفسه ، هذا النظام الذي يفسح المجال ، في تطوره ، لما يخلفه من نظم ؟

ام تكون ازمة الرأسمالية ازمة نمو ، يستطيع النظام الرأسمالي ان يتخطاها ، ويدلل على مرونته ، ويتقبل التغييرات الشكلية دون ان يتخلى عن المبادىء الاساسية لوظائفه وطرائق عمله ؟

ام انها ازمة شيخوخة تتطلب علاجاً سريعاً ناجعاً يتجدد به شباب الاقتصاد المرتكز على الاسواق ، وعلى المشروع الحرّ ؟

هذه اهم الاتجاهات التي تهيمن على اذهان الباحثين ، كل حسب معلوماته واختباره ، هؤلاء الباحثين الذين لم يكتفوا بردود فعل عاطفية او بأحكام مصنوعة مستبقة . واذا كانت هذه الاتجاهات الاقتصادية الكبرى تنشأ بمناسبة تحليل الصعوبات والازمات ، فالافضل ان ندرس هذه الصعوبات في ذاتها ، ونحاول ان نبحث عن مغزاها ومسبباتها . وقد تقودنا دراسة ازمات الرأسمالية ، على هذا النحو الموضوعي الدقيق ، الى تحوير بعض النظريات الشائعة عن هذه الازمات والتخفيف من اهمية بعض مظاهر الازمات التي تعتبر اساسية ، ومن ناحية ثانية ، ابراز بعض الجوانب المجهولة التي كان يظنها بعض الباحثين مما لا اهمية له ولا طائل وراءه .

أ – الاسواق تضطرب ...

ان الدراسات التحليلية الحديثة ، للاسعار والاسواق ، قد افسحت المجال لاختصار بعض الملاحظات الصحيحة ، في تحولات المزاحمة ، واستثمار هذه الملاحظات ، الى حد اوجد البلبلة المخيفة . ومن الشائع جداً اليوم القول بان الاسعار اصبحت لا تقوم بوظائفها وان الاسواق آليات طرأ عليها الخلل نهائياً .

وقد رأينا في ما سبق من بحث ، وجوب تفهم الدور الذي يؤديه السعر تفهماً مستقلاً تماماً عما يزعم للاقتصاد الحرّ من عفويات وآليات . وقد رأينا كذلك كيف ان الاسواق لا يدمرها ، بكل بساطة ، كونها اصبحت في العديد من اجزائها اسواق مجموعات ، وعمليات حصر ؛ ويجب ان لانغفل ابداً هذه النقاط حين نكون في صدد تكوين حكم او رأي في افلاس الاقتصاد المرتكز على المبادرة الحرّة . والاقتصاديون الذين بنوا – في ابحاثهم – نموذجاً للسوق ، مثالياً صافياً ، ليحصلوا ، اثر هذه الجهود ، على اسعار معينة محددة ، هؤلاء لم يشوهوا صورة الحقيقة وحسب ، بل انهم قدموا الينا عن الانتاج والمبادلات صورة مخالفة لصحة العلاقات والقرارات في الحياة الواقعية ، وان بقاء الاصلح بوساطة المزاحمة مستحيل في عالم جامد يقوم على اكفاء متساوين .

ان هذا المخطط الصغير يمكن ان يصور احسن التصوير اعلى درجة اقتصادية يمكن بلوغها اذا نظمت العوامل والخدمات والمنتوجات

وتمازجت بفعل القوى الآلية الانسانية على تنوعها واختلافها . ولكنه لا يساعدنا في قول كلمة حق واحدة عن عالم نجد فيه التراكيب المزجية والتسويات الاقتصادية ثمرة تصميم البشر وتعبيراً عن ارادتهم الحرة .

والتوازن الجمودي ـ الحيادي بأدق معاني الكلمة ـ يمكن ان يتحدد في مظاهر التوزيع ، بأعداد غير محدودة ، وبمحتويات منوعة جداً . والتوزيع معطى يبنى عليه التوازن . فهو ـ اذن ـ لا ينتج من هذا التوازن . فالنموذج المثالي الصافي للمزاحمة الكاملة اذن ، ليس من عيوبه فقط ابعادنا عن ملاحظة الوقائع وتفسيرها ، بل له عيب اضافي آخر . وعيبه ، انه يمكن ان يستعمل في محاولة اقتصادية موجهة ولكن خطيرة . ففي فرنسا ، وفي سواها من الامم الاوروبية يتخذه بعض التحرريين من ذوي الاذهان الهندسية جداً ، والساذجة جداً ، ممن يتوهمون ان بوسعهم تقديم افضل حل ينظم القضايا الاجتماعية بابتكارهم المعادلات الاقتصادية الجبرية التي تتحدث عن ارفع درجة من درجات الازدهار الاقتصادي ، سواء من ناحية كفاية الحاجات ام من ناحية غزارة النتاج . والتحول السريع المرتجل ، من النموذج المجرد ، الى التوصيات السياسية الاقتصادية التطبيقية ، خلط في المناهج ، وزيغ في الطرق ، وتزوير في الروح العلمي نفسه .

اضف الى هذا ما يجب ان نقوله ونعيد قوله دائماً وهو انه لا يكفي عند الحكم على نظام اقتصادي ، التساؤل هل من

الممكن اعادة بنائه منطقياً ، في ظروف جمودية مفترضة . بل ان المهم قبل اي شيء آخر ، ان نعرف في حالة الحركة الدينامية الواقعية نفسها ، وفي ظروف الملاحظة الحقيقية العامة ، هل بوسعه ، والى أي مدى ، ان ينجح في اذكاء التقدم الاقتصادي وتحقيقه .

ومهما كان من العيوب التي نراها في اقتصاد الاسواق ، فان له الفضل في المحافظة على بعض الاحتكاك بين المنتوجات او قل بين الانتاج وبين اذواق المشترين المستهلكين ، ومهما كان من انحراف اتفاقية الاسعار واتجاهها ، فانها تحافظ بعض المحافظة ، على حرية الفئات المتعاملة . والكسب ، مهما تعرض للنقد الاقتصادي والمعنوي ، في حالات خاصة ، فانه يظل بين جميع الدوافع الاقتصادية ، اقرب الدوافع العظيمة الى التطبيق واعظم المكافآت على الجهود التي استطاعت جميع النظم الاقتصادية خلقها وتحريكها .

ونعبر عن قولنا هذا بكلمات موجزة قد تستدعي تعليقات طويلة فنقول : ان السوق ، على نقصها ومعايبها ، لأثمن ، في ميزان القيمة ، من اكمل اقتصاد للمشروعات المخططة الموجهة ، وان اتفاقية لجميع الفئات فيها حقوق محدودة ، في التعبير والعمل ، لأفضل الف مرة من نظام حكم للدولة فيه من حيث الاساس سيطرة على الافراد ، وسلطات غير محدودة .

لقد طرأت على الاسواق الرأسمالية الحديثة تحولات كثيرة .

وعلينا تصنيف هذه التحولات وفقاً لدرجة تأثيرها على نشأة الاسعار ونموها .

ان ما يطرأ على النتاج من تغييرات، حين لا تكون مصحوبة بأي عنصر من عناصر الحصر ، وخاصة حين لا يصحبها اختلاف كبير في ضخامة المؤسسات الاقتصادية الصادرة عنها ، او اختلاف كبير في قواها التعاقدية ، او في حصر الصناعة ، سواء أكان هذا الحصر ظاهراً أو مستتراً ، أقول ان ما يطرأ من تغييرات هذه ظروفها وحالتها ، لا يكفي لابتعاث تغيير أساسي في الظروف التي تركز الاسعار ، وتحدد الكمية المبيعة ، والتغيير الطارىء على النتاج هو عنصر طبيعي من عناصر المزاحمة التطبيقية الواقعية، واذا بقيت تهيمن على الاسواق، في خطوطها الاساسية، مزاحمة تطبيقية معقولة ، واذا بقي في وسع مؤسسات جديدة ، وعوامل جديدة ، الانخراط في المهنة ، والانضمام الى ركب الفئات المتزاحمة ، فان النتيجة الاقرب الى المنطق ستكون حسنة ولا شك . وبادىء ذي بدء ، ستجذب بعض المؤسسات اليها فريقاً من الزبائن ، بتنويع منتوجاتها مثلًا ، او بتقديمها الى جانب نتاجها الرئيسي ، منتوجات او خدمات اضافية . فمحطات بيع البنزين الاولى تقوم بغسل مقدم السيارة او نفخ اطاراتها ، مجّاناً . ثم يعتاد الزبون ان يتلقى الى جانب السلعة الاساسية خدمات اضافية ، وجميع المحطات الموزعة للبنزين يتوجب عليها عندئذ تقديم الخدمات نفسها الى زبائنها . ولا يخفى ان هذا المخطط

يوجز كثيراً من ظروف الحياة الواقعية، وان التغييرات الطارئة على السلعة ، في عالم دينامي يمور بالحركة والتحول ، لا تخضع لاي قانون بسيط .

على ان هذا الميل مؤكد ثابت. فان التغيير الذي يطرأ على السلعة في مجموعة من المؤسسات التي تظل ، من ناحية ثانية ، متنافسة ، لا يؤدي الى انحراف السعر والسلعة عن مستواهما التنافسي الا قليلاً .

ولكن الامر يختلف كثيراً حين يكون ثمة عدد محدود جداً من البائعين ، في مجموعة اقتصادية هي ايضاً محدودة ، وهذا ما يسميه الاقتصاد الحديث «القطب المحتكر» . ويفهم هذا التعبير على وجوه عدة ، وهو يشير الى حال يكون الطلب الاجمالي فيها موزعاً على عدد صغير من المنتجين الذين يسهم كل منهم بحظ كبير من كمية النتاج المبيعة .

وهو يشير ايضاً الى الحال التي لا يمكن فيها تحديد السعر ، والسلع المتدنية ، من قبل احد المنتجين ، الا بعد ان تُنظر ردود فعل الآخرين ، بعين الاعتبار .

في هـذه الحال من « التفاهم » بين عدد محدود جداً من « الكبار » نرى ان عدداً من الخطط الاقتصادية لا يزال ممكناً :

١ ــ خطة التأثير والنفوذ التي تغير المبادرة الكبرى بوساطتها قرارات واحدة او عدة من المشروعات الاخرى ، في ما يختص بأسعارها ونوع سلعها المصنوعة .

٢ – خطة الاستبعاد ، وبها يضع جزء من اجزاء المجموعة ، سائرَ اجزاء المجموعة او بعضها ، خارج ساحة المعركة .

٣ – خطة التبني ، وبها يعتبر احد المنتجين اسعار سواه ونوع صناعته من المعطيات التي تجب مراعاتها وتبنيها ، وعندئذ يعدل اسعاره ونوع مصنوعاته وفقاً لتلك .

٤ – خطة التفاهم والاتفاقيات ، وبها تعقد بين « الكبار » محالفات تهدد الاجراء والمستهلكين على حد سواء . وعندئذ لا تكون معطيات الاسواق كافية لتحديد الاسعار .

وفي كل هذه الاحوال، وجميعها تعبر عن التفاهم والتآمر بين الكبار ، يكون السعر غير محدد ، ويظـــل معرضاً لهزات واضطرابات مضرة خطيرة . وهذا ، اذن، مما يبرر تدخل الدولة . وهذا ، طبعاً ، **يفترض وجود الدولة** ، وانها قادرة على الاختيار والتوجيه ، وعلى تطبيق سياسة متناسبة ، وقادرة خصوصاً على الوضوح في تحديد الاهداف التي تريد بلوغها .

ويخيل الينا انه قد بولغ في تصوير عواقب الحصر في الرأسمالية الحديثة . وذلك بسبب رد فعل ، من السهل فهمه ، ناشىء من سيئات المزاحمة . فالحصر موجود ، ولكنه ليس موجوداً في كل مكان . ومن الصعب جداً ان نكتفي بدراسة بسيطة لتراكيب المؤسسات فنعين درجة الحصر المسيطرة على اقتصاد ما ؛ ولقد ازدادت سيطرة المشروعات الحرة الكبرى زيادة محسوسة في الاعوام الاخيرة . وليست لدينا معلومات كثيرة في هذا الصدد ،

والاحصاء الاكمل الذي أجري عام ١٩٤٦ في اميركا دلل على ان الاعمال الكبرى اكثر فائدة وجدوى من الاعمال الصغرى ، ولكن الاعمال الكبرى جداً ليست اجدى من الاعمال الكبرى.

واشار هذا الاحصاء ايضاً الى ان الفروق الكمية بين معدل التكاليف في الاعمال المختلفة الاحجام ، تصبح ضعيفة نسبياً ، كلما وصلنا الى حجم معتدل . فنحن اذن بعيدون ، كما نرى ، عن المطلقات والتعميمات التي أطلقت على التمركز المتصاعد، وكذلك التحليل المعمّق للحصر في عصرنا الحاضر ادى الى اعادة النظر في الاحكام الجزئية ، والسطحية التي وجهها الكثيرون الى الحصر . فهو يستطيع ان يخفض التكاليف ويهيمن على الاسواق . وهو في اغلب الاحيان يفرض هذين التأثيرين . وعلى مراقبة الحصر العناية في التمييز بينهما .

والتدخل ان كان محدداً ومرتكزاً على مفهوم عقلي ، يمكن ان يصحح حركة الاسواق ، خاصة ان تدميرها ليس في مصلحة احد .

ب – ظروف التوظيف تغدو قليلة ...

ان لوحة الرأسمالية المشلولة بسبب الحصر ، تحت اقلام الفنانين المنحازين وريشهم ، تتضخم وتزداد خطورة بخطوط إضافية . وثمة مكتبة كاملة ازدهرت ، في اللغة الانكليزية، وكلها تدرس « الاقتصاديات » ابان نضجها . وباللغة الالمانية ، وهي تدرس الرأسمالية في نهايتها . ولورنر سومبار فضل في انه جعل قراءة

هذه المؤلفات ، الطراز الشائع بين المثقفين وانصافهم . ومؤلفو هذا النوع من الدراسات يعتقدون اعتقاداً راسخاً بان الرأسمالية بلغت مرحلة نضجها ، بل انها بلغت اولى مراحل انحطاطها . وفي عهد صباها كانت تتمتع بقدرة على الاستيعاب المالي بوساطة توظيف رؤوس الاموال ، المتجدد الممتد يوماً بعد يوم. اما في العصر الحاضر ، فالمناسبات المساعدة على هذه التوظيفات بدأت تزول ، والنقاط الاساسية الجوهرية في ابحاثهم تنحصر في ثلاث: فهم يعتقدون ان الرأسمالية قد عرفت اوسع مراحل انتشارها في توسعها الجغرافي ، فعملياتها التي تنمو اليوم في عهد « العالم الذي عُرف » لا يمكن ان تبدي من الدينامية الحركية مثلما ابدته في عهد تطورها الاول ، حين كانت مندفعة في اكتشافاتها العالمية ومشروعاتها الاستعمارية ، وتوسع الاميركيين خاصة شطر الغرب البعيد . وفي كل هذا كان توسيع الآفاق الرأسمالية . ثم ان تطبيق الابتكارات الكبرى في القرن العشرين ليس له من مقومات الثورة ما كان له في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر كله .

واخيراً : ان عدد السكان في كثير من البلدان المتطورة اخــذ يميل ، بخلاف تنبؤات والتوس المتشائمة ، الى الثبات والاستقرار ، والتزام حدود لا يعدوها .

حين نجمع هذه العوامل بعضها الى بعض ، دون ان نلزم حدوداً من النقـد والحذر ، نجد لهذه العوامل مظهراً ضخماً

ينطق بالهول . وقد استخدمها اتباع كينز الذين كانوا يجهدون اكبر الجهد لاكمال نظريات استاذهم المتشائمة الخاصة بعدم كفاية عمليات التوظيف في الرأسمالية. وقد استثمر الماركسيون ايضاً، على نحو واسع جداً، هذه العوامل، اذ وجدوا فيها امتداداً طبيعياً لمذاهبهم ونظرياتهم في الانشاء التاريخي للرأسمالية. ولكن قليلاً من التفكير يكفي الدارس ان يشك في الاهمية المنسوبة الى انحطاط مناسبات التوظيف المالي وظروفه . ان نمو الطلب وتطوره وازدياده عمقاً، اي كسبه طبقات جديدة من المستهلكين، يقدم ايضاً ممكنات عظيمة، حتى في البلدان التي بلغ فيها التطور مبلغاً كبيراً . اما في البلدان الجديدة والمتأخرة فانها تعتبر خزانات كبرى يكمن فيها احتياطي الطلب . وان تباطؤ سير الاختراعات والابتكارات خلال القرن العشرين لن يبلغ حداً يحرم معه مختلف فروع الصناعة المهمة من استعمال هذه الابتكارات. وعلى كل حال، إن النظريات التي تنادي باستعمال اشغال جديدة من الطاقة ليست في صالح النظرية الاقتصادية المرتكزة على التشاؤم. وخلال التطور الرأسمالي رأينا ثمة مظاهر انحطاط موقتة يعانيها توظيف الاموال . ولكن هذه المظاهر لم تحل بين الرقي الاقتصادي وبين السير الى امام، ولم تلفظ حكمها بالاعدام على النظام الرأسمالي كله . اما النظرية القائلة بالنضج الاقتصادي فليس فيها ما ينسينا تعاليم التاريخ وهي واضحة اجمل الوضوح.

ج – الاستخدام الكلي لا يتحقق عفوياً ...

ان عدم كفاية التوظيف المالي الناشيء عن انحطاط في ظروف التوظيف ، وعدم الكفاية العائد باسبابه الى الهبوط الممكن في مستوى القدرة الانتاجية المقدّرة من قبل ، دون معدل الفائدة النقدية ، هما فكرتان متمايزتان ، ولكننا كثيراً ما نراهما مقرونتين احداهما الى الاخرى في الدراسات التحليلية وفي المعارك القلمية الحديثة . وان اكثر اتباع كينز اقتناعاً بنظرياته ، بل اكثرهم رغبة في اقناع سواهم بها ، لم يستطيعوا ان يدللوا (ولا استاذهم استطاع ان يدلل) على ان ثمة اسباباً متعلقة بالرأسمالية تؤدي الى الزام القدرة الانتاجية في عمليات التوظيف المالية الاضافية ، بان تكون دون مستوى معدل الفوائد العادية الجارية .

هذا الحدث الاليم يمكن ان يحدث ، ولكننا لا نرى سبباً واضحاً لحتمية وقوعه بعد ان بينا امر الصراع العظيم بين التراكم والتجديد .

ونحن نرى من ناحية ثانية ، انه لم يقم احـــد الدليل على ان الاقتصاد الرأسمالي يجب ان يؤدي حتماً وبالضرورة ، الى تضخم في التوفير ، اي الى نقص رهيب في الطلب الحقيقي لسلع الاستهلاك .

على هذه القواعد المزعزعة أقيمت نظرية الاستخدام «الناقص» المستعملة في محاربة الرأسمالية ، وهي تصوير حالات البطالة الكبرى التي سجلت ما بين الحربين العالميتين الكبريين ، وفي ظل اكبر

الرأسماليات في العالم . وهي تعتبر اصلاح الظروف العامة للتراكيب غير ممكن . وتنتهي الى ضرورة التدخل وحتميته . وهذا التدخل الذي وضع له كينز حدوداً ضيقة ، قد امتد ، وتعاظمت حدوده واتسعت في اذهان خلفائه . فمن التوصيات عن النقد الرخيص ، والتوظيفات العامة المعوضة ، الى تدابير المشروعات الاجبارية ... هذا موجز الطريق الكبرى التي سلكتها فرقة من مدرسة كينز . واذا كان فريق من اتباع كينز وشراحه قد رفضوا الانجرار في هذه السبيل ، وقاوموا هذه الفكرة ، فان فريقاً آخر قد اندفع في ذلك اندفاعاً لا مقاومة فيه . ومنذ اللحظة التي اصبح فيها « الاستخدام الكلي » مبرراً لدعوة اشتراكية لا تجرؤ على اعلان اسمها ، اذ وضع هذا « الاستخدام » موضع الشعار السياسي ، وروّج له بصفته منهجاً للمستقبل القريب — منذ تلك اللحظة ، اصبحت المناقشة الهادئة امراً مستحيلاً .

علينا هنا اذن ان نقول ونعيد القول بان استخدام الموارد الاقتصادية الى اقصى حد ، وتشغيل طاقة العمل كلها ، انما هما هدف مشترك لجميع الاقتصاديين في العصر الحديث ، وفي العصور السالفة . ففي هذا شرط ضروري ، وان لم يكن كافياً ، لرفع النتاج الاجمالي الى اقصى درجاته ، اي لبلوغ اقصى حد من الانتاج ، ومعه الرخاء الاقتصادي والازدهار العميم ، بعد ان ينظر القيمون على المشروعات الى شروط اخرى يجب ان تجتمع

(كالتوزيع ، والقدرة الانتاجية الخ ...) . اضف الى هذا انه ليس من اقتصادي يشك او يناقش في كون تدخل الدولة في ما يختص بالنقد وبالقروض يساعد على الحد من ازمة البطالة ، ولو موقتاً .

بعد ان بينا هذا ، وأوضحناه غاية الايضاح ، بقي ان نشير الى ان ثمة شكاً مضاعفاً تتخبط فيه السياسات الهادفة الى الاستخدام الكلي . فمن ناحية ، نرى ان الرغبة في استخدام اليد العاملة كلها (اي الميل الى القضاء على البطالة) ليست ابداً المرادف الدقيق لاستخدام الموارد الاقتصادية استخداماً تاماً .

فهذا الاستخدام التام للموارد، ذلك الذي يستطيع المهندس تقديره بتعابير تقنية ، ليس من الاشياء التي تهم الباحث الاقتصادي، على نحو مباشر، بصفته استخداماً للموارد وحسب. وعلى هذا ان ينظر بعين الاعتبار ، ما تبديه المؤسسات من مقاومة ، وما تبديه الاسعار من مقاومة ، محاولة ان تمنع تحقيق اكبر استخدام تقني ممكن ، للموارد الاقتصادية. فاذا اقتصرت ملاحظته على مراقبة مقاومات الاسعار في اطار المؤسسة المعتاد، فالافضل له ان يعين فوراً الشروط التي تتيح للمنافسة الممكنة واقتصاد الاسعار توزيع الموارد وفقاً لهما. ان الاستخدام الكلي بالمعنى الاقتصادي وهو يختلف تمام الاختلاف عنه بالمعنى التقني ، ليس غير اسم جديد يطلق على الرخاء الاقتصادي وعلى اقصى درجة اقتصادية يمكن ان يبلغ اليها نظام . فاذا كان رجل

الاقتصاد يولي وجهه شطر تغييرات اساسية يدخلها على اطار المؤسسة، تحتم عليه الاصطدام بالمسائل العامة لخصائص كل شكل من اشكال التنظيم على حدة (اقتصاد الاسواق، اقتصاد المشروع المخطط الموجه) . ومن ناحية ثانية إن استخدام اليد العاملة استخداماً كلياً ، واستخدام عنصر العمل كذلك ، يترتب عليه صعوبات مبدئية كبرى تؤدي بدورها الى نتائج مهمة جداً . فكينز واتباعه ، وجميع الاقتصاديين في العصر الحديث، يعلمون حق العلم ان كل اقتصاد ، في عهد وظيفته الدينامية الحركية ، يتضمن قدراً من البطالة التي لا يمكن التخلص منها. ومن بعض اسباب هذه البطالة المحتومة ميوعة عنصر العمل والظرف الناجم عن ان العامل الذي يتحول من عمل الى آخر ، لا يمكن ان يقوم بذلك الا اذا مرّ بفترة من البطالة . اما البطالة الضخمة الرهيبة التي اراد كينز والكينزيون القضاء عليها فهي البطالة غير الارادية . وهي تقاس بعدد العمال الذين يقبلون الانخراط في العمل، الآن، وشروط العمل الحاضرة، ولكنهم لا يستطيعون، لان عرض الاستخدام غير كافٍ ، اي غير موجود بالنسبة الى هؤلاء العمال العاطلين . ونحن لن نحلل هذه الظاهرة التي اشبعها علماء الاقتصاد درساً وتحليلاً. ولكننا سنشير الى جانب آخر من الموضوع .

نحن لا نملك اليوم تقنية احصائية تتيح لنا ان نميز بين مختلف انواع البطالة ، ولو بدرجة تقريبية : البطالة المحتومة والبطالة

التقنولوجية (وهي البطالة التي تنشأ عن التقدم الآلي، ومزاحمة الآلة للعامل) ، والبطالة المسماة بغير الارادية . ولنفترض ان ثمة اقتصاداً قومياً ، يشكو بطـــالة اجمالية واسعة ، يحاول القضاء عليها بطريقة ما ، وذلك بانقاص الفـــائدة والمبادرة الى توظيفات مالية اهلية عامة . وهـذه المحـاولة تنطلق وللاقتصاد تركيب انتاجي يضم في مـا يضم الاستخـدام الناقص . وهي تهدف الى ايجـاد تركيب انتاجي اقتصادي جديد متلائم مـع الاستخدام الكلي . وليس هذان التركيبان ، ان كانت المحاولة على شيء من الاتساع والشمول ، متشابهين نوعياً . وللتحول من الواحد الى الآخر ، يجب ان تحدث بطـالة تقنولوجية معينة ، سببها التغيير الذي أُدخل على التركيب ، وبتعبير آخر نقول ان الضرورة تدعو آنئذ الى توزيع اليد العاملة توزيعـاً جديـداً ، بحيث تنسجم هذه اليد العاملة مع التراكيب الجديـدة ، واذا بذلت الدولة الموقتة بنظرية الاستخدام الكلي اقصى طاقتها ، من حين الى حين ، للقضاء على البطالة فوراً ، والتخلص منها بسرعة ، فانها تتعرض لبلوغ نتيجة اقتصادية تختلف كثيراً عن غاياتهـــا المنشودة ... اضف الى هذا ان حال الاستخدام الكلي انما هي حال انفجارية ، فان انتفاء المرونة من عرض العوامل ، او ميلها الى النقصان ، وان اخطاء التشويه الاقتصادي ، والتوظيفات المالية الخاطئة ، الزائغة عن اهدافها ، تتكاثر .

والدولة التي تمارس سياسة الاستخدام الكلي ممارسة عمياء ،

تعرض نفسها الى تضخم نقدي ، او الى تضخم في التوظيفات المالية التي تؤدي بها، بعد ذلك، الى نقص رهيب في اليد العاملة. ومهما يكن من امر ، فالتضخم النقدي هو مصير كل اقتصاد يعتمد الاستخدام الكلي دون بحث ولا روية . والى الآن لم يُثبت احد استقرار نظام من الانظمة الاقتصادية التي تطبق مبدأ الاستخدام الكلي ، بل على العكس، فان المزاعم التي تبزّ سواها في التبجح والادعاء هي التي تنشر الدعاوة بان نظـام الاستخدام الكلي هو بطبيعته غير مستقر .

ان درجة عالية من الاستخدام، لهي الهدف المشترك بين سائر الانظمة الاقتصادية على اختلافها ، والرأسمالية ترمي اليه وفقاً لمنطقها الخاص. وذلك باتخاذها الابتكار أداة للصراع ضد عواقب التراكم، وبرفضها الاعتراف بأن ثبات الاجور وتناسبها، امران واقعان او ممكنا الوقوع .

ولا ازعم ان هذه الشخصيات تصح في كل مكان وزمان . ولكنني اقول فقط انه لم يقم احد الدليل على ان النظام الرأسمالي يتضمن في صميمه ، بالضرورة ، البطالة العظمى الواسعة .

د ـ الاعباء الضريبية والاجتماعية

تنقص النتاج الاجمالي

لا شك في ان الاستخدام الناقص موجود. في بعض تراكيب

الرأسماليات الحديثة. وهو لا يمكن ربطه بمبدإ النظام الرأسمالي ومنطقه الا بوساطـة استخدامنا طريقة مصطنعة جانبية . واكثر من هذا اصطناعاً ، في رأينا ، المحاولة الجاهدة لاظهـار تدخل الدولة الطفيلي (سواء أجاء عن يسار أو يمين) بمظهر النتيجـة المحتومة للرأسمالية. وان الاستخدام الجزئي، والنقدي الناقص، لمعطيات المحاسبة الاجتماعية ينشر في هذا الصدد اوهاماً من الواجب تبديدها ، ولا معنى ، الا في أحوال نادرة ، للمقارنات الشائعة لمجموع الاعباء الاجتماعية والضريبية بالنتاج الاجمالي الخام ، او لمقارنتها بالدخل القومي الصافي .

وليس من الممكن التفكير في امة كما نفكر في مؤسسة اقتصادية . فحسابات المؤسسة وحسابات الامة لا تخضع لقواعد تسجيلية واحدة. ففي المحاسبة القومية نجد ان الاعباء الاجتماعية (وهي جزء من مجموع المداخيل الموزعة) يمكن النظر اليها ايضاً بصفتها مداخيل انتقالية ، او مداخيل اسمية ظاهرة، وهي لا تضاف الى صلب الدخل القومي الصـافي ، او الانتـاج الخام . اما الضرائب ، فثمة فروق تفرض وجودها. فالضرائب المباشرة تدخل في حساب الدخل الصافي المحسوب وفقاً لطريقة المداخيل الموزعة ، والضرائب غير المباشرة تضاف ــ بعد ان تحذف منها القروض ــ الى الدخل الصافي، المحسوب وفقاً لثمن العوامل ، للحصول على الدخل الصافي المقـدر باسعار السوق . ومن ناحية بمجموعة الامة. فالضرائب تمثل التعويض على خدمات

الدولة . فدراسة ضعفها على الاقتصاد ، دراسة دقيقة ، تتطلب اذن ، تمييزاً حاسماً بين ما يشكل من ناحيـة ، التعويض على الخدمات التي تؤديها الدولة للاقتصاد ، ومن ناحية ثانية ، ما هو مجرد تكاليف. وهذا التمييز هو، احصائياً ، من الصعوبة بمكان، يؤدي الى نتائج غامضـة في اكثر الاحيان . ويستعاض عادة عن هذا التمييز المرتكز على احصائيات ، بالتحليل الاقتصادي الذي يتيح ، على الاقل ، تعيين الاعباء الضريبية والاجتماعية ، التي هي على نحو مباشر ، ضد روح الرأسمالية ووظائفها الطبيعية. والاعباء الاجتماعية مجال انساني واسع يتيح المحافظة ، من حين الى حين ، كمياً ونوعياً ، على قوى العمل ، وابقاءها سليمة .

الاعباء ليست اذن في ذاتها عقبة في طريق عمل الرأسمالية المستمر الرتيب . ولكنها تصبح كذلك حين تكون هي النتيجة او هي المصاحبة لتشريع يفصم عرى وحدة التقرير ، ووحـدة التبعة في مشروع اقتصادي معين ، او حين يراد لها ان تخلف ، على نحو مبدإي منظم ، التعويضات عن قدرة انتاجية معطاة من المركز الاجتماعي لاصحاب العلاقة ، والضريبة لم تكن يوماً من الايام حيادية . وكل نظام انما يغير التوازن النظري للرأسمالية، ويغير وظيفتها التطبيقية . وللاقطاع الضريبي دور اقتصادي يتوقف عـــلى شكل الاقطاع ، ومرتكزه ، والموارد التي يستخدمها ، وقد يلزمنا مؤلف ضخم لنبين فيه بماذا ولماذا يمكن ان تخدم الضريبة الاقتصاد الرأسمالي او لا تخدمه. ونكتفي هنا

بذكر انواع الضرائب المناقضة لروح النظام الرأسمالي وعمل وظائفه :

١ – الضريبة المباشرة التي تحل محل توفير الافراد والمؤسسات والجماعات .

٢ – الضريبة المباشرة التي تلم باموال رأس المال الحقيقي الذي يستخدم فعلاً في الانتاج وحسب .

٣ – الضريبة المفروضة، لانقاذ المشروعات الرأسمالية الكبرى ومعونتها .

٤ – الضريبة التي تهدف في الاوقات الهادئة الى تخفيض المكاسب الخارقة وجعلها في مستوى « الارباح الطبيعية » او «العادلة». والواقع ان نسبة متزايدة من الجماهير بدأت في بعض البلدان الديمقراطية تتمنى انقراض الرأسمالية بالسياسة الاجتماعية الضريبية ! ان هذه المثالية. الانقراضية لا تتلاءم مع روح الرأسمالية. والمذهب الطفيلي في التدخلات الاجتماعية يجد امتداداً له ومكملاً في النظرية التدخلية المحافظة. وهذا المذهب هو المعبر عن وجهة نظر اشباه اصحاب المشروعات الذين يجدون راحتهم الكبرى وضالتهم المنشودة اذا أوجدت لهم الدولة مشروعات متواضعة ذات ارباح تافهة ، بعيداً عن المغامرات (وما يتخللها من فتوحات موفقة ، ومآسي غرق موجعة) لا تنال الا على غوارب الآفاق البحرية البعيدة .

وتميل تجمعات المنتجين ، باتحادها مع الدولة ، في بعض

الرأسماليات الجانحة الى الافول، الى تغطية قطاعات عديدة وتقديم المساعدة لها . أي بث الاضطراب في آلية الرأسمالية وعمل وظائفها، وذلك بالحفر تحت قواعدها نفسها. فالدولة التي تتدخل في كل شيء، ولا تنفذ شيئاً، (وذلك بسبب ضعف الحكومات التي لا تفهم مناهجها او ليس في وسعها اتباعها وتطبيقها) انما تفت في عضد المنتج العامل وصاحب المشروع على حد سواء . وهذه العلاقات التي يجب اقتطاعها من الرأسماليات المنحطة لتنشيطها ورفع مستواها ، لا يمكن طبعاً ادخالها على الرأسماليات الصحيحة الفتية نفسها .

هذه المراجعة الموجزة تسمح لنا بالاعتقاد أن بعض الاخطار التي ينظر اليها على انها شديدة الهول ، من بين تلك التي تهدد الاقتصاد المرتكز على المشروع الحر والاسواق ، ليست على ذلك القدر من الحدة ولا الحتمية كما تحاول الماركسية المبسطة ان تبين .

ومن الناحية المقابلة نرى ان الرأسمالية مهددة اليوم بخطرين جديين او قل بمسألتين بينّا خطورتهما في الصفحات السابقة . وان القسط الاوفر من مواهب اولئك الذين يريدون انقاذها ، او انقاذ ما يمكن من معالمها ، ومظاهرها ، يجب ان يتركز في حل هاتين المسألتين .

منطق الرأسمالية يختلف عن منطق السياسة

يتلخص منطق الرأسمالية في انها اعظم ربح ممكن ، ناتج ،

بوجه خاص ، عن الابتكار والتجديد . وكل مجتمع رأسمالي يتحرك تحركاً منتظماً رتيباً، بفضل نواحٍ اجتماعية ليست مشربة، ولا مدفوعة، بروح الكسب ، وبرغبة البحث عن اكبر كسب ممكن . فلو سيطرت هذه الروح الجشعة على الموظف والجندي والقاضي والكاهن والفنان والعالم، لانهار المجتمع وهدر كل مظهر من مظاهر الاقتصاد .

ان اثمن ما في حياة الناس من قيم ، كالشرف والفرح والتعاطف ، والتواصي بالمرحمة ، واحترام الغير ، ليس لها كلها مكان في اسواق البيع والشراء . والا رقصت الجماعة البشرية على قواعدها المترنحة المزعزعة .

ويمكن لروح متخلفة وغريبة عن الرأسمالية ان تحمل،خلال مدة تطول او تقصر، الاطر التي يعمل الاقتصاد الرأسمالي داخلها . ولكن هذا الاقتصاد ، بمقدار ما يفرض احترامه على الجماهير (بسبب انتشاره نفسه ونجاحه) وبمقدار ما ينشر حسناته ، وكذلك بمقدار ما يزيد في الرفاه المادي، يزعزع دعائم المؤسسات الاجتماعية التقليدية والتراكيب الفكرية التي لا يمكن ان يوجد دونها نظام اجتماعي . فالرأسمالية تستهلك وتفسد .

ويحتاج الزعماء السياسيون الى اعصاب حديدية حقاً،وبرودة في المزاج ، اسطورية ، اثناء تشخيصهم الحالات الاجتماعية ، وقوة ارادة خارقة اثناء تجريع الدواء للمريض ، ليستطيعوا تخليصه في الوقت المناسب ، من داء الرأسمالية .

ولكن الرأسمالية لا تقتصر على الامتناع عن تقديم المبادىء والاسباب للنظام السياسي الذي تحتاج اليه، بل ان تطورها نفسه يعرض متطلبات السياسة وتقنياتها للخطر . وخاصة ما يتعلق بتجميع المشروعات الصناعية ، لامة من الامم ، في منظمة واحدة ، لمجابهة الاخطـــار الداخلية او الخارجية . وليس ثمة علاقة بين الرأسمالية وبين الاخلاق. ولكننا نعلم من ناحية ثانية ان كل سياسة انما تؤسس على اخلاقية معينة ان لم نقل على ميتافيزيكية غيبية معينة. والرأسمالية تفيد من حصولها على حرية غير محدودة. ولكن لا تمكن الحياة في اي مجتمع سياسي تنعدم فيه الحدود والضوابط ، كتحديد الحريات ، او تقييدها ، او التخفيف من اندفاع الافراد فيها. ومحال ان ترضى الرأسمالية، على الصعيد الاقتصادي ، اي حكم يفرض نفسه عليها ، غير ان كل سلطة سياسية هي حَكَمٌ لا يمكن ان يتخلى لسواه عن اي فرع من فروع السلطة التي يمارسها .

فأزمة الرأسمالية وأزمة الدولة ليستا شيئاً واحداً . ولقد كان من المحتوم، وقد ساعدت الدولة بنصيب عظيم على انطلاق الرأسمالية ، ان تنكفىء هذه على الدولة ، بل على المجتمع التقليدي نفسه . وحل المسألة يظل من خصائص السياسة،ولكن السياسة التي دخل التجديد على اسسها واهدافها وتقنياتها ، مما يفرض على العالم الاقتصادي وجودها ، وهذا يشير الى مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية .

و – وظيفة صاحب المشروع تزول ...

يخيل الينا ان ج. شومبيتر ، وهو صاحب آراء كثيرة صائبة في مصير الرأسمالية ، قد اخطأ حين قال ان الاقتصاد المعاصر يضعف من وظيفة صاحب المشروع بعد ان كان هو الذي خلقها وجعلها ضرورية . فالجمهور والمستهلكون يعتادون التجديد، فلا يبقى من الضروري التغلب على تقاليدهم الروتينية. ويمكن ان يُستبدل بصاحب المشروع مكاتب نشيطة تقوم بالدراسات . ولكننا لا نرى بوضوح كيف تكون تقاليد المستهلك الروتينية هي وحدها التي يجب التغلب عليها. وانه من السهل التغلب عليها اليوم اكثر من الماضي .

على ان هذا ليس هو سبب الضربات الحقيقية التي يتلقاها صاحب المشروع وتتلقاها وظيفته ، بل ان لها سبباً آخر . ان مظاهر التحول التي تلم بمؤسسات المجتمعات الحديثة تدخل الاضطراب والتشويش ، بل تمزق وظيفة صاحب المشروع ، او على الاقل ، تحددها تحديداً خطراً . وقد شهدنا هذه الكارثة في المجتمعات الرأسمالية المنهارة. ففي الاقتصاد الخاضع للمراقبة، لم يبق الملتزم ، او بتعبير آخر لم يبق صاحب المشروع هو صاحب القرارات والتعميات الاساسية التي لا يمكن فصلها عن وظيفته . وفي المناحي الاقتصادية المؤممة ، وعلى الاقل في بعض البلدان ، يبت في جميع الامور كما لو كانت لجان عديدة تخلف صاحب المشروع ، على نحو يؤمن المصلحة . صاحب المشروع

هذا المتمتع بسلطة موحدة محصورة بين يديه .

فاذا ظلت الامور تسير في هذا المنزلق الخطر ، رأينا صاحب المصنع في غد ، يعهد به الى اللجان العديدة الاعضاء نفسها ، متعرضاً لعواقب مناقشات برلمانية تنشب في كل مكان لكنها لا تعمل لخدمة الانسانية في اي مكان . وليس يهمنا هنا ان نلفظ حكماً عاماً تكون له قيمته البليغة . بل نكتفي بملاحظة بعض الوقائع ذات العلاقة بموضوعنا ، وهو وصف رأسمالية منسجمة الخطوط متناسبة التقاطيع . فمن ناحية منطق الرأسمالية نرى :

١ – انه لا يمكن الخلط بين منظم العمليات الاقتصادية وبين صاحب المشروع وهو صاحب السلطة والمراهنة .

٢ – ان صاحب المشروع الجزئي هو بدعة مضحكة .

٣ – حين يعامل صاحب المشروع معاملة الموظف ، تكون الرأسمالية مريضة. اما اذا كان صاحب المشروع موظفاً فتكون الرأسمالية قد ماتت .

ونضيف الى هذا انه اذا كان موظف الدولة الاشتراكية ينال من الارباح ما يناله صاحب المشروع (اي ينال فائدة سرية مكتومة) فهو يستطيع ان يدعي بأنه صاحب مشروع، ولكنه سرعان ما يكتشف امره ، اذا كان يعيش في ظل نظام ارهابي استبدادي ، فيذهب اما الى السجن واما الى ساحة الاعدام .

الفصل الخامس

الاتجاهات الممكنة في المستقبل ...

اكبر الظن ان اقتصاداً خليطاً سيسيطر على الصعيد العالمي، في عدد كبير من الامم ، خلال نصف القرن المقبل .

وسيكون الاقتصاد في المستقبل ، شأنه اليوم ، شبيهاً ببناء فخم ، تجتمع في اجزائه تراكيب مختلفة ، واساليب متباينة ، لان هذه الاجزاء لم تشيد في عهد واحد ، لكفاية حاجات من نوع واحد .

ولكن لنا ان نتساءل : ما التركيب الذي سيكون سائداً ، وما الاسلوب الاساسي في هذا البناء ؟

اننا ننظر مستبقين الاحداث ، كمن يريد التنبؤ بما في مصب النهر وهو لا يزال في منتصف مجراه . ولذلك لا نحاول الاجابة الا اذا لاحظنا ضروب المنافذ التي تتشعب حولها الاتجاهات المعاصرة ، وتحشد في سبيلها الجهود . ان النظريات المحيطة بهذه الانواع من المنافذ والحلول تتبجح كلها بالواقعية ، اي انها ترتكز

على بعض الوقائع الملموسة وتستخرج منهـا الحلول المتصورة ، ولكن ليس بين اصحاب هذه النظريات من يستطيع الادعـاء بأن الحل الذي يقدمه سينشأ من واقع التطور وطبيعته ، دون جهود ايجابية ودون اختيـار ارادي . وجميع هـذه النظريات اعترفت بفضل النشاط السياسي ولكن ليس ثمـة بينها نظرية لا ترغب في تقديم الادلة على ان التاريخ يجري تماماً في اتجاه آرائها وبراهينها . ان تناسب القوى ، وعلاقاتها ، هي التي ستحكم بينها ولا شك. ولكن الذكاء المنظم الخلاق ينظر الى هذه النسبة بين القوى نظرته الى مادة يمكن تعديلها وتطويرها وليس كمعطى محتوم، او كأمر واقع ليس عليه الا تسجيله سلبياً . فالتاريخ يُصنع صنعاً ، ونحن الذين نصنعه ، مهما كان اثرنا فيه ضئيلاً ، او غير مباشر ، وفي الحدود المتواضعة التي نُسهم فيها بصنعه ، نرى ان محاولة فهم تياراته والحكم عليها ، بدلاً من الاندفاع في التيار الذي يخيل الينا ، لمدة وجيزة ، انه اشدها قوة ، ان عملنـا الارادي ذاك ، هو الذي يحفظ علينا ما في مصائرنا من عنصر انساني خالص . ان النبوءات باطلة ، والاختيار وحده هـو الضروري . وفي السطور التالية نحاول ان نجمع عناصر اختيار معين .

١ ــ انواع المنافذ

أ ــ المشروعات المخططة الموجهة توجيهاً كاملاً، والرأسمالية

مـا معنى المشروع المخطط الموجه ، في ظل اقتصاد يمارس

التخطيط الكامل الموجه ، سواء من ناحية القوة او من ناحية الانتشار ؟

انه مجموعة مترابطة بالاوامر المرقمة التي تصدر للمنتجين والمستهلكين والموفرين والموزعين أموالهم .

او انه جهاز عظيم يكون من الافضليات الاجتماعية ، اي انه وثيقة تعبر بالكم والنوع عما تمس الحاجة اليه ، ويفضل على سواه ، في سبيل كفاية الحاجات بوساطة الموارد الاقتصادية الممكن تجنيدها .

او انه في حالٍ تتطلب ، بين حين وحين ، التصرف بالكميات الاقتصادية الاجمالية على نحو يضمن الرخاء الاقتصادي والتقدم . وهذه الكميات هي : النتاج الاجمالي ، والمصروف الاجمالي ، اي سلع الاستهلاك الناتجة ومصاريف الاستهلاك . اموال التوظيف المالي الناتجة والمصروف محسوباً باموال التوظيف .

او انه بتعبير آخر لائحة من القرارات الصادرة عن الدولة ، تفضل المشروعات التي يجب ان تنفذها الوحدات الاولية (المؤسسات الصناعية الصغرى والمنازل) وذلك لكي تنفذ هذه القرارات بالفعل. وهذا المشروع المخطط هو من حيث المبدأ ، اجباري الزامي وليس استشارياً ؛ وهو من صنع مركز مختص بالتقرير . وهو الوسيلة المميزة لاقتصاد موحد الاقطاب او قل

ذي قطب واحد، مهما كان عدد الاستشارات الدائرة بين القاعدة والقمة، ومهما كانت تفاصيلها ، ومهما كانت المقاومات الظاهرة بين المركز والمحيط، ومهما كان عدد التجزئات التقنية في الوحدات او في مجموعة الوحدات الانتاجية الاستهلاكية ، ومهما كان من انحلال المشروع المصمم وانتشاره في الزمان والمكان .

ان جهود انصار الاقتصاد المخطط المصمم تصيماً كاملاً تنصبّ على محو هذه النقاط واستبعادها من حقل التأمل والدراسة . وهم يضربون الامثال لما يقولون مستشهدين بالمعلومات الغامضة التي تجمعت لديهم عن البلاد الوحيدة التي تمارس الاقتصاد المصمم الموجه، ونعني بها روسيا السوفياتية . وسواء سمعنا ام لم نسمع في تلك البلاد بما يطلق عليه اسمياً لفظ « الاسعار » و « الاجـور » و «المبادلات الخارجية » و«الضرائب » فهـذه الأسماء مما يساعد عـلى خداع عامة الناس واخفاء هذه الحقيقة الجوهرية عن عيونهم ، وهي ان هذه الكلمات المتشابهة انما تعبر عن ظواهر ليس لها اي علاقة بظواهر الاقتصاد المرتكز على قاعدتي المشروع الحر والاسواق. فنحن اذن امام تعابير متشابهة تعبر، في الحالين،عن ممارسات متعاكسة متناقضة؛ ان السؤال الحاسم الذي لا يمكن لباحث من ذوي النيات الحسنة ان يتجاهله هو ان قرارات الدولة المرتكز عليها الاقتصاد المخطط المصمم هل يمكن ان تتخذ على نحو اقتصادي عقلي ؟

وما دامت المنافسة الممكنة مسيطرة في امة من الامم ، ما دام

اصحاب العلاقة الاقتصادية يفرضون او يحدثون بعضهم على بعض ضغطاً يحدد مطامع كل منهم ويقومها ، وما دام المستهلكون والجمهور يستطيعون التعبير عن اذواقهم ورغباتهم ، ويرفعون الصوت عالياً باحتجاجاتهم ، عندئذ لا تكون قرارات الدولة هي كل شيء. بل لا تكون عنصراً اساسياً، ولكن هذه القرارات تصبح اساسية جداً في ظل اقتصاد يعتمد المشروعات المخططة ، المصممة تصميماً كاملًا . فهل تملك الدولة، اذن ، وسيلة معينة ، تتيح لها ان تحدد (بدون الاعتماد على الاسواق ، او بمقاومة فكرة الاقتصاد المرتكز على الاسواق) ان كانت هذه الدرجة او تلك من درجات الاستهلاك او التوظيف المالي ، صحيحة ، او انها تؤدي الى اقصى درجة من درجات الانتاج اذا قورنت بسواها ؟ وهل تستطيع الدولة ان تبين ، في داخل الاستهلاك الاجمالي بشيء من التأكيد او الاحتمال ، ان هذا النوع من مواد الاستهلاك ، وهذه الكمية (كذا من لحم العجل او كذا من الارغفة الصغيرة) هما افضل من تلك المادة الاخرى المحسوبة بكمية معينة (كذا من طحين الشعير ؟)

وعلى اي مرتكز تستند الدولة ، في داخل التوظيف المالي الاجمالي ، لتبدي تفضيلها مصنعاً للتعدين على مصنع للنسيج ، او تفضيلها بناء جسور جديدة على بناء مستشفيات اضافية ؟

فاذا ارادت الدولة الرجوع الى الوثائق التاريخية الاقتصادية ،

والاستعانة بما حققه الاقتصاد من مشروعات في الزمن الماضي ، حين لم يكن عهد الاقتصاد المصمم المخطط قد ازف ، عندئذ تكون الدولة قد اعلنت عجزها، وعمدت الى استنساخ الاقتصاد الماضي، وترسّم خطاه، مع بعض التصحيحات الطارئة والهوامش الاضافية ، هذا الاقتصاد الذي ارادت ان تخلفه وتديل دولته .

فاذا ارادت الاعتماد على التوجيهات الفنية ، وعلى نصح المهندسين المختصين، تكون قد تخلت عن مهمتها الاقتصادية المتلخصة في وزن مكاسب النتاج وتكاليفه ، فهي اذن في اشد الحاجة الى اي شيء آخر . انها في حاجة الى ما يحل محل الأسواق ، وان تمارس بدون الاسواق ، الوظائف التي تمارسها هذه عادة ، ولو كانت ناقصة ، غير كافية ، ولو كان التنافس فيهـا مضطرباً منقوصاً. غير ان الدولة لا تملك هذه الوسيلة . أفتعمد اذن الى تقدير نسب الحاجات الطبيعية بوساطة المختبرات ، ومعادلاتها ، فتقدر : التغذية ، والحريْرات ، والالبسة الضرورية ، والسكن الضروري ، الخ ... وعندئذ تُعرّض الدولة نفسها بالضرورة ، لان تتجاهل او تعارض الرغبات الخاصة المميزة للافراد والجماعات، التي لا يمكن ازالتها او تجاهلها بحال من الاحوال .

وعندئذ يتراكم لدى الدولة ما تفرضه هي من خسائر في «الحرية» وفي «التنوع» ، ومن ناحية خاصـة ، فعلى الدولة ان تقدر احسن تقدير تكاليف العمل واضافتها الى كل سلعة او كل

نوع من انواع السلع المنتجة . وفي هذا السبيل يتحتم على الدولة الاصطدام بعقبات لا يمكن اجتيازها .

فاذا ارادت الدولة استعارة توجيهاتها الاساسية من اقتصادات اخرى ، لها تراكيب مشابهة لتراكيبها ، تكون قد تخلت مرة اخرى عن اهدافها الخاصة وتصاميمها ، وكانت تترسم تطبيقات النظم الاقتصادية الاخرى ، الخاصة بخطط اخرى ، في حين كان عليها ان تدلل على خصب نظامها الخاص . وعندئذ ترى الدولة نفسها مضطرة الى ان لا تفيد اي فائدة من خصائص مواردها الطبيعية والانسانية واصالة اقتصادها .

والتقنيات الاشد احكاماً من تلك ، ليس حظها ، في التطبيق، بأحسن من حظ تلك . وهذا من تناقضات الاقتصاد المخطط المصمم تصميماً اجمالياً ، فانه ، وهو المنادي باعادة بناء العالم على اساس عقلي جديد ، انما يفتقر هو نفسه الى كل مقومات العقل الاقتصادي . وتلوح عليه مظاهر الثبات والاستقرار لان عمليات التوظيف الخاطئة والهوالك والتبذيرات ، لا يمكن ان تكشف عنها لعبة الاسعار . ويستطيع اقتصاد كهذا تحقيق الاستخدام الكلي ، بحيث لا يظل ثمة عاطل عن العمل في قلب ثكنات العمل وداخل حدود المؤسسات ، وهو يؤدي الى مراحل تقنية من المستحيل معرفة ما تكلفه اقتصادياً من العمل البشري ، وهو يبني مراكز وسدوداً بوساطة نظام يرتكز على مبدإ مقتبس من عهد الاهرام وبناتها ، هو يقرر مبدئياً ان قرارات العضو المصمم الذي يختار

المشروعات وتفصيلاتها انما تمثل رغبة الشعب . ولكنه يحقق في الواقع الانسجام بين اهداف السلطة المركزية واهداف الافراد التابعين لها، وذلك بالاعتماد على خضوع هؤلاء الافراد للمركز خضوعاً تاماً . ان تراكم رأس المال انما يأتي من ضغط الاستهلاك ، ضغطاً محتوماً ، يصاحبه تنظيم عمليات التوظيف المالي . وليس له من حدود الا حدود مستوى الاستهلاك الذي لا يمكن ضغطه الا الى حد معين ، وبعد ذلك يضحي ضغطه مستحيلاً سياسياً . اي ان الثورة تصبح محتومة اذا استمر الضغط متصاعداً. اما الدولة الديكتاتورية الاستبدادية المتسلحة بالاقتصاد المصمم فتتمتع بافضل الاجهزة وانسبها للتنبؤ بالثورة وقمعها فوراً، وممارسة انواع النشاط الفكرية الروحية البعيدة عن كل اداة، والبعيدة عن ان تكون في خدمة اي جهاز ، لا يمكن ان تتطور دون استخدام الوسائل اللازمة ، والمادة الضرورية ، ولكن ما ان يصبح مصير هذا الاستخدام في يد واضعي المشروع الاجباري ، حتى تغدو حرية البحث والتعبير والتجمع والعبادة مستحيلة . فمنطق النظام الجماعي هو تحويل الفرد الانساني الى « آلة ترهقها الروح » او الى «فرد سلبي يصوغ له وعيه مهندسو النفوس . — لينين» . والمجتمع الذي يخضع لهذا النوع من السلوك الاقتصادي والمعنوي يستطيع ان يكرس ، في حقبة قصيرة من الزمن ، كميات هائلة من الاموال الحقيقية ، وان يحقق مراحل واسعة من الرقي التقني المرموق . ونشاط رأس المال ، في فجر

الروسية ، لم تكن غريبة عن هـــذه الطريقة . وهذه يمكن استخدامها في مكان آخر على ان يعمد الى مثل ما كلفته في روسيا من ارغام واضطهاد . لقد مرّت قرون عدة ، كانت ترفض الاشتراكيةُ في اوروبا والعالم خلالها المشروعَ المصمم على هذا النحو ، بصفته وحشية وبربرية . ولقـد بلغ تمسكها بروح الحرية وتشربها تقاليدها مبلغاً كان يمنعها من السماح لمعتنقيهـا المخلصين بان يسحقوا نفساً بشرية واحدة ، ولو تم هذا في سبيل أرفع درجة ممكنة ، من درجات الرخاء الاقتصـادي ، الذي يشمل الناس جميعاً . ان الصفة التي كانت ضرورية لبلاد لم تنمُ نموها الاقتصادي الكافي ، فأرادت في بضع عشرات من السنين التعويض عن تأخرها خلال قرون عدة ، وسياسة الدولة التي تريد ان تكون نظريتها في الاقتصاد، بسيطةً، مجدية ، مختصرة، والنتائج التي توصلت اليها أمة تمنع البحث الحر في جميع اراضيها، وقد توقفت منذ زمن طويل عن نشر تحليلات صحيحة دقيقـة لارقام ميزانيتها الاجتماعية ، وحساباتها الاقتصادية ، ان هذه الاشياء كلها قد اصبحت في نظر الملايين من العمال اسطورة الخلاص والتحرر ، وبالنسبة الى مئات من المفكرين والمثقفين ، مورد رزق سخي .

ومردّ هذا الى ان المشروع المصمم يثير في النفوس رغبات حارة وعواطف صالحة يمكن تنظيمها واستثمارها ببراعة .

والعقائد اذا تمكنت من بعض رجال النخبة السياسية، الذين

يؤثرون في منظمات وجماعات ، بفعل المنفعـــة المادية ، او التهديد والاقناع ، ويحركون جميعاً الجماهير مستخدمين بعض الموضوعات الحساسة ، المبسطة جداً ، والمحرّكة جداً ، نقول ان العقائد اذا اتيح لها فعلٌ كهذا، كان لها اكبر الأثر في تنظيم المدنيات البشرية وقلبها اكثر مما لدروس العقل واثباتات الفكر وحتى لنصائح الحس الصادق والرأي السديد .

ان المشروع المخطط المصمم، المرتكز على القوة والسلطان، لأعظم تأثيراً في النفوس ، بالأوهام التي يثيرها ، منه بالنتائج التي ينجح في تحقيقها . على اننا يجب ان لا نبالغ في تأثير هذه الاوهام على المثقفين وعلى شطر كبير من الجمهور . وفي العهد الذي نرى فيه العقائد التي تعد «بالماوراء»، قد أخذت بروح النقد، لا تستطيع العقائد التي تعد بالسعادة على الارض ، ان تتهرب من هذا الواقع. ان قضاء المشروع الاقتصادي المخطط المصمم، على الحرية ، ادركه بوضوح شطر كبير من الطبقة العاملة ، والطبقات المتوسطة بكاملها ، ونخبة من رجال الفكر والثقافة ، وهم جميعاً مصممون على ان يردوا، بقوة وعزم، على هذه المحاولة الخطيرة .

ثم ان هناك وقائع مهمة تقف حائلًا دون تحوّل اقتصاد متمركز تراقبه الدولة ، الى اقتصاد خاضع لتصميات وخطط اجبارية .

فامتداد القطاع المؤمم واتساعه، وازدياد الاستثمارات العامة،

وتحول اكثر القائمين على الاقتصاد الى موظفين ، تضع في ايدي الاقلية الثورية التي نجحت في تسلم مقاليد الحكم ، جهازاً فعالاً ولكنها لا تساعدها على تسلم المقاليد ان كانت لا تزال خارج الحكم .

وتحول الاقتصاد البالغ درجة كبرى من الاشتراكية الى اقتصاد خاضع للتصميم الكامل ، لا يظل مستمراً . فعـــادات الاضراب، والتمرد، وعدم الانضباط، والنقد المنظم المدروس، تلك التي تنتشر في وسط دولة قومية ، منقسمة على ذاتها ، دولة تشتمل في صميمها على رأسمالية منحلة منهارة، هذه كلها ظروف متناقضة تناقضاً مباشراً وتلك التي يتطلبها بناء المشروع المصمم ونجاحه .

والتجربة التي تكتسبها النخبة العاملة على رأس التعاونيات ، والمشروعات الاستثمارية العامة، وفي اللجان المختلطة في القطاعات المؤممة ، هي تجربة للادارة في ظل اقتصاد الأسواق ، ولكنها موجهة مراقبة، وهذه الأدارة ليست هي ادارة الاقتصاد المصمم تصميماً اجبارياً .

ان تمركز الرأسمالية ومراقبتها من قبل الشعب ، لا يؤدي الى التصميم الكامل، لا من حيث القوة، ولا من حيث الاتساع والشمول، وثمة وهم مناقض لهذا الواقع، تنشره احزاب ورجال يرتكزون في انطلاقهم على الاعياء الذي أصاب سكان اوروبا والعالم عقيب الحرب العالمية الثانية ، ويرتكز ايضاً على جبن

يمنع اولئك الذين يقبلون بان يندفعوا في «تيار لا يقاوم». ان هذا التيار لا وجود له الا في مخيلة العاجزين ...

٢ - الرأسمالية والاقتصاد ذو القطاع المضاعف

اصبح الاقتصاد ذو القطاع المضاعف امراً واقعاً في عدد كبير من بلدان العالم. ولئن كان من المستحيل فهم هذا الاقتصاد على انه مقدمة، او مرحلة انتقال الى اقتصاد مصمم تصميماً كاملاً، أفلا نستطيع اعتباره، على الاقل، نظاماً ثابتاً للاشتراكية الجزئية ؟

أفلا نستطيع بتدقيق تقنيته وتدعيم قواعده، ان نمد في حياة اقتصاد مركب يستمد روحه وتنظيمه من الرأسمالية ومن الاشتراكية ويأخذ منهما افضل عناصرهما ليستخرج منهما تأليفاً يوضع في خدمة الطاقة الانتاجية وخدمة العدالة ؟ ان عمليات التأميم، اي تأليف مجموعة او قطاع من مشاريع الاستثمار التي تكون فيها الدولة هي صاحبة الكلمة في تحديد الاسعار والكميات، هذه العمليات لها منطق اقتصادي خاص، بعيد عن المناسبات الاجتماعية والسياسية التي تكون ماثلة في الغالب لدن نشأتها المضطربة .

وبهذا المنطق تبرر عمليات التأميم وجودها كلما طرأت عملية ترشيد جديدة، على صعيد الأمة، لا يمكن افساح المجال لها الا بالتأميم . ونجد المشروعات، في ظل هذا النظام، تستنزف، بضخامتها وبالاخطار التي تتعرض لها، طاقات اعظم الملتزمين

ديناميـــة ونشاطاً واجرأهم في المغامرة . وبمناسبة الظروف السياسية التي تنشأ حول هذه المشروعات ، لا يمكن ان يعهد بها الا للجماعة . وتتطلب عمليات التوفيق والتركز والانسجام مع مشاريع الاستثمار العامة هيئة تكون حكماً للمصلحة العامة، وهذه لا تنشأ الا بالصراع بين القوى التعاقدية والستراتيجية للتجمعات التي تتمتع بالقوى الحصرية. وفي هذه الاحوال وامثالها تجد التأمينات مبرراً لها في عمليات الترشيد النوعية التي تخفض معدلات التكاليف . واذا كان هذا التدني في معدل التكاليف، في المنطقة التي تنتج المواد الاولية ، والطاقة ، او تنتج المواد المستخدمة في الانتاج، الداخلة في تكاليف عدد من المشروعات الاخرى ، اذا كان هذا التدني مصحوباً بتدنٍ في سعر البيع ، فانه يحدث تحولاً في لائحة التسلسل الشاقولي للانتاج العام. وهذا التحول يتوقف من ناحية ، على نسبة الحاجات والخدمات التي نحصل عليها، في الناحية المؤممة، الى اكلاف الانتاج في المشروعات الخاصة، ومن ناحية ثانية يتوقف هذا التحول على درجة المزاحمة او الحصر في النظام الذي تعمل هذه المشروعات في ظله ، فاذا كانت المزاحمة محتدمة ناشطة ، رأينا تدني الاسعار يحدث تحولاً شاقولياً ، واذا لم تكن فقد يترتب على التـــدني الاصولي في الاكلاف نشأة ما يسمى « مكاسب او مداخيل التأميم » الذي تصيبه مشروعات القطاع الخاص ؛ وعلى الدولة المؤممـة ، ان كانت تحب المحافظة على منطق التأميم، ان تتجنب نشأة هذه المداخيل، بفرضها مراقبة اقتصادية على القطاع الخاص ، او بامتصاصها المكاسب

كلها او جزءاً منها بنظام ضريبي خاص ، ومهما يكن من امر ، فدون المراقبة والضرائب ، اذا فرضت على هذا النحو، مصاعب جمة ، لا تخفى على احد . بهذه الشروط التي يصعب جمعها على صعيد واحد، نرى ان عمليات التأميم تؤدي، اذا كانت صحيحة الأسس ، في تحديدها وتطبيقها ، الى تدني الاكلاف تدريجاً ، اي انها لا تؤدي حتماً الى تحقيق انتاج اجمالي مساوٍ لما قبله ، وباكلاف اقل ، وتحقيق انتاج اعظم باكلاف متساوية . غير ان هذا التقدم رهين كله بتدني معدل الاكلاف والاسعار في القطاعات المؤممة ، اذن. اذا كان تأكيدنا سوء ادارة القطاع المؤمم بالنسبة الى ادارة المشروعات الحصرية السابقة للتأميم ، اذا كان هذا التأكيد سابقاً للتجربة ، غير علمي ، فهذا لا يسمح لنا بأن نغمض العيون عن الاسباب المهمة الدقيقة ، لسوء الادارة في القطاع المؤمم، فثمة ضغط هائل يحدث بسبب طبيعة عملية التأميم نفسها ، وبسبب تراكم العمال ، على غير فائدة ، في مشروع واحد ، وبسبب اختلال النظام الملكي اثناء العمل ، وتزايد الاضطرابات، وعدم كفاية المراقبة او شدتها. فاذا لم تُبعد هذه الاخطار، ولم تُتّقَ، فان القطاع المؤمم يعمل باستمرار كفرامل لا كمحرك . وبعدئذ نشهد في معدل الاكلاف والاسعار تحولاً شاقولياً يلم بلائحة تسلسل الانتاج ، او ان هذا التحول يصبح عبئاً ثقيلاً على اكلاف المشروعات الخاصة وذلك بالاقطاعات الضريبية التي تصبح الحاجة اليها ضرورية جداً .

ان التأميم رائعة من روائع الفن الاقتصادي، ولكنها رائعة صعبة . فالعوامل نفسها التي تجعلها ممكنة سياسياً هي التي تجعلها ايضاً ، في كثير من الاحوال ، غير صحيحة اقتصادياً ، فالتأميم المبيّت والمطبق بصفته ضريبة سياسية ، او وسيلة تعمد اليها الدولة للحد من نفوذ « الاسر » الرأسمالية الحاكمة ، هذا التأميم ينطوي عادة على أسوإ النتائج الاقتصادية ، فهو حين يفتقر الى وحدة الادارة ويشل بفعل اللجان العدة ، انما يكون وسيلة هزيلة لارضاء الجماهير ، ثم يدفع المستهلكون منهم والمكلفون ، اثمانه مضاعفة .

وفي الحدود التي يفرض فيها التركز الرأسمالي او احداث الوظيفية الرأسمالية ، عمليات تأميم واسعة ، نرى الاشتراكي المخلص هو الذي لا يبادر الى التغني بنشيد النصر ، والا كانت آراء الحزب الذي ينتمي اليه معرضة لان توضع موضع التجربة في اسوإ الظروف وأدعاها الى الفشل . والدولة المنقسمة على ذاتها ، والتي يمزقها الصراع بين الاحزاب ، تعجز عادة عن التصميم على سياسة اقتصادية ادارية حازمة محددة ، درست درساً كافياً ، ونضجت في اذهان قادتها ، تهيمن على مقدرات التأميم ، وتوجهه الوجهة الصالحة ، وتشرف على تطبيق وظيفته الاقتصادية الطبيعية .

ان القطاع المؤمم يمكن ان يؤدي الى خفض الاكلاف والاسعار ، وذلك اما بايجاد ادارة اقتصادية ذات ارباح محدودة ،

واما ادارة تعتمد التوازن ، واما ادارة تنتج رغم الخسارة ، شريطة ان تكون الموارد التي تسحب لتغطية الخسارة قد سبق استعمالها في ناحية اخرى فلم تعط النتيجة الاقتصادية المطلوبة . وهكذا يمكن ان يكون القطاع المؤمم اداة دائمة للنهوض الاقتصادي وتصحيح مبادرات القطاع الخاص ونتائجه . ولكن من المؤسف ان القوى السياسية والاجتماعية التي جهدت لايجاد القطاع المؤمم، لا تستخدم جهودها ايضاً في الاشراف الدقيق على الادارة الاقتصادية ، بل نراها مشغولة ، على العكس ، بتوسيع رقعة القطاع المؤمم ومدّ سلطانه على سائر المرافق ، قبل ان يكون قد وجد قواعد لحياته واستقراره ودلل على خصبه في محيط نفوذه الاصيل ، وسرعان ما يصبح عندئذ من المستحيل اخفاء هذه الحقيقة وهي ان الاقتصاد المزدوج القطاع يركب تركيباً مزجياً نظامين اقتصاديين يطبع كلاهما منطقه الخاص ؛ نظامين يصبح التأليف بينهما من اعسر المشكلات . فاذا كان القطاع المؤمم يتسع على حساب القطاع الخاص غير هادف الى خفض الاكلاف وزيادة النتاج ، بل لتغيير طبيعة التركيب الاقتصادي كله وفق نموذج مختلف عن اقتصاد المشروع والاسواق ، بل مناقض لهذا الاقتصاد ، فانه يكون قد بلغ عندئذ حتماً حقبة الاقتصاد المصمم تصميماً اجبارياً كاملاً. وسيكون شأنه في ذلك شأن الاقتصاد المصمم، فيضطر الى البحث عن صيغة لعقلانية اقتصادية في اختيار الكميات الاجمالية الافضل او الاقل سوءاً .

فتراه اعجز من ان يجد هذه الصيغة التي يبحث عنها لتطبيقها وهو بالفعل **لا يجدها مطلقاً** . وما دام الاقتصاد ذو القطـــاع المزدوج يدير القطاع المؤمم وفقاً لتوصيات اسواق دائمة في القطاع الحرّ، فانه يغير من الرأسمالية ولكنه لا يخلفها . اما اذا توصل الى تدمير الاسواق والمشروعات الحرة فعليه ان يتحمـل تبعة التصميات الاجبارية الاقتصادية الـكاملة وما تجر في ذيولهـا من مزالق واخطار .

٣ – الرأسمالية والتدخل الحر

لا يتنافى القبول بمبدإ الاسواق والمشروعات الحرة مع كل نوع من انواع التدخل ، وقد اعترف التحرريون القدماء بحدود اوسع كثيراً مما توحي به التبسيطات التي يعمد اليهـا البعض ، ملخصين فيها آراءهم في العفويات الاقتصادية ، والآليات الذاتية، ونظام الاقتصاد الطبيعي . والتحرريون المعاصرون ، وقد تعلموا دروساً كثيرة من ازمات الرأسمالية الحاضرة ، ومن رقي التحليل العلمي ، يلحون بهذا المبدإ ، ويشددون في الالحاح .

ان نظرية التدخل الحر ، القـابل لصنوف عـدة (كثيرة جداً في الواقع) والذي تحركه عقائد احتشدت كلهـا في جبهة واحدة واسعة (مـن حدود اشتراكية الرجـال الاحرار الى حدود النظرية الفردية لرجال القرن العشرين) انما تستمد وحدتها من ثلاثة احداث واقعية :

انها – اي نظرية التـــدخل الحر – ثمرة عصر من عصور التاريخ وفصل من فصوله . وهي بمثابة عودة الى الحرية التي هي من تقاليد الغرب الاوروبي ، والتي يحدوهـا الوازع الاخلاقي والحكمة الانسانية المستمدة من المسيحية التي تجسدت خلال قرون عدة من الحضارة الاوروبية .

وهي تكتسب الدقة من مذهب عمليات التدخل المماثلة، اي عمليات التدخل المتمشية مع المنطق الداخلي لاقتصاد المشروع الحر والاسواق . وهذه التدخلات التصحيحية ، لا التخريبية ، التي ادت الى التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة واوروبا ، هي ولا شك ، مفهومة فهماً مختلفاً باختلاف العلماء والمجموعات الاممية وحسب درجة الميل الى قبول تدخل الدولة او رفضه ، وحسب الظروف والمناسبات، بما ان نظرية التدخل الحر تتمنع على كل تصلب مذهبي . ومهما يكن من امر ، فيمكن تقسيم عمليات التدخل هذه الى فئتين اساسيتين :

أ – تحدد الدولة اطر المؤسسات ، وقواعـد « اللعبة » الاقتصادية ، هذه الدولة التي من واجبها ومـن مصلحتها تهيئة الظروف الصالحـة لمزاحمة ممكنة ، ولمشروع دينـامي حركي ، ولتوظيف مالي خاص قوي . والدولة لا تحطم دوافع الاسواق، بل تحميهـا او تقوّي اواصرها بتحسين ظروف التوزيع دون ان تعرض القدرة الانتاجية للخطـر . ان التدخـل في تكوين المكاسب النقدية ، ثم ترك المجال مفتوحـاً امام ناظـر الدخل

ليتصرف وفقاً لوسائله الخاصة ، يبدو لنا نوعاً من انواع تصحيح النتائج المترتبة على اضطرابات الرأسمالية المعاصرة وانحطاطها في بعض نواحيها ، وذلك دون حرمان انصارها والمفيدين منها حريتهم في العمل .

ب ـ ان السعر وهو خير وسيلة وجدت لتكون همزة الوصل بين الانتاج واسواق الاستهلاك الحر ، هو ايضاً افضل موزع للموارد الاقتصادية، وهو آلة دون ذلك ملاءمة لعلاقات عمليات الاستخدام في العهود المختلفة المتوالية ، وتحديد مستوى الكميات الاجمالية ، ويتركز الانتاج والتوظيف المالي ، في اكثر الانظمة تحريراً ، على تصاميم خاصة تحتوي قدراً معلوماً من الرهون المؤدية الى تراكيب جديدة . اما في ظل نظام خاضع للتدخل الحر ، فالدولة تعبر عن رهونها الخاصة وتصحح فوراً رهون كبار الملتزمين ، وذلك بوضعها منهجاً مالياً وضريبياً مرناً يؤثر بوساطة الضريبة والنقد على عمليات الاستهلاك والتوظيف والتوفير الاجمالية .

وما إن تبدو هذه الاعتراضات الصادرة عن نظرية التدخل الحرّ الا ونراها تصطدم بالصعوبات نفسها التي اعترضت الاقتصاد المصمم تصميماً اجبارياً . وهي الشك في درجة اللامساواة المحتومة، التي لا يمكن التخلص منها ، وفقدان المقياس الدقيق لمستوى الكميات الاجمالية الفضلى ، او المفضلة على تلك التي تكوّنها الاسواق الحرة .

ولكن الفئتين المتعاملتين لا توجدان في كلا الاقتصادين على صعيد واحـد . ونظرية التدخل الحر تمنح ثقـة اساسية مبدئية للأسواق والمشروعات الحرة . والتجارب التي يعانيها رجال الحكومة، خاصة حين تكون تراكيب المجموعة الاقتصادية ثابتة الى حد معين ، توفر لهم من العلم والحكمة مـا يستطيعون استخدامه ، دون ان تضع بين ايديهم مصائر الناس كلها .

ان تعاون الحكام ، واصحاب المشروعات الديناميين الحركيين والعاديين ، وتعاون المستهلكين ، في ظل حرية مقدرة محدودة ، يؤلف مجموعة لا بريق لها (وفي هذا عيبها وافتقارها الى عناصر الدعاوة) ولكنها زاخرة بالمواد المختلفة ، المؤدية الى ما لا غاية له من الابداع والابتكار . ولذلك نقول ، دون ان يبدو اننا متناقضون في اقوالنا ، ان كل من لا يتبنى الاقتصاد الجماعي ، في هذا القرن العشرين ، هو من اتباع الاقتصاد الحر ، سواء عرف ام لم يعرف ، وسواء صرح ام كتم .

٤ – تناسب القوى

بين ضروب الحلول المختلفة ، وبين انواع المخارج التي عرضنا لها ، ستجد القوى طريقها ، بعد ان تضم اليها قوى الفكر والروح .

وقد وجدنا من المناسب ان نورد هذه البدهية التافهة المعروفة وذلك لانها تمنع كل فئة ، وكل شخص ، وكل حزب ، من ان يتخذ من بعض نظريات اليوم المزعزعة قواعد ثابتة للغد .

ومن الضروري تجنب الخضوع للاغراء القوي المؤدي الى الاستعاضة بوهم نظري متعصب عن دراسة موضوعية للوقـــائع والاحداث ، تلك التي لا يمكن اتمامها الا في بلد او في مجموعة من البلدان ؛ نقول من الضروري تبديد بعض الشكوك العامة التي نشرتها التغييرات الماركسية عن فكرة تناسب القوى .

والتحليل الموضعي يبين ان هـذا التفسير يرتكز على وهم وتناقض شائعين يختصان بموضوع الطبقـة الاجتماعية ، وهو يجرد الباحث تجريداً رهيباً ، بما يختص بالعلاقات بين الامم ، وهذه العلاقات دفعها ماركس واتباعه ، على نحو خلو من الروح العلمي ومن الحذر الموضعي ، الى حقل «الكيان الاعلى» البكر المجهول .

أ – تناسب القوى بين الفئات الاجتماعية

اذا كانت الطبقة مجموعة من الاشخاص اصبحوا متعاونين متضامنين متحدين بعضهم مع بعض بسبب مراكزهم في الانتاج ، نستطيع ان نقول عندئذ ان ثمة طبقة واحدة هي طبقة العمال الاجراء الصناعيين ، وان مراكز العمال في الانتاج ، واضحة المعالم والحدود ، والذين يشغلونها يبدو عليهم نوع من الوحدة والانسجام ، ولهم ايضاً بمجموعهم ودون النظر الى التفاصيل الصغيرة ، واجواء التعابير المختلفة ، مصالح موحدة ، لا يمكن تجزئتها ، في المدنيات الحديثة ، بالنسبة الى مصالح الفئـــات الاجتماعية الاخرى . فثمة اذن طبقة واحدة بالمعنى الماركسي للكلمة ،

ولكن ليس ثمة من طبقة ثانية بالمعنى نفسه . اما «البورجوازيون» و«المستثمرون» فلا يمكن تحديد شخصياتهم الاجتماعية وتصنيفهم الى طبقات، لا بالنظر الى مراكزهم في الانتاج ولا بوحدة طبقية ، ولو نسبية ، نراها ماثلة في جميع الاحوال . فثمة اذن طبقة واحدة ، وفئات عدة ، لا طبقتان متناقضتان متصارعتان . وثمة خطر يتربص بالطبقة الواحدة ، وهو خطر العزلة لا خطر التناقض والصراع المحتوم مع سائر الطبقات .

وفي الافق اخطار ثانية تنتظر الطبقة الواحدة وسائر الفئات الاجتماعية، منها ان يتحول كل الافراد الى عمال اجراء، وهذا خطر قد يصبح حقيقة واقعة بدافع مركبات العزلة والذعر الاجتماعي والشعور بالاضطهاد والاستثمار من قبل الغير ، وهذا اهم ما تؤدي اليه ملاحظة الواقع في اوروبا والولايات المتحدة ، وفي بلدان الرأسمالية المحدثة . ويكفي هذا للتدليل على ان الاعتبارات المستمدة من تكتل العمال ، او من اشتداد حملة الهجوم والدفاع الطبقي القائلة بطبقتين ، لا يمكن ان تتنبأ بمصير الرأسمالية او ان تقرر هذا المصير . فاذا عزلت الطبقة العاملة فعلاً ، واقتصرت مواردها على وسائلها الخاصة ، اصبحت في مركز حرج جداً ، لا يخولها ابداً تدمير الرأسمالية وبناء نظام معاكس . والاحزاب العمالية تعمل ، وكأنها تعمل بوحي هذه الفكرة، ولو لم تعبر عنها في نشراتها ولم تدلل عليها في شعاراتها المستعملة . فهي تضاعف علاقاتها واتحادها مع سائر الفئات

الاجتماعية التي تعلم انها تجمعها بها مصالح مشتركة . والاقتصاد المرتكز على المشروعات الحرة والاسواق ، اي الرأسمالية التي تهدف الى رفع النتاج الاجتماعي، انما تخدم مصالح الجميع بغير عدل بينهم ، ولكن على نحو فعّال ، مستمر ، وبقوة يمكن زيادتها كثيراً باصلاحات مناسبة ، تدخل على اطر المؤسسات الاقتصادية والتشريعية المختصة .

ان هذا الواقع يغيب شيئاً فشيئاً عن اذهان النخبة المفكرة الواعية ، في الطبقة العاملة ، **وصراع الطبقتين الذي تدعو اليه الماركسية اقل اهمية في مستقبل الرأسمالية والعالم من صراع الامم .**

ب – تناسب القوى بين الامم ، وعلاقاتها

طمست المعارك القلمية ، على هذا الصعيد ايضاً ، بعض الحقائق البدهية ؛ وهي تجهد اليوم ، عبثاً ، لتصوير الصراع الدائر في العالم على انه صراع بين الرأسمالية والانظمة المناهضة لها .

صحيح ان «العلاقات» بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هي علاقات حاسمة بالنسبة الى تطور الرأسمالية في المستقبل ، ولكن ليس صحيحاً ابداً ان الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ينحصر او يتلخص في الصراع بين الاقتصاد المصمم تصميماً اجبارياً ، وبين الرأسمالية . فتاريخ الشعبين والأمتين لا يقتصر على تاريخ نظاميهما الاقتصاديين ، و«مدينة» العمل ليست من اختراع الروس كما ان مدينة « الحرية » ليست من اختراع

الاميركان .

اذا استطاع العـــالم تجنب الصراع الدموي المقبل ، فـان لاقتصاد الاسواق والمشروعات الحرة الحظ ، رغم جميع العقبات والصعوبات ، في انطلاق شامل وسيع ؛ وفي حالة وقوع حرب ، ليس ثمة ما يحمل (بخلاف ما يؤكده شعار انهزامي شائع) على الاستسلام لبلشفة اممية شاملة . فان كتب النصر للاقتصاد المهيمن اليوم على الصعيد العالمي ، اي اذا انتصر عملاق الرأسمالية ورائدها ، فيتحتم عليه ، اكثر من اي وقت سلف ، المبادرة الى سياسة تأميمية اجتماعية واعية عادلة . اما اذا انتصرت روسيا السوفياتية ، فليس ثمة ما يؤكد قدرتها على فرض اقتصاد التصاميم والمناهج الجماعية الاجبارية الا باحتلالها الدائم للقارة الاوروبية . وهذا مستحيل طبعـاً . اما اذا كانت الفوضى هي النتيجة الطبيعية للصراع ، واذا دمرت اعمال الهول والتخريب الواسعة ثروة الحضارة الانسانية ومعالمها ، فستكون ثمة عودة الى نظم اقتصادية بدئية ، من عائلية ومحلية وفردية . وعندئذٍ لن يكون القادة الاقتصاديون ، والقادة من كل نوع ، مقبولين فحسب ، بل ان الانسانية ستناديهم بملء جوارحها لتنظيم شؤونها وترميم بنيانها . فهل يستحيل عندئذ ان نتعلم من البدء ، وبعد جهد ومشقة ، دروساً في الاستبدال ، والمشروعات والتجميع الحر لرأس المال ، اندفعنـا اليوم الى ابراز سيئاتها لاننا اعتدنا حقبة طويلـة حسناتها ؟

خاتمة

يروي فاندرفلد ان غوته شاعر الالمان العظيم دخل يوماً الى مانيفاكتورة للنسيج فأخذ يعاني ، بعد ذلك ، القرف من ملابسه التي تتطلب جهازاً للانتاج هذه ضخامته . وقد سأل الامير كيون زائراً عن انطباعاته اثناء زيارته مسالخ شيكاغو فقال : «لا زلت افكر في هؤلاء الهندوس الذين يترددون في قتل حشرة واحدة من الحشرات التي تغطي اجسادهم !! »

ان مشاعر الكره هذه انما تتجه الى التقنية–التقنية الحديثة– ولكنها لا تمس الرأسمالية بصفتها نظاماً اقتصادياً . والى التقنية الحديثة ايضاً يجب توجيه فكرة بارديف هذه ، وهي التي اراد ان يرمي بها الرأسمالية اذ قال : « انها تحول العلاقات الانسانية الى علاقات بين الاشياء..» ان ثمرات هذه التقنية يمكن توزيعها ، وسيئاتها يمكن استبعادها ، او محاربتها للقضاء عليها نهائياً ، في ظل اقتصاد يرتكز على قاعدة من الاسواق والمشروعات الحرة ، يرسم اطاره على نحو انساني ، وتراقب وظائفه على هـذا النحو ايضاً ، اضف الى هذا ما سبقت اليه الاشارة **من ان ثمن الحياة**

انما ينبعث من الاشياء التي لا ثمن لها . والانسان يبلغ اسمى مراتب كرامته الانسانية ، بتقديسه الحرية ، وتضحيته بنفسه ، وبما يملك ، في سبيل الآخرين . ان الشرق القديم ، والاغريق وروما ، وجميع منابع حضارتنا الغالية الرفيعة ، المهددة اليوم باحلك الاخطار ، انما تشع هذا الاشعاع نفسه .

لقد القي رفاق دانيال في النار لانهم رفضوا ان يعبدوا الوثن الذهبي ، ومن بين جميع الابطال الذين كانوا يسقطون في قلب المعركة ، لا تذكر النقوش اليونانية غير اسم البطل الذي كان يتنبأ له الكاهن بالموت ؛ ولقد امتلأ جدار التاريخ بأسماء شهداء توهجت نفوسهم بشيء اسمى من التراب ، ولا نعرف مجتمعاً يمكن ان يبنى على روح الخداع والختل وحدها . وفي هذا المعنى ، اذا تبيّنا تعريف الرأسمالية الوارد في هذا الكتاب ، استطعنا القول بان ليس ثمة حضارة رأسمالية .

الرأسمالية نظام اقتصادي . وهو كسائر الانظمة ، انما يجد قيمته في انه وسيلة وأداة . ولكن له ، بسبب ذلك ، من القوة والدقة والمرونة حظ وافر عظيم .

لا تزدهر الحضارة الا بعد ان يأكل الناس جميعاً ملء بطونهم ، والا بعد ان تزول الاكواخ – الكهوف التي يسكنها العمال ، والا بعد ان يكتسي الفقراء ويصيبوا حظهم العادل من الدفء والراحة ، والا بعد ان ينفى البؤس والمرض والذل

من مدينة البشر . والهادفون الى هذه الغايات الاولية يتجنبون غث القول اذا تحدثوا عـن الرأسمالية . ان هتافات السياسيين وشعارات الحزبيين لن تغير شيئاً من جوهر المسألة ، فالازدهار، في هذا القرن العشرين ، هو الشرط الاوّل للكرامة الانسانية، وهـو معلق اولاً واخيراً برأسمالية تمارس وظائفها عـلى الوجه الاكمل .

٤٠ / ٢ / ٥٣

فهرست



المجموعة العقائدية

تعرض العقائد والمذاهب السائدة في عالم اليوم

ظهر منها

١ – هذه هي الاشتراكية	تاليف جورج بورجان وبيار رامبير
٢ – هذه هي الماركسية	تاليف هنري لوفافر
٣ – هذه هي الراسمالية	تاليف فرنسوا بيرو
٤ – هذه هي القومية	تاليف جينيب وجوهانيه
٥ – هذه هي الوجودية	تاليف الاستاذ بول فولكييه
٦ – هذه هي الفوضوية	تاليف هنري أرفون
٧ - هذه هي الديالكتيكية	هنري لوفافر
٨ – هذه هي الفردية	تحت الطبع
٩ – هذه هي النازية	« «

تطلب هذه الكتب من

وكيل الدار في عموم افريقيا السيد محمد خوجه – تونس
وكيل الدار في عموم العراق السيد محمود حلمي – بغداد
وكيل الدار في عموم سوريا ولبنان : المكتب التجاري للتوزيع

الثمن : ١٥٠ قرشاً لبنانياً او ما يعادلها